جامعة الشرق الأوسط
MIDDLE EAST UNIVERSITY

دور حزب العدالة والتنمية في التحولات الاستراتيجية للعلاقات العربية التركية

في الفترة 2002 - 2010

The Role of the Justice and Development Party in the Strategic Changes of the Arab-Turkish Relations

between 2002-2010

إعداد الطالب

صدام أحمد سليمان الحجاحجة

إشراف: الدكتور

سعد فيصل السعد

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير

قسم العلوم السياسية
كلية الآداب والعلوم
جامعة الشرق الأوسط

2011

التفويض

أنا " **صدام أحمد سليمان الحجاجة**" أفوض جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا بتزويد نسخ من رسالتي ورقيا والكترونيا للمكتبات الجامعية أو الهيئات والمؤسسات المعنية بالأبحاث والدراسات العلمية عند طلبها.

الاسم: صدام أحمد سليمان الحجاجة

التاريخ: ١٢/٢/٢٠١٢

التوقيع :

قرار لجنة مناقشة

نوقشت هذه الرسالة وعنوانها

((دور حزب العدالة والتنمية في التحولات الإستراتيجية للعلاقات التركية العربية بعد عام ٢٠٠٢))

وأجيزت بتاريخ ٢٠١٢/١/١٨

أعضاء لجنة المناقشة:

١- الدكتور سعد فيصل السعد	(مشرفا)	....
٢- الأستاذ الدكتور محمد الهزايمة	(عضوا وممتحنا خارجيا/جامعة آل البيت)	....
٣- الدكتور محمد الشيخلي	(عضوا)	....

الإهــــداء

إلى الذي بذل فأعطى وضحّى فأوفى

والدي العزيز

إلى التي ملأ ودها قلبي

إلى من يناديها فؤادي قبل لساني إلى ينبوع الحب والتضحية والصبر والحنان

أمي ثم أمي ثم أمي

أسأل الله العظيم أن يمد في صحتها وعافيتها وألا يبكيني إياها أبداً

إلى من ساندني في مواصلة مشواري

إلى زوجتي وإلى أملي في الحياة ابنتي الغالية

أهديكم ثمرة جهدي المتواضع

الـشكـر والـتقـديـر

فالحمد والشكر لله أولاً، ثم أرى لزاماً عليّ أن أتقدم بالشكر والتقــدير إلـــى أستاذي الفاضل الدكتور **سعد فيصل السعد** عرفاناً بما قدمه لي من عـــون ومساعدة في إنجاح هذه الرسالة.

وإلى أعضاء لجنة المناقشة .

وأعضاء هيئة التدريس في قسم العلوم السياسية.

وإلى كل من مد لي يد العون والمساعدة في جميع مراحل إعداد الرسالة.

فهرس المحتويات

ملخص

دور حزب العدالة والتنمية في التحولات الاستراتيجية للعلاقات العربية التركية في الفترة 2002 – 2010

إعداد الطالب

صدام أحمد سليمان الحجاحجة

إشراف: الدكتور

سعد فيصل السعد

تهدف هذه الدراسة إلى التعريف بواقع العلاقات العربية التركية، وأهم المراحل التاريخية التي مرت بها سواء على المستوى السياسي، أو في المجالات الأخرى، ودراسة تأثير وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم في تركيا على العلاقات العربية التركية في الفترة 2002-2011. وتكتسب دراسة العلاقات العربية التركية بعد وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة وظهور نخبة سياسية لديها توجهات إسلامية أهمية كبيرة. وقد انطلقت الدراسة من الفرضية التالية: ساهمت التوجهات الإسلامية لحزب العدالة والتنمية في تعزيز العلاقات العربية التركية بعد عام 2002، وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي .

وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية: إن سياسة حكومة العدالة والتنمية لا تستبطن مشروعاً للسيطرة على المنطقة العربية، وليس لديها توجهات أيديولوجية معينة تسعى إلى فرضها، ولا دوافع إثنية أو طائفية؛ فما تطمح إليه هو تعزيز المصالح التركية الإقليمية، وتوفير بدائل لسياسة التوجه غرباً السابقة؛ ويدرك الأتراك أن مثل هذه الطموحات لا يمكن تحقيقها بدون تبادل المصالح، وأن وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة في تركيا كان له تأثير مباشر على العلاقات العربية التركية، وقد برز ذلك من خلال المواقف التركية تجاه القضايا العربية، وخصوصاً قضية فلسطين ولبنان، وكذلك محاولة لعب دور الوسيط في كثير من الأزمات والخلافات العربية، وقد استطاعت تركيا أن تصل لمرحلة أن تصبح فاعلاً رئيساً مؤثراً في المنطقة العربية، على حساب بعض القوى الإقليمية .

وتوصي الدراسة بضرورة رؤية السياسة الخارجية التركية الجديدة فرصة تاريخية، وليس خطراً داهماً؛ وذلك لتعظيم المنافع العربية من هذه السياسة، ووضع استراتيجية تعاون بين جامعة الدول العربية وتركيا في كل المجالات، بما يحقق مصالح الطرفين. واستغلال

التوجهات التركية الواضحة في إقامة أفضل العلاقات مع العرب؛ من أجل تحويل هذه العلاقات إلى علاقات مؤسساتية تتصل بسياسات الدولة، بمعزل عن طبيعة السلطة السياسية القائمة التي تتغير بتغير الحزب الحاكم.

Abstract

The Role of the Justice and Development Party in the Strategic Changes of the Arab–Turkish Relations

between 2002–2010

Prepared by:
Saddam Ahmad Suleiman Al-hajahjeh

Supervised by:

Dr. Sa’d Faisal Al Sa’d

This study aims to explore the Arab –Turkish relations and their most important historical stages whether in the political level or others. It also explore the effect of the development and Justice party’s assuming power in Turkey and its impact on the Arab-Turkish relations in the years 2002-2011 . Studying these Arab – Turkish Relations after the development and Justice party's ascending to power and the emergence of a political group with Islamic orientations is of prime importance.

The present study takes its starting point from the following assumption, The Islamic orientations of the development and Justice Party enhancing the Arab –Turkish relations after 2002.

The study is both descriptive and analytical. The study has pointed out the following conclusions: The policy of the development and justice party dose not have a plane to control the Arab regime.

Also it has not specific ideologies which it seeks to impose on others nor ethnic or sectarian tendencies. The regional Turkish relations and provide options for the former policy of heading west word. The Turks realize that such ambitions cannot be achieved without things in return. The

development and Justice party's ascending to power in Turkey has a direct effect on the Arab –Turkish relations . This has become more evident through the Turkish attitudes toward Arab causes, particularly those of Palestine and Lebanon .Also it is felt through the role of the mediator in many Arab crises and Arab differences. Turkey has succeeded in becoming an influential and vigorous agent in the Arab region at the expense of some regional powers.

The study recommends that it is necessary to see the new Turkish foreign policy as a historic opportunity amidst impending dangers for the sake increasing the Arab benefits from this policy and laying down a strategy of cooperation between the Arab leage and Turkey in all fields and for the interest of both parties.

Also it is necessary to make use of the unmistakable Turkish orientations for establishing the best relations with the Arab's , for the sake of turning these into constant establishments away from the status quo of the political party that usually changes in accordance with the ruling party.

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

المقدمة:

يعود تاريخ العلاقات بين الأتراك والعرب إلى عهد الخليفة عمر بن الخطاب، عندما بدأ أول اتصال مباشر بين الشعبين بعد فتح بلاد فارس إثر معركة نهاوند سنة 642. وقد شهدت الفتوحات الإسلامية في عهد عمر بن الخطاب حروباً عديدة بين الأتراك وبين الفاتحين العرب في خراسان وما وراء النهر والقفقاز. وفي العهد الأموي تم فتح معظم المدن التركية أمثال بخارى، وسمرقند، وفرغانا، وطشقند، وقاشقار؛ مما يشير إلى أن عدداً كبيراً من الأتراك عرفوا الإسلام في عهد الأمويين. أما اعتناق الأتراك الإسلام في جماعات فكان في عهد الخليفتين العباسيين المأمون (813–833) والمعتصم (842–833).

ولا شك أن سياسة عدم التفرقة والحرص على وحدة الجماعة التي اتبعتها الدولة العباسية، لعبت دوراً هاماً في اعتناق الأتراك الإسلام، فضلاً عن العلاقات التجارية والدينية المتزايدة آنذاك بين الترك والعرب، إلا أن العلاقات بين الترك والعرب التي توثقت بشكل مكثف في العهد العباسي الأول، أصبحت أكثر وثوقاً في فترة السلطنة السلجوقية التي سيطرت على أغلب الشرق العباسي. ثم وصلت هذه العلاقات ذروتها في العهد العثماني، واستمرت في أغلب الولايات العربية لأكثر من 400 سنة. وقد ضم العثمانيون بلاد الشام (1516) ومصر (1517) والحجاز (1517) والجزائر (1518) وتونس (1534) واليمن (1538) والعراق (1534) وطرابلس الغرب (1551) ، وبهذا دخلت معظم البلاد العربية تحت الحكم العثماني في النصف الأول من القرن السادس عشر، وبقيت تحت الحكم العثماني حتى بداية القرن العشرين. وبانهيار الدولة العثمانية انهارت هذه الوحدة، وتمزقت البلاد العربية إلى عدة دول.

وبعد انهيار الدولة العثمانية اتبعت الجمهورية التركية منذ تأسيسها في العام 1923 سياسة جديدة في علاقاتها الخارجية، يمكن وصفها عموماً بأنها ذات اتجاه واحد نحو أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية. وعلى الرغم من هذه السياسة ذات الاتجاه الواحد كانت هناك بعض المحاولات من قبل كمال أتاتورك في ثلاثينيات القرن الماضي لفتح آفاق جديدة أمام تركيا في علاقاتها الخارجية؛ إذ إنه قام بتأسيس حلف البلقان عام 1934 بين تركيا واليونان ورومانيا ويوغوسلافيا، وبتأسيس حلف سعدآباد عام 1937 بين تركيا وإيران والعراق وأفغانستان، ولكن هذين الحلفين باءا بالفشل ولم يستمرا طويلاً، ونتيجة طبيعية للسياسة ذات الاتجاه الواحد، شهدت العلاقات التركية مع محيطها العربي والإسلامي انقطاعاً استمر عدة

عقود، بسبب سياسة العداء التركي؛ مما أدى إلى تصاعد توتر علاقات تركيا مع معظم جيرانها، وأصبحت تركيا أثناء الحرب الباردة طرفاً في الاستقطابات الدولية؛ وذلك بسبب دورها الجيوسياسي.

إلا أن هذه العلاقات شهدت تطوراً ملموساً في عهد الرئيس تورغ أوزال سواء على المستوى الدولي أو المستوى العربي والإسلامي، ويمكن وصف عهده في تاريخ تركيا الحديث بعهد الانفتاح التركي على العالم كله بما فيه العالم العربي والإسلامي، إذ انتقلت العلاقات التركية العربية إلى مرحلة يمكن وصفها بأنها تحولات استراتيجية على المستوى السياسي والاقتصادي، وبدأت تعطي تركيا لمصطلح (الجيواستراتيجية) معناه الحقيقي؛ فهي تقع بين القارتين الآسيوية والاوروبية، وأغلبها شبه جزيرة تطل على البحر الأبيض المتوسط وبحر إيجه، ومرمرة، والأسود، بمجمل طول شواطئ يبلغ حوالي 7200كم، ومن جهة أخرى تقع تركيا على حواف الجزيرة العربية، وحوض قزوين حيث يوجد (70%) من احتياطي العالم المثبت من البترول و(40%) من احتياطيات الغاز.

وتمتلك تركيا عناصر القوة التي تجعل منها قوة إقليمية وتتمثل في الموقع الاستراتيجي بين آسيا وأوروبا، والمساحة الكبيرة التي تصل إلى (562ر783كم2)، والتعداد السكاني الذي يبلغ (77 مليون نسمة) والاقتصاد القوي (914 بليون دولار) وموارد طبيعية، ألا أنه لم يظهر أن لتركيا مفهوماً استراتيجياً خاصاً بها قبل مجيء الحكومة التركية عام 2002؛ ربما بسبب تشتت عناصر القوة في الدولة، ويمكن وصف السياسات التركية في مواجهة القضايا الداخلية والإقليمية والدولية في تلك المرحلة، بأنها من جهة، سياسة إدارة التنوع أو إدارة المتناقضات (Diversity Management) ومن جهة أخرى، سياسة إدارة الأزمات (Crisis Management Politics).(البخيت،2:2011)

اكتسبت تركيا إمكانيات استراتيجية وثقافية عندما أدركت أهمية تفعيل عناصرها الجغرافية والتاريخية، وتكثيف تفاعلاتها الثقافية، وإحياء حضارتها الأصيلة.

فالمجتمعات تستطيع أن تحول معاييرها الثقافية الخاصة إلى قيم عالمية في القرن الواحد والعشرين بما يحقق لها مكانة دولية وتزيد من قدرتها على التأثير في منظومة القيم الثقافية العالمية والإقليمية، وهذا يدفع بأهمية استغلال تركيا للمقومات الثقافية والحضارية التي تمتلكها وخصوصاً الميراث الحضاري الإسلامي الذي يُعد من أكثر الموروثات الثقافية العالمية نقاءً، واستثمار موقعها بوصفها نقطة تفاعل والتقاء بين الحضارات الغربية والشرقية استطاع حزب العدالة والتنمية أن يوظفها في سياسته الخارجية لتفعيل دورها الإقليمي في المنطقة، وأن تكون فاعلاً سياسياً في التقارب بين الحضارات.

بدأ يتشكل لدى تركيا مفهوم استراتيجي خاص بها منذ تسلم حزب العدالة والتنمية السلطة، بحيث لا تبقى دولة طرفية في النظام الأوروبي، وطرفية في النظام العربي أو الشرق أوسطي؛ لذا، بدأت بتشكيل فضاء خاص بها، تكون هي مركزه، وبطبيعة الحال، فقد تطلب هذا حل جميع نزاعاتها مع دول الجوار أو ما يسمى بتصفير المشكلات، وتقوية علاقاتها مع محيطها، على أنه يجب أن لا يفهم من هذا، أن تركيا تخلت عن هدفها بالانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، بل على العكس ترى تركيا أن من شأن هكذا استراتيجية تعزيز فرصتها بالدخول إلى الاتحاد الأوروبي، وأن تكون بمثابة الجسر الواصل بين الشرق والغرب.

يعود تحسن العلاقات التركية العربية في العقد الأخير إلى عوامل ترتبط بالسياسة الداخلية والخارجية. ويعد وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم عام 2002 من أهم العوامل الداخلية التي شكلت مدخلاً أساسياً في تحسن العلاقات التركية مع دول الجوار العربي.أما العوامل الخارجية فتتمثل بموقف الاتحاد الأوروبي من انضمام تركيا إلى عضويته، مما جعل تركيا تعيد النظر في تقييم علاقاتها مع كثير من الأطراف، ومنهم العرب والمسلمون، فقد شهدت المرحلة التي وصل فيها حزب العدالة والتنمية إلى السلطة في تركيا تحولات استراتيجية في العلاقات العربية التركية نتيجة لإدراك الحزب أهمية تطوير العلاقات بين الجانبين في ضوء الأيديولوجيات الإسلامية التي يتبناها الحزب. كما أشار أوغلو أن على تركيا أن تعمل جاهدة لتحويل وجهة النظر المتعلقة بالوضع الجيوسياسي كأداة استراتيجية ثابته للانفتاح على العالم بما فيه العالم العربي.(أوغلو،143:2011)

مشكلة الدراسة :

بدأت العلاقات العربية التركية تشهد تطوراً واضحاً في مختلف المجالات؛ نتيجة لمجموعة من المتغيرات التي أسهمت في إعادة توجيه السياسة الخارجية التركية نحو تطوير علاقاتها مع العالم العربي، إذ أن هناك صعوداً متوالياً للدور الإقليمي التركي، وفي منطقة آسيا، والقوقاز، والشرق الأوسط بشكل خاص، من هنا فإن التساؤل الذي يثيره هذا الصعود: ما المتغيرات التي تفسر لنا، هذا الصعود التركي في الوقت الذي نشهد فيه تراجع قوى إقليمية بالمنطقة، ومنها الدور المصري حتى في القضايا الأكثر قربًا بالنسبة لنا، ومنها القضية الفلسطينية، وقضية العراق، والوضع في سوريا، وعلاقتها مع إسرائيل؟ ما الذي يفسر هذا الصعود؟

تحاول هذه الدراسة الإجابة عن التساؤل الرئيسي التالي: **ما مدى تأثير توجهات حزب العدالة والتنمية على العلاقات العربية التركية بعد عام 2002؟**

ويتفرع من هذا السؤال التساؤلات الفرعية التالية :

- ما الخلفية التاريخية لكل من الدولة التركية وحزب العدالة والتنمية؟
- ما العوامل المحددة للعلاقات العربية – الركية بعد عام 2002م؟
- ما التحولات الاستراتيجية في العلاقات العربية – التركية بعد عام 2002م؟
- ما مستقبل العلاقات العربية – التركية؟

أهداف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة إلى :

- التعرف على الخلفية التاريخية لكل من الدولة التركية وحزب العدالة.
- بيان العوامل المحددة للعلاقات العربية – التركية بعد عام 2002م.
- توضيح التحولات الاستراتيجية في العلاقات التركية – العربية.
- إبراز مستقبل العلاقات التركية – العربية.

أهمية الدراسة:

تكتسب دراسة العلاقات العربية التركية بعد وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة، وظهور نخبة سياسية لديها توجهات إسلامية؛ أهمية كبيرة في مرحلة تاريخية مهمة، بعد أن ظلت لعقود طويلة تثير العديد من التساؤلات والمناقشات، تركزت في مجملها حول سؤال رئيسي تعددت تفرعاته، وتركز جوهره حول الأسباب الي أدت إلى تراجع العلاقات التركية العربية في العقود الأخيرة من القرن العشرين. إلا أنه ومنذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة عام 2002 بدأت تركيا إعادة صياغة علاقاتها الخارجية وخصوصاً مع دول المنطقة حيث أصبحت تمثل مركز قوة في المنطقة، وفاعلاً سياسياً مؤثراً في منطقة الشرق الأوسط. من هنا تبرز أهمية هذه الدراسة لمحاولتها الوقوف على الدور السياسي لحزب العدالة والتنمية في إعادة بناء العلاقات العربية التركية، من منظور يقوم على أساس الجوار الجغرافي، والمصالح المتبادلة، يضاف إلى ذلك البعد الديني والتاريخي؛ ما أكسب تطور العلاقات بعداً استراتيجياً.

فرضيات البحث :

تنطلق الدراسة من الفرضية الرئيسية التالية :

إن لحزب العدالة والتنمية دوراً في التحولات الاستراتيجية للعلاقات العربية – التركية بعد عام 2002م، ويتفرع من هذه الفرضية الفرضيات الفرعية التالية:

الفرضية الفرعية الأولى:

أثر العامل الديني في تطور العلاقات العربية التركية في ظل حزب العدالة والتنمية.

الفرضية الفرعية الثانية:

ساهمت المواقف التركية الإيجابية حيال القضايا العربية في تفعيل الدور التركي في المنطقة العربية.

حدود الدراسة:

1. **الحدود الزمانية:** تقتصر الدراسة على تحليل التحولات في العلاقات العربية التركية. في الفترة (2002-2011). حيث شكلت سنة 2002 بداية استلام حزب العدالة والتنمية السلطة السياسية في تركيا والتحول في العلاقات العربية التركية.
2. **الحدود المكانية:** تقتصر الدراسة على تركيا والعالم العربي لدراسة تطور العلاقات .

التعريف بالمصطلحات:

1. الحزب السياسي :

هنالك العديد من التعريفات للأحزاب السياسية، ومنها تعريف هارولد لاسويل بأنه "تنظيم يقدم مرشحين في الانتخابات"، ويعرف دزرائيلي الحزب بأنه " مجموعة من الأفراد يجمعهم الإيمان بفكر معين". (ربيع، مقلد، 1994: 523)

2. حزب العدالة والتنمية :

يرى الباحث أن حزب العدالة والتنمية من الأحزاب السياسية التركية ذات التوجهات الإسلامية، وقد إستطاع الحزب الوصول إلى السلطة في تركيا، وهو حزب يتبنى رأسمالية السوق، يسعى لانضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي، لكنه ينفي أن يكون حزبًا إسلاميًّا ويحرص على ألا يستخدم الشعارات الدينية في خطاباته السياسية.

3. التحولات الاستراتيجية في العلاقات العربية التركية:

تُعد ظاهرة "التحول السياسي" المرتبطة بالدولة الحديثة من أعقد الظواهر السياسية المعاصرة، ليس فقط من حيث عدم القدرة على التنبؤ بمكان حدوث التحول وزمانه، أو من

حيث عناصره غير القابلة للتعميم الكلي بحكم خصوصيات الوحدات السياسية، وإنما من حيث شكله ودرجته (جزئي أو شامل) ونمطه (سلمي أو انقلابي) وحركيته (تدرجي أو صدامي) وميكانيزماته وأهدافه (مداه) وتداعياته، وما قد ينطوي عليه من مخاطر، لاسيما بالنسبة للشعوب النامية ودول العالم الثالث.

ويعرف الباحث التحولات الاستراتيجية في إطار العلاقات العربية التركية : على أنها عملية الانتقال من مرحلة إلى مرحلة في إطار العلاقات العربية التركية؛ فقد انتقلت من مرحلة متدنية من التعاون، إلى مرحلة التحالف والتعاون في مختلف المجالات، إلى أن وصلت إلى مرحلة القدرة على لعب دور إقليمي مؤثر على حساب الدول الإقليمية الأخرى.

4. مفهوم نظرية الدور

تحاول نظرية الدور التعرف إلى ما يقوم به كل فرد من وظائف ومهمات إذا كان عضواً في تنظيم، سواء كان هذا التنظيم إدارياً أو إجتماعياً أو سياسياً أو اقتصادياً؛ فالفرد في أي منظمة لديه أدوار محددة يجب عليه أن يقوم بها. (Daivd, 1954: 150)

تعريف الدور :

يعرف الدور بأنه نمط من الدوافع، والأهداف، والمعتقدات، والقيم، والاتجاهات والسلوك التي يتوقع أعضاء الجماعة رؤيتها كردود أفعال تجاه ما يجري من أحداث سياسية، أو اقتصادية، أو اجتماعية، والدور بناء على ذلك تتابع نمطي لمعارف واتجاهات ومهارات مكتسبة يقوم به فرد من الأفراد في موقف من المواقف وعادة ما يرتبط دور الفرد بأدوار الأفراد الآخرين. (اكوالتي، 2010: 3)

ولغايات هذه الدراسة يعرف الدور السياسي لحزب العدالة والتنمية التركي على أنه مجموعة الأدوار السياسية وردود الأفعال تجاه الأحداث السياسية في المنطقة العربية؛ وقد ساهمت تلك الأدوار بشكل رئيسي في تطوير العلاقات العربية التركية، ويشير هذا المصطلح السياسي في هذه الدراسة إلى الدور أو مجموعة الأدوار في المجال السياسي والاقتصادي والثقافي التي قام بها حزب العدالة والتنمية في إحداث تحول استراتيجي في العلاقات التركية العربية في مرحلة توليه السلطة في تركيا.

الاطار النظري للدراسة:

تؤثر المعطيات الجغرافية على تحديد مناهج السياسة الخارجية للدولة وأدواتها، وبالتالي أنماط العلاقات الدولية، وقد قال نابليون ، إن الوضع الجغرافي هو الذي يحدد ملامح السياسة الخارجية للدولة، أما موسوليني فقد أكد أن السياسة الخارجية لم تكن أمراً مبتكراً لكنها دائماً خاضعة لمجموعة من العوامل الجغرافية والتاريخية والاقتصادية.(غالي،عيسى،1998: 297-312)

يتميز العامل الجغرافي بأنه أكثر العوامل المؤثرة في صنع السياسة الخارجية، إذ أن الأحداث السياسية مهما تبدلت أو تغيرت فإنها واقعة في إطار جغرافي غير متغير، لذا اخذت الجغرافيا أهمية في دراسة السياسة الخارجية للدولة وتحليلها؛ وهكذا ولدت في الفكر السياسي ما عرف بإصطلاح الجيوسياسية (Geo-politics) وهي العلاقة ما بين الجغرافية والسياسه، ويقول فيرناند بروديل (fernand braudel) في كتابه "تاريخ الحضارات"، مبيناً الدور الأساسي للجغرافيا في تشكيل الحضارات المختلفة وفي تشكيل الحضارة الإسلامية على وجه الخصوص ، إن الخرائط التي تروي القصة الحقيقية، ومن ثم فإن الركن الأساسي الذي يستند إليه الأفراد وتستند إليه المجتمعات التي تتشكل منه وتستند إليه التجمعات الحضارية بشكل أوسع، هو الإدراك المكاني- الزماني الذي يتم تطويره على نحو منسجم مع الوعي بالوجود الذي يشكل بدوره "الإدراك الذاتي لتلك الحضارات". (Michael,1976:P119)

تعد الدراسة الجيوسياسية البرية، والبحرية، والجوية، أمراً ضرورياً من أجل فهم مراحل تطور الاستراتيجية السياسية العالمية والاستراتيجية العسكرية، ومن أجل إستيعاب أهمية جغرافية تركيا مع أخذ هذه الاستراتيجيات بعين الاعتبار قام هاوسهوفر(haushofr, 1869-1948) بتعديل الجيوسياسية البرية التي طورها ماكيندر في بداية القرن الماضي لتتناسب مع الجيوسياسية الألمانية خلال الحرب العالمية الثانية، كما أن سبيكمان (spykman) قام بتعديلها لتتناسب مع الجيوسياسية الأمريكية ، في مقالته التي جاءت تحت عنوان "المحور الجغرافي للتاريخ" " the geographical pivot of history" قام ماكيندر بتحليل عملية التطور التاريخي بإرجاعها إلى الأسس الجيوسياسية وقام كذلك بتحديد الأهداف الأساسية من خلال تقسيمه لجغرافيا العالم من الزاوية الاستراتيجية السياسية والعسكرية إلى ساحات محورية (hearth land- pivot area) ومناطق الأحزمة الداخلية ومناطق الأحزمة الخارجية وبذلك يكون الشرط الأساسي لاستراتيجية السيطرة على المناطق البرية هو تحقيق السيطرة على ساحة محورية محمية من الاعتداءات التي يمكن أن تأتي من البحر وتشمل هذه الساحة أحواض الأنهار التي تنبع من مناطق شرق أوروبا وتصب في البحر الشمالي القطبي

لآسيا ومناطق المصادر المائية الداخلية المغلقة في آسيا الوسطى. (mackinder, 1904: 421)

بدأ حزب العدالة والتنمية يلعب منذ وصوله للسلطة السياسية في تركيا عام 2002 دوراً مهماً على كافة الصعد الإقليمية والمحلية والدولية، إذ طرح الحزب أيديولوجية سياسية ثقافية اجتماعية واقتصادية، مختلفاً في ذلك عن أطروحات الأحزاب التي سبقته في تركيا؛ فهو مثلاً لم يطرح التصور الإسلامي الخالص، وإنما مزج في نهجه السياسي بين العلمانية والإسلام، كما بدأ الحزب يلعب أدواراً متعددة على الساحة الدولية والمنطقة العربية على وجه الخصوص. وإن محور دراستنا التعريف بالدور الذي يلعبه حزب العدالة والتنمية في التحولات الاستراتيجية للعلاقات العربية التركية.

وحتى يتسنى لنا فهم ذلك لابد من التأطير النظري لمفهوم الدور حيث يرى (David,1954) أن الدور يعني مجموعة قواعد اجتماعية تتوجه نحو الفرد وحده ولذاته بصفته عضواً في جماعة، أو ممثلاً لطائفة من الأفراد، وتعرف الموسوعة الدولية للعلوم الاجتماعية (2007) الدور كونه سلوكاً متوقعاً لأي شخص يمتلك منصباً أو مكاناً معيناً. ويقوم هذا التعريف على جانبين: الأول: التوقعات التي لدى بعض الأشخاص حول التصرفات والسلوكيات المناسبة التي يجب أن يتحلى بها من يقوم بالدور، أو يحتل مكانة ما، أو السلوكيات والأداء الفعلي للشخص الذي يقوم بالدور (David.1954:150). ويعرف السيد محمد السيد سليم الدور بأنه :"مجموعة السلوكيات المتوقعة اجتماعياً المرتبطه بوظيفة معينة". (سليم،379:1998)

أما عن مفهوم الدور في المجال السياسي من حيث التوقعات والسلوك للأدوار المختلفة وانعكاس ذلك على عملية صنع القرار السياسي، وعلى البناء النفسي لمن يمارس الدور، من هنا برزت أهمية عامل الشخصية ودورها في النظام الدولي خاصة بعد الحرب العالمية الأولى وظهور قيادات لعبت أدواراً سياسية مهمة سواء سلبية أم إيجابية، وأحدثت تغيرات هيكلية في حياة الشعوب، ومثال ذلك شخصية رجب طيب أردوغان في تركيا الذي أثر في إحداث تغيرات محلية وإقليمية في مجال السياسة التركية. وبناء عليه فإن مجال استخدام نظرية الدور في علم السياسة المعاصر تتضح من خلال مستويين من التحليل: (تلي،4:2010)

المستوى الأول: يمكن مناقشة الأدوار السياسية ضمن مفهوم الأنساق السياسية داخل الوحدة السياسية (الدولة) عبر المحاور التالية: محور تحليل أدوار صانع القرار السياسي وتفاعلاته مع بنية النسق السياسي وأنظمته الفرعية، أما المحور الثاني فيتعلق بدراسة أثر التركيب الاجتماعي وانعكاساته على أداء الأدوار السياسية.

المستوى الثاني: التركيز على بحث الأدوار التي تقوم بها شخصيات معينة وأثر ذلك على السياسة العالمية.

إن عملية دراسة الأدوار في السياسة جاءت متأخرة في فترة الثمانينات من القرن العشرين حيث أشار (الموند باول،1966) في دراسته على أهمية توزيع الأدوار وتفاعلاتها في العملية السياسية. في حين ركز (آلان إسحق- Alan Isaac) على أثر شخصية صانع القرار السياسي في أدائه لأدواره داخل النسق السياسي.(تلي،3:2010)

هذا ويمكن تطبيق نظرية الدور أو مفهومه على دراسة الدور السياسي للأحزاب السياسية من منظور هيكلية الأدوار التي يقوم بها القائمون بالدور، إذ تشكل مجموعة هذه الادوار الفعل السياسي لحزب معين أو تنظيم معين، مثلاً هناك الكثير من التنظيمات غير الدول كالأحزاب السياسية تلعب دوراً كبيراً في السياسات إلى جانب الدول.

منذ وصول حزب "العدالة والتنمية" إلى السلطة؛ ومن خلال نظرة نقدية تحليلية بمقارنة فترة حكم حزب "العدالة والتنمية" بالفترات السابقة فى مجال السياسة الخارجية؛ بغرض الكشف عن مواطن استمرارية هذه الفترة وعدم استمراريتها مع السياسة التقليدية المبنية على أساس من الحفاظ على الوضع القائم والتى تم اتباعها منذ تأسيس الجمهورية، نلاحظ أن المركبات الداخلية الأساسية في صنع السياسة الخارجية لتركيا، كالمعطيات الجغرافية، والتجربة التاريخية، والخلفية الفكرية، واللاعبين على حلبة تشكيل السياسة الخارجية لتركيا – كل تلك العناصر ظلت ثابتة إلا أن السياسة التركية فى العقد الأخير شهدت العديد من التطورات الداخلية التى أخلت بالتوازن الذى كان قائماً بين تلك المركبات، مما ساعد على تكوين سياسة خارجية مختلفة فى ظل حكم حزب "العدالة والتنمية"، وقد يكون شرح هذه التطورات بطريقة شاملة ومنتظمة أقدر على بيان الأبعاد الداخلية للاستمرارية أو عدم الاستمرارية فى السياسة الخارجية التركية.

تشهد تركيا متغيرات في بنيتها الجيوثقافية وفي تأثير البنية على استراتيجية سياستها الخارجية، توازي المتغيرات التي تشهدها القارة الآسيوية بمجملها؛ فقد تغيرت النظرة التركية إلى الساحة الثقافية الأوروبية التي شكلت مركز الهوية الاستراتيجية التي توجه تركيا منذ حركة التحديث وحتى الآن، واكتسبت لأول مرة سمات جديدة من خلال الاتصال الجدي مع آسيا التي أجبرت تركيا على القيام بتعريفات جديدة لهويتها الجيوثقافية وللمناطق والأقاليم بعد استقلال الدول الآسيوية القريبة منها في نهاية الحرب الباردة، وتضم تركيا عناصر ثقافية وعرقية متعددة إضافة إلى الهوية التركية الآسيوية، تضم هويات أوراسية أصلية ذات جذور بلقانية وقوقازية وشرق أوسطية متعددة. ولكن تركيا تبدو عاجزة عن القيام برسم صورة

لحديقة خلفية والاتصال الأوروبي، ومن جهة أخرى يمكن أن تستفيد تركيا من الدور الهام للتراكم التاريخي العثماني، الذي ضم في بنيته هذه العناصر الأوراسية لمدة تقارب الستة قرون، وذلك من صميم الخصائص الجغرافية لتركيا التي تمثل نقطة انتقال هامة في أوراسيا.(أوغلو، 2011 : 228).

ويُعد ظهور حزب العدالة والتنمية في أغسطس عام 2001م واحداً من أبرز نتائج هذه المراجعات. فقد خرج جيل الشباب الذي كان يمثل الجناح التجديدي داخل حزب الرفاه بزعامة رجب طيب أردوغان وعبد الله جول، وشكل تيارًا جديدًا يمكن وصفه بالطريق الثالث يوازن بين الواقع السياسي العلماني وبين المتطلبات الوجدانية الإسلامية. وكانت السياسة الخارجية عنصرًا أساسيًّا في برنامج حزب العدالة والتنمية حَظِيَ بنصيب وافر من التجديد والتطوير إذ تخلى عن مخاطبة المشاعر الإسلامية، وتجاوز العناصر العاطفية في بناء العلاقات السياسية مع الدول الإسلامية، برؤية عقلانية تتسم بالتوازن والمرونة من أجل تحقيق الأهداف الوطنية وفق قواعد النظم الدولية.

فقد تبنى أردوغان نظرية "العمق الاستراتيجي" التي وضعها صاحبها الأستاذ الدكتور "أحمد داود أوغلو"، وجعلها دستورًا للسياسة الخارجية في حزب العدالة والتنمية وهي نظرية تقوم على توظيف تركيا لموروثاتها التاريخية والجغرافية والثقافية مع إدراك وضعيتها الجيوسياسية نحو تطوير رؤية سياسية، وإنتاج سياسات واستراتيجيات تتفق مع مكانة تركيا ووضعيتها في الساحة الدولية.

ولعل المطالع لنظرية العمق الاستراتيجي واستراتيجيات تطبيقها يدرك أنها تمثل إعادة إنتاج لرؤية إسلامية في العلاقات الدولية كافة وفق آليات النُظُم السياسية المعاصرة ومؤسساتها الدولية، ومن ثم قامت نظرية أحمد داود أوغلو على توظيف المعطيات التاريخية والثقافية والاقتصادية والقوى الكامنة من أجل إكساب تركيا وضعية جديدة، ونقلها من الدولة الطرفية إلى وضعية الدولة المركزية؛ فتتحرر تركيا بذلك من التبعية أو الولاء لطرف من الأطراف، لتنتج سياساتها واستراتيجياتها الخارجية الخاصة، وتتحول من وضعية الدولة السلبية غير المتفاعلة مع قضايا أقاليمها الخارجية ومشكلاتها إلى دولة مبادِرة نحو إنتاج الحلول والبرامج لهذه المشكلات.

وصاغت السياسة الخارجية التركية الجديدة رؤيتها في استراتيجية تقوم على مبادئ ستة: المبدأ الأول هو التوازن السليم بين الحرية والأمن، والثاني هو مبدأ تصفير المشكلات مع دول الجوار، والمبدأ الثالث هو التأثير في الأقاليم الداخلية والخارجية لدول الجوار التركي، والمبدأ الرابع هو انتهاج سياسة خارجية متعددة الأبعاد، والمبدأ الخامس هو تحقيق

دبلوماسية متناغمة، أما المبدأ السادس والأخير فهو تطبيق أسلوب دبلوماسي جديد. ولا ريب أن برنامج السياسة الخارجية في حزب العدالة والتنمية منذ انتخابات 3 تشرين ثاني 2002م كان برنامجًا مؤثرًا إلى حد ما في فوز حزب العدالة والتنمية، غير أن تبلور هذه السياسات في تطبيقات حقيقية واقعية تتسم بالنجاح في الفترة ما بين 2002م – 2007م كان له تأثيرٌ كبيرٌ في ازدياد شعبية حزب العدالة والتنمية لدى الناخب التركي، وتبديد مخاوف الكثيرين من المنتمين إلى الفكر العلماني والليبرالي. فقد نجح حزب العدالة والتنمية خلال تلك الدورة في إحراز خطوات غير مسبوقة في مسار انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي، وفي توطيد العلاقات التركية الأمريكية، وكذلك فتح مجالات اقتصادية واستثمارية ضخمة في العديد من الدول والأقاليم المختلفة. ومع قيام الثورات في العالم العربي تعرض الاقتصاد التركي لخسائر فادحة في دول مثل ليبيا، وسوريا، واليمن، وهو ما شكل عامل قلق بالنسبة لحزب العدالة والتنمية خاصة مع اقتراب موعد الانتخابات البرلمانية؛ إذ واجه الحزب انتقادات من معارضيه، بدعوى أنه قد حاد عن السياسية الخارجية الأتاتوركية التي قامت على تجاهل العالم العربي والإسلامي، وأنه أيضًا قد زج بتركيا سياسيًّا، وبرؤوس أموالها اقتصاديًّا نحو البلاد العربية ومشكلاتها، مما جعلها تتحمل عبئاً لا طاقة لها به. غير أن الفوز الساحق الذي حققه حزب العدالة والتنمية في انتخابات حزيران عام 2011 يشير إلى أن مثل هذه الانتقادات والحملات الإعلامية لم تؤثر في شعبية حزب العدالة والتنمية، بل وأبرزت مدى دعم الشعب التركي للسياسة الخارجية التي ينتهجها أردوغان.

– الأدوار الاستراتيجية التركية في ظل حزب العدالة والتنمية

لتركيا أهمية كبيرة للشرق والغرب على حد سواء، وهي تقع جغرافياً وحضارياً في منطقة تتسم بعدم استقرار سياسي واجتماعي؛ لأسباب تاريخية توجد تركيا ويوجد الأتراك في قلبها؛ حيث ورثت الجمهورية السلطنة العثمانية، تلك الامبراطورية العظيمة ذات المكانة الخاصة في تاريخ الشرق والغرب والعالم بأسره.

يمكن أن تؤدي تركيا دوراً فاعلاً في تحقيق الأهداف العربية من علاقة المشاركة السياسية الاستراتيجية ومن أهم المهام التي يمكن أن تؤديها تركيا في هذا المجال : (معوض، 2006: 150-158)

1. المهام الأمنية، وتشمل الصراع العربي – الإسرائيلي، وأمن الخليج العربي.
2. المهام الاقتصادية ، وتشمل التنمية من خلال التجارة، والاستثمار ، والتكنولوجيا ، والمساعدات الاقتصادية.

3. المهام الثقافية، وتشمل الحفاظ على الهوية القومية والدينية. وفي ضوء المقدرات التركية، والدور الذي حددته تركيا لنفسها، يمكن القول إن نخبة حزب العدالة والتنمية حددت عدة أدوار لتركيا في الوطن العربي، هي : (مزاحم، 6:2011)

أولاً : الأدوار السياسية الدبلوماسية

أي أن تضطلع تركيا بدور في حل الصراعات الإقليمية من خلال الانخراط والتفاعل مع كل الأطراف للتوصل إلى نتائج لصالح كل الأطراف، مثل الدعوة إلى إنشاء آلية اجتماعات الدول المجاورة للعراق، وإنشاء ملتقى أنقرة للتعاون الاقتصادي بين فلسطين وإسرائيل، وتركيا.

ويشمل ذلك أيضاً دور تركيا في الوساطة بين العرب والإسرائيليين، بل بين العرب وبعضهم البعض، فتسيطر على النخبة التركية فكرة قدرة تركيا على أن تكون جسراً بين الشرق الأوسط وأوروبا، وهذه الفكرة ليست جديدة في أدبيات حزب العدالة والتنمية، فقد سبق أن أشارت إليها تانسو تشيللر، رئيسة وزراء تركيا، أثناء زيارتها لمصر عام 1994، كما كررها بولنت أجاويد، رئيس وزراء تركيا عام 2002، وأخيراً بلورها أحمد داوود أوغلو، وزير خارجية حزب العدالة والتنمية في مقال نشره باسمه في الأهرام المصرية عام 2009. (أوغلو، 56:2006)

ثانياً : الأدوار الأمنية والدفاعية

يرتبط القيام بدور مركزي ورئيسي في بناء (الأمن المشترك) لمنطقة الشرق الأوسط من خلال المبادرات الجماعية، مثل مبادرة إسطنبول للتعاون. ويشمل ذلك أيضاً أن تقوم تركيا بدور (الدولة التي تبني النظام في الشرق الأوسط)، أي الدولة التي تتولى اقتراح هيكلية الأمن في المنطقة والمساهمة في تطبيقها، من خلال ما تمتلكه من مصادر للقوة.

لا يكاد ينفصل البحث في تكوين مفهوم الشرق الأوسط الجديد عن الفاعل التركي، ويبدو أن هذا الواقع متفق عليه دولياً وإقليمياً. إذ إن المنطقة تتعرض لتدخلات خارجية، فقد اندفعت الدول العظمى والكبرى والجوارية لإدارة الأحداث مباشرة. فالولايات المتحدة وأوروبا وروسيا ترسم سياستها واستراتيجيتها الآن على هذا الأساس؛ فإسرائيل ترى أنها الدولة الأقوى عسكرياً والأكثر قوة دولياً، وإيران تراهن على قدرتها العسكرية وعلى مرجعيتها الدينية. بينما استندت تركيا إلى رؤية للدور الذي يمكنها لعبه، في الدولة التي يمكن الوثوق بها أطلسياً وهي المساند الأقدر للاستراتيجية الأمريكية في الخليج العربي، وهي وحدها القادرة على احتواء إيران، وهي ذات التطلعات إلى حضور كبير في آسيا الوسطى. وهي الدولة

الأولى في الشرق الأوسط التي دخلت الحداثة السياسية والثقافية والفكرية والتطور الصناعي بمعاييرها. وهي التي طرحت أنموذجاً للإسلام أكثر ليبرالية من ذاك الإيراني وأقرب منه للفهم، إذ زاوجت بينه وبين العلمانية وخرجت إلى حد ما سالمة من محاذير التجربة الجزائرية أو الاضطراب المصري أو التهديد بالانفجار التونسي، أو الخلاف السوداني. وهضمت مفاهيم التأسيس الأتاتوركي، وهي التي أسقطت معاهدة "سيفر" عسكرياً ووحدت أراضيها في حين فشل العرب في التوحد وما يزالون يشكون من التجزئة.(الحضرمي ، 385:2010)

وتمتلك تركيا من المقومات ما يؤهلها لأن تكون دولة فاعلة، وتستوفي كثيراً من شروط القوة القومية مما يعطيها الفرصة لتترشح لعضوية الدول ذات التأثير في جوارها وفي دوائر أخرى عالمية، ومما يجعلها تنتقل من دولة "مفتاح" إلى دولة "تملك" أهمية وقدرة على التأثير في المنطقة. (غوركان، 1995: 587-602)

ثالثاً : الأدوار الاقتصادية

يقصد بها تعزيز دور تركيا بوصفها مركزاً اقتصادياً إقليمياً، ومركزاً لخطوط نقل الطاقة، وشريكاً أساسياً في عملية (السلام الاقتصادي) في المنطقة، وتستند تركيا في ذلك إلى تصور أن التعاون الاقتصادي يؤدي إلى التعاون السياسي، كما قال أردوغان في حديثه إلى قناة (الجزيرة) في 25 تشرين الأول 2009،.(الجزيرة، 2009)

إن مقارنة العامل الاقتصادي سواء في العلاقات العربية – التركية أو في العلاقات الدولية بالمطلق لا بد معها من العودة إلى حقيقتين : (الحضرمي، 370:2010)

الأولى : من حيث الأساس هناك أربعة أنواع من التبادل الاقتصادي بين البلدان:

- التجارة القائمة بين قطاعات صناعية مختلفة في البلد الواحد.
- التبادل الزمني (تعجيل التصدير وتأجيل الاستيراد).
- التجارة الدولية الناتجة عن تنافس بين بيئة احتكار القلة وتتناول المنتوجات ذات التقنية العالية.
- التبادل الدولي للمعرفة التقنية بين الدول.

الثانية : من حيث التطور فإن العالم يشهد في فترة ما بعد الحرب الباردة تقدم الاقتصاد في منظومة محددات قوة الدولة ووضعها وقدرتها على الفعل الأساسي في المجال الدولي. كما تنامى الإيمان بأن التعاون الاقتصادي الإقليمي والدولي هو الوسيلة الأمثل للوصول إلى الأمن والاستقرار. (James, 1981:170)

ومن هنا فقد اكتسبت العلاقات الاقتصادية العربية – التركية أهمية كبيرة سواء بالنسبة لنمط التجارة الخارجية التركية، أو لكون الاقتصاد يمثل جزءاً مهماً في حزمة قرارات السياسة الخارجية التركية التي ارتبطت إرتباطاً مباشراً بوسائل تنفيذها، فأصبح الطرفان (السياسة والوسيلة) يشكلان قدرة الدولة على الوصول إلى هدفها في تحقيق مصالحها، لقد اعتمد العالم في فترة ثورته الصناعية الحديثة على الطاقة وإنتاجها فقد وجدت تركيا نفسها مضطرة إلى أن تحتكم إلى هذا الواقع في نهجها السياسي، مثلما فعلت الدول الكبرى التي قامت اقتصادياتها على التصنيع الذي اعتمد إنتاج الطاقة وارتكز على النفط فاهتمت بشكل أساس بهذه المادة من حيث إنتاجها والوصول إليها. (الحضرمي، 223:2010)

تستورد تركيا حوالي (60%) من احتياجاتها النفطية من العالم العربي، فهي إذن مضطرة إلى الاقتراب من الفعل السياسي العربي للإفادة من القدرة الاقتصادية العربية التي تختزن حجماً هائلاً من الاحتياطي العالمي للنفط. ويكفي أن نعلم أن أزمة النفط التي شهدها العالم إثر حرب أكتوبر 1973 قد أخلت بالميزان التجاري التركي بصورة مباشرة وكبيرة. وفي عام 1980 بلغ حجم مردود الصادرات التركية أقل بكثير مما كانت تستورده من النفط (الخواجا، 1996)، لذا فقد أقامت خطاً لنقل النفط العراقي عبر أراضيها بعد أن فشلت في إقامة خط إيراني مماثل. وتدرك تركيا –وهي من أكثر الدول تأثيراً اقتصادياً بما يجري في المنطقة– أن الاستقرار والمحافظة على الأمن في الشرق ذو منفعة اقتصادية لها، كما أنه يخلق أمامها بيئة صالحة للتعاون، ويهيئ الأجواء لحل مشكلاتها السياسية والأمنية ويريحها من تنامي التيارات المتشددة دينياً وعرقياً. فتركيا ذات هموم اقتصادية كثيرة تمثلت في أمور ثلاثة:(لؤي،30:1991)

1. التضخم الهائل الذي يزداد بصورة متسارعة.
2. الديون وعجز الموازنة.
3. النمو الاقتصادي.

رابعاً : الأدوار القيمية والمعنوية

هناك مدارس فلسفية كثيرة تدرس السياسة الخارجية، لكن أبرزها المدرسة المثالية والمدرسة الواقعية. الأولى تلك التي تؤمن بإمكانية التعاون بين الدول بما يحقق المنفعة للجميع، وقد كان من نتاج هذه المدرسة ظهور عصبة الأمم في بدايات القرن الماضي تأسيساً على إمكانية تحقيق التنسيق الدولي من أجل تحقيق القاسم المشترك من المصالح المتباينة. أما المدرسة الواقعية فنظرت إلى السياسة الخارجية من منظور المصلحة الذاتية للدولة أولاً،

وبالتالي فإن تحقيق المصلحة الوطنية لأي دولة يجب أن يكون أولوية تُسَخَّر لها جميع مقدرات الدولة بما فيها القوة العسكرية، كما لا يجب الالتفات إلى مصالح الدول الأخرى إن لم تكن هناك مصلحة مشتركة.(الشوبكي،3:2011)

يقصد بالأدوار القيمية والمعنوية أن تكون تركيا مركزاً للحوار بين الحضارات، بالإضافة إلى أن تكون جسراً بين العالم الإسلامي والغرب، وفي هذا السياق، أدت تركيا دوراً في الحوار بين منظمة المؤتمر الإسلامي والاتحاد الأوروبي في إسطنبول عام 2002، وحوار تحالف الحضارات في المدينة ذاتها عام 2009، ومن ثم، فإن الدور التركي في المهام الأمنية العربية مقصور على الوساطة، ولكن تركيا لا تمتلك أدوات الوساطة التي تمكنها من حث إسرائيل على تعديل سياستها التوسعية، بل إن إسرائيل هي التي تملك تلك الأدوات لأنها تبيع السلاح لتركيا، وفي مجال أمن الخليج العربي، فإن الدور التركي يتم في إطار مبادرة إسطنبول للتعاون، وهي مبادرة أطلسية وليست تركية، أما في المجال الاقتصادي، فإن تركيا يمكن أن تكون عاملاً مؤثراً من خلال المشروعات العربية – التركية المشتركة. وفي المجال القيمي والثقافي، فعلى رغم أن تركيا أكثر ميلاً إلى التغريب والعلمنة من العرب، كما أنها أكثر استعداداً من العرب لتعديل قوانينها بما يتفق مع القيم الأوروبية، إلا أنها يمكن أن تكون شريكاً مهماً في مجال مواجهة مفهوم صراع الحضارات والهجمة الغربية على الإسلام والمسلمين.

إن فهم السياسة الخارجية التركية وكما هو الحال مع السياسة الخارجية لأي دولة يتطلب بشكل أساسي إدراك الأسس النظرية والفلسفة التي ترتكز عليها تلك السياسة خصوصاً أو العلاقات الدولية إجمالاً، علماء السياسة ناقشوا العديد من النظريات الفلسفية التي يمكن الإهتداء بها في رسم السياسة الخارجية والعلاقات الدولية، أو حتى دراستها، وقد أصبح من السطحية تجاهل هذا النتاج الفكري في تحليل السياسة الخارجية لأي دولة في عالمنا المعاصر(الشوبكي، 5:2011)

وهنا يخلص الباحث الى أن تاريخ قيادة حزب العدالة والتنمية في تركيا يشير إلى اعتمادها على النظرية الواقعية ، فرجب طيب أردوغان وقيادة الحزب أظهروا واقعيتهم حين فهموا أن العمل الحزبي هو جسر للوصول إلى الحكم، وقد عدّلوا في هذا الجسر مراراً حتى أصبح آمناً لوصولهم إلى السلطة. هذه الفلسفة هي ما ميزتهم عن معلمهم نجم الدين أربكان، فالرجل كان أيديولوجياً غير قادر على تعديل أهداف ووسائله الحزب وفق متطلبات العملية السياسية والسلطة في تركيا كما هو الحال مع كل الأحزاب الأيديولوجية الدينية ، التي ما زالت تتعامل مع الحزب بوصفه الجهة الأهم من النظام السياسي، وهو ما يخالف المنطق،

فالدولة الحديثة والأنظمة السياسة المعاصرة حسب ديفيد إيستون تّعد الحزب أحد مدخلات النظام السياسي وفي حالات قوته قد يكون هو المحرك في هذا النظام، لكنه لا يمكن أن يتحول إلى النظام بأكمله إلا في الأنظمة الشمولية، وبالتالي لا معنى لوجود الحزب، لأن الحزب يُعرف بنظيره.

أعاد حزب العدالة والتنمية صياغة العلاقات الخارجية لتركيا، التي قامت بعد الجمهورية على أساس المحافظة على سلامة الكيان التركي الجديد المولود من رحم الدولة العثمانية وتجنب دوائر الصراع، ثم تطور في الحرب الباردة ليجعل من تركيا دولة مواجهة ضد الخطر السوفيتي إلى أن تصبح بعد زوال هذا الخطر جسراً بين الغرب المسيحي والشرق الإسلامي. وقامت صياغة حزب العدالة والتنمية للسياسة الخرجية التركية بزعامة رئيس الوزراء رجب طيب أردوغان على تجاوز فكرة الجسر لتكون تركيا مركزاً إقليمياً بما يعني أن توسع من دائرة علاقاتها الخارجية لتشمل إضافة إلى الغرب عددا أكبر من الدوائر، لا سيما تلك التي تربطها بها روابط جيوبوليتكية، وثقافية، وتاريخية.وأثارت بعض التطبيقات العملية لهذه النظرية وخاصة بعد أعقاب الحرب على غزة الكثير من التساؤلات من الصديق والعدو، ومن الداخل التركي وخارجه.

عرض الباحث في هذا الفصل تأصيلاً نظرياً يساعد في فهم طبيعة ومستوى الدور الذي قام به حزب العدالة والتنمية في إعادة صياغة العلاقات الخارجية للدولة التركية من منظور مصالحها القومية، وتحليلها لمعطيات البيئة الداخلية والخارجية الإقليمية والدولية التي استطاع الحزب تقييمها ، وفق معطيات امتلاك تركيا لعناصر القوة الاقتصادية والايديولوجية والسياسية.

الدراسات السابقة:

حظي موضوع العلاقات العربية التركية باهتمام من قبل الباحثين والدراسين ومن أهم الدراسات:

دراسة (هشام ، 2000)، بعنوان: " حزب العدالة والتنمية التركي ونموذج الإسلام السياسي الإصلاحي"، استهدفت هذه الدراسة بيان ما قام به حزب العدالة والتنمية التركي برئاسة رجب طيب أردوغان مراراً من تجاوز محنة الخطر التي وقع فيها غيره من ملاقاة الأحزاب، ويعد حزب العدالة والتنمية ثمرة تغيير الإسلام السياسي، إذ أصبح المثل السياسي الأعلى لهذه الاتجاهات، وقد توصل الباحث إلى عدة استنتاجات أهمها: أن حزب العدالة والتنمية أحدث تغييراً واضحاً في الحياة السياسية التركية، انعكس إيجاباً على كل الأطياف لسكان الدولة التركية، وأن حزب العدالة والتنمية استطاع عدم إثارة العلمانيين، وهذا مهد له طريق النجاح والوصول إلى السلطة. كما خلص الباحث إلى اعتبار نجاح حزب العدالة والتنمية مثلاً مهماً للانسجام بين الإسلام والديمقراطية في ظل المحاولات المشبوهة لتشويه صورة الإسلام، وإشاعة فكرة مؤداها أن حركات الإسلام السياسي لا تروم سوى الوصول إلى سلطة الحكم ثم تأخذ بالتخلي عن برامجها وشعاراتها تحت ضغط النفوذ والسلطة. كما توصل الباحث إلى استنتاج مفاده أن حزب العدالة والتنمية التركي لم يتخل عن برامجه وأهدافه ولم يتراجع أمام هجمات الداخل والخارج.

دراسة (توفيق، 2003)، بعنوان : "علاقات العرب الدولية في مطلع القرن الحادي والعشرين" تناولت هذه الدراسة علاقات العرب مع الدول الكبرى ودول الجوار والدول الإفريقية لما لها من مصالح حيوية ومساس مباشر بالأمن القومي العربي. ويبين المؤلف أن علاقات العرب الدولية تكتسب أهمية كبيرة بعد التحولات الهامة التي طرأت على العلاقات الدولية في التسعينات من القرن الماضي، إذ جاءت هذه التحولات بانعكاسات هامة ليس على مسارها فحسب، وإنما على طبيعتها ومضمونها أيضاً مما ينبغي الوقوف عندها وبخاصة تأثير العولمة على العرب .

أن هدف هذه الدراسة هو إثراء الدراسات حول الوطن العربي في مجال السياسة الدولية وإسهامهم في العلاقات الدولية والتطورات الدولية التي يمر بها العالم اليوم . قسمت الدراسة إلى عشرة فصول :-

الأول : العلاقات العربية – الأمريكية والثاني: العلاقات العربية – الروسية والثالث: العلاقات العربية – الأوروبية والرابع : العلاقات العربية – الصينية والخامس:العلاقات

العربية – اليابانية والسادس : العلاقات العربية – الإفريقية والسابع : العلاقات العربية – التركية والثامن: العلاقات العربية – الإيرانية والتاسع : خيارات العرب حيال العولمة والعاشر: أحداث (11) أيلول 2001 وتداعياتها الإقليمية والعربية.

دراسة (عبد الجواد،2003)، بعنوان " تركيا في الاتحاد الأوروبي قرار سياسي بتكلفة اقتصادية باهظة"، وتناولت الدراسة المشكلات التي تواجه انضمام تركيا للإتحاد الأوروبي مثل: الأوضاع الاقتصادية، وعدد السكان، والموقع الجغرافي والاستراتيجي، والخصائص الثقافية والدينية، وتشير إلى وجود مرونة من كلا الطرفين من خلال المباحثات الجارية. كما تتناول الدراسة إحصائية بالمعارضين لانضمام تركيا للاتحاد من الجانب الأوروبي ويستند المعارضون بذلك إلى زيادة درجة الخوف من الإسلام والمسلمين في أوروبا. وتشير الدراسة إلى أن المباحثات والمفاوضات الأوروبية التركية بالانضمام إلى تركيا هي مفاوضات غير محددة الأبعاد على المدى القصير.

دراسة (إبراهيم، 2007)، بعنوان : الرؤية العربية لتركيا الجديدة"، حيث استهدفت الدراسة إبراز صورة تركيا التي بدأت تتحسن في الإدراك العربي خلال السنوات القليلة الماضية، خاصة نوفمبر 2002، عندما فاز حزب العدالة والتنمية بأغلبية المقاعد، ووصوله بالتالي إلى السلطة وشروعه في إجراء سلسلة من الإصلاحات الاقتصادية والسياسية على الصعيدين الداخلي والخارجي، حيث حملت الانتخابات العامة حزب العدالة والتنمية بزعامة رجب طيب أردوغان إلى السلطة منفرداً، بتشكيل الحكومة. وأظهرت الدراسة نقطة التحول الأساسية التركية القديمة ذات التوجهات العلمانية المتطرفة في عدائها للعرب، وصعدت طبقة سياسية تمثل جيلاً جديداً من الشباب الذين يمتلكون رؤية متطورة للمتغيرات الدولية، ويدركون أهمية الروابط التاريخية والثقافية والحضارية والمصلحية التي تربط تركيا بعمقها العربي والإسلامي. ومن أهم الاستنتاجات التي جاءت بها الدراسة: ضرورة القيام بالتغيير السياسي القائم على الدين، بحيث لا يتم استبعاده دفعة واحدة وإنما الأخذ بها وفق ما تقتضيه المصلحة والعمل على تكوين أرضية في نفسية المواطن التركي لتقبل الإسلام من جديد، وأما أهم التوصيات فهي: الأخذ بعملية التدرج في سحب البساط من تحت العلمانية، وبسطه من جديد للإسلام للعودة مرة أخرى.

دراسة (الحمامي، 2007)، بعنوان: "الحركة الإسلامية في تركيا"، استهدفت الدراسة بيان ما قام به أتاتورك في حق الإسلام واعتباره عقبة في طريق التقدم حيث تناولت الدراسة مظاهر العداء الاتاتوركي للعربية والمظاهر الإسلامية الأخرى، واعتماد الحكم على الحزب الواحد، وتحميل الدين كل مظاهر السلبيات التي عاش فيها الشعب التركي. وقد توصل الباحث

إلى عدة استنتاجات، أهمها أن مظاهر تلك الفترة هو بروز الأحزاب التركية ذات التوجهات الإسلامية وقدرتها على الوصول إلى السلطة في الدولة التركية. كما أن العلمانية المتوردة لم يقم أتاتورك بتطبيقها كما اخترعها الغرب، وأن فترة الحكم الأتاتوركية رافقتها حركات رفض للسياسات المتبعة ، وأما أهم التوصيات فقد كانت تتلخص في ضرورة إعطاء الدين فرصة لتقويم سلبيات فترة الحكم الأتاتوركي.

دراسة (صفدي، 2010)، بعنوان "تركيا الأوروبية الآتية كيف ستكون عربية إسلامية". إن النقاش الذي يهز العالم الأوروبي ساسة ورأياً عام يدور حول أهلية تركيا للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي خاصة، بعد أن اتخذ الاتحاد الأوروبي قرار القبول بصفة رسمية والشروع بمفاوضات التنفيذ مع الحكومة التركية. فأوروبا الشعبية لا تكاد تصدق هذا الحدث جملة وتفصيلاً، والسبب واضح بأنه ذو أصول تاريخية ودينية، إذ كيف يمكن نسيان خمسة قرون من حروب أوروبا مع الامبراطورية العثمانية التي اجتاحت أواسط القارة واحتلتها وحاولت مرات عديدة إسقاط الامبراطورية النمساوية والاستيلاء عليها هذه الذاكرة التاريخية الدموية الحافلة بالحروب والتهديدات لا يمكن للخيال الشعبي أن يتجاوزها بسهولة وأن يمحوها. ولكن على النقيض فقد قام الاتحاد أساساً لمنع مبدأ هذه الحروب والانطلاق إلى النموذج التصالحي والاتحاد كمدرسة فكرية جديدة في رأي طلائع المثقفين وهي التي عليها أن تعيد صياغة عقول أعضائها بما ينسجم وفلسفتها التنويرية المتقدمة. ولم يقم الاتحاد الأوروبي أصلاً إلا ليحقق مشروع هذا الانقلاب في ركائز إيديولوجيا الغرب التقليدية.

دراسة (ربابعة، 2010)، " بعنوان " السياسة الخارجية التركية تجاه القضية الفلسطينية 2000-2010"، هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الخلاف العربي التركي فيما يتعلق بقضية المياه والمشاريع المقترحة لتسوية الأزمة المائية في المنطقة، وتسليط الضوء على الجانب الاقتصادي في علاقات تركيا مع العرب وإسرائيل. كما يتضح من خلال استعراض السياسة الخارجية التركية في الشرق الأوسط مدى الارتباط التاريخي بين تركيا والدول العربية، المتمثل في الدولة العثمانية التي حافظت على فلسطين من الضياع في عهد السلطان عبد الحميد الثاني، كما تظهر المرونة الكبيرة التي تميزت بها السياسة الخارجية التركية منذ تأسيس تركيا الحديثة وحتى الوقت الحاضر، ومدى قدرة تركيا على التكيف مع الظروف الدولية والإقليمية. كما قامت الدراسة بتسليط الضوء على الخلاف العربي التركي المتعلق بموضوع المياه، وحاولت أيضاً تأكيد أهمية العامل الاقتصادي في تحقيق الاستقرار في المنطقة، ومدى وقوف تركيا إلى جانب فلسطين والقضية الفلسطينية خصوصاً في عهد

حزب العدالة والتنمية حيث أعادت مواقف هذا الحزب إلى أذهاننا مواقف السلاطين العثمانيين ودفاعهم عن القدس وفلسطين.

دراسة (السعيد، 2010)، بعنوان : "الإسلام السياسي : حزب العدالة والتنمية في تركيا ودوره في التغيير السياسي" تناولت هذه الدراسة التعرف على دور حزب العدالة والتنمية في التغير السياسي، وقد قامت الدراسة على فرضية رئيسية مفادها أن حزب العدالة والتنمية في تركيا له القدرة على التغيير السياسي أكثر من غيره من الأحزاب العلمانية الأخرى، نظراً لإتباعه مرونة سياسية في طرح أفكاره، إذ لم تتعارض أو تصطدم مع قيم العلمانية.

دراسة (باكير، 2011)، بعنوان : "محددات الموقف التركي من الأزمة السورية: الأبعاد الآنية والانعكاسات المستقبلية" تهدف هذه الدراسة لتعرف محدّدات الموقف التركي من الأزمة السورية لا سيّما في الفترة الممتدّة منذ بدء الاحتجاجات في منتصف آذار 2011 وحتى الأوّل من حزيران، والظروف والعوامل المتداخلة في تحديد هذا الموقف، وذلك من خلال "العدسة التركية". كما تبحث في أبعاد هذا الموقف والانعكاسات التي سيتركها على العلاقة بين البلدين خلال هذه الأزمة، وفي الفترة التي تليها عبر استشرافٍ للسيناريوهات الممكنة. وقد اعتمد المنهج المستخدَم في الدراسة في مجمله على المزْج بين أدوات المنهج الوصفي والاستقرائي وأدوات المنهج التحليلي والاستنباطي، وهي تعتمد على المتابعة اليوميّة والدقيقة للمصادر التركيّة ومواقف المسؤولين الأتراك خلال فترة الدراسة. وتكمن أهميّة الدراسة في أنّها تحاول أن تحدّد منطلقات الموقف التركي خلال الأزمة لكي يتم البناء عليها في تقدير الموقف اللاّحق من الأزمة السورية في حال تغيّر المعطيات وتبدّلها إنْ لجهة استجابة الرئيس السوري الأسد لإجراء إصلاحات عميقة تلبّي المطالب الشعبية في هذه المرحلة أو لجهة تجاهله ذلك واستمراره في الاعتماد على السّياسة الأمنيّة العسكرية لسحْق الاحتجاجات.

دراسة (معوض،2011)، بعنوان: "الدور التركي في الشرق الأوسط في عهد حكومة العدالة والتنمية 2002-2010" هدفت الدراسة إلى رصد الدور التركي وتفسيره وتقييمه من خلال العناصر الأساسية لاقتراب الدور في تحليل السياسة الخارجية التركية في عهد حزب العدالة والتنمية، مع تجنب الميل إلى المبالغة أو التقليل من شأن الدور. وتحلل الدراسة في هذا الإطار تصورات قيادات حكومة العدالة للمبادئ الحاكمة لأدوار تركيا، ومسؤولياتها في المنطقة، وذلك بالرجوع إلى خطابات مسؤولي حكومة العدالة وفي مقدمتهم أحمد داود أوغلو، كذلك تعرض الدراسة نماذج لأداء الدور أو الأدوار التركية الفعلية

السياسية، والاقتصادية، والأمنية في المنطقة، وتنتهي بعرض دلالات الأدوار التركية بالنسبة لصانع القرار المصري، في إطار تأكيد أهمية تفعيل التنسيق بين الدولتين في معالجة قضايا المنطقة، مع إدارك حدود هذا التنسيق، وعدم المبالغة في التعويل على الأدوار التركية، وإمكانية دراسة الاستفادة من بعض عناصر تميز النموذج التركي في السياسة الخارجية، وذلك من خلال تقييم موضوعي لعناصر القوة والضعف في الأدوار التركية، والضغوط التي تواجهها.

ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة:

تتميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة بمحاولتها تسليط الضوء على تأثير وصول حزب العدالة والتنمية ذي الأصول الإسلامية إلى السلطة في تركيا، وانعكاس ذلك على العلاقات العربية التركية، ولا سيما موقف حزب العدالة من العدوان الإسرائيلي على لبنان عام 2006 والعدوان الإسرائيلي على قطاع غزة عام 2008 واعتداء إسرائيل على أسطول الحرية عام 2010، وموقف تركيا من الثورات في الوطن العربي في عام 2011، من هنا فإن هذه الدراسة تتميز بحداثة الفترة الزمنية التي تغطيها وهي الفترة التي شهدت سلسلة من الأحداث السياسية، وعكست مستوى الإهتمام التركي بتطوير علاقاتها مع المنطقة العربية، لتعكس مستوى الدور التركي في المنطقة العربية.

ستساعد هذه الدراسة على التعرف على المراحل التاريخية التي مرت بها العلاقات العربية التركية في مراحل تطورها المختلفة، والتحول في علاقاتها مع العالم العربي، إن الدراسات السابقة لم تتناول تحليل التوجهات السياسية لحزب العدالة والتنمية الإسلامية وأثرها على إحداث تحول استراتيجي في العلاقات العربية التركية.

كما أن الدراسات السابقة اقتصرت على تحليل تأثير وصول حزب العدالة والتنمية على السياسة الخارجية التركية ، في ضوء ما شهدته سياستها الخارجية من تغير سياسي مهم ساهم في حدوث تحولات على كافة المستويات الإقليمية والدولية ، إلا أن العلاقات العربية التركية في ظل حكم حزب العدالة والتنمية قد وصلت إلى مرحلة مهمة في مختلف المجالات .

يعد حزب العدالة والتنمية من الأحزاب السياسية الأكثر تأثيراً على السياسة التركية العربية حيث تأثرت العلاقات العربية التركية إلى حد بعيد بالأيديولوجية السياسية لهذا الحزب وتوجهاته نحو تطوير العلاقات العربية التركية .

مناهج الدراسة :

تعتمد الدراسة على المناهج التالية في تغطية موضوع الدراسة :

- **المنهج التاريخي** : استخدم هذا المنهج في تتبع الأحداث وتسلسلها المبنية على وثائق تاريخية موثقة، لذا سيتم اتباع المنهج التاريخي لدراسة تطور العلاقات العربية التركية ومراحل تطورها قبل عام 2002 وبعده للوصول إلى فهم لكل أبعاد العلاقة بين الجانبين.
- **المنهج الوصفي التحليلي** : استخدم هذا المنهج في دراسة معطيات الظروف الداخلية والخارجية، والقضايا المؤثرة على العلاقات التركية العربية وتحليلها خلال فترة الدراسة (2002–2011) لدراسة تطور العلاقات العربية التركية وتحليلها.

الفصل الثاني

الخلفية التاريخية للدولة التركية وحزب العدالة والتنمية

يشير الدستور التركي إلى أن النظام السياسي في تركيا جمهوري ديمقراطي "برلماني" علماني، أما المؤسسات الدستورية في البلاد فهي تتوزع على السلطة التشريعية التي تتمثّل بالجمعية الوطنية "البرلمان"، السلطة التنفيذية وتتمثل برئيس الجمهورية ومجلس الوزراء، السلطة القضائية وتنقسم إلى ثلاث فئات هي القضاء العدلي، والقضاء الإداري، والقضاء الخاص، وتدخل المحاكم العسكرية ضمن نطاق القضاء العسكري، وتمثّل المحكمة الدستورية السلطة القضائية العليا.

وإذا ما نظرنا إلى العناصر المجردة للنظام السياسي التركي القائم على دستور عام 1982 من الناحية النظرية، فإننا لن نجد ما يميّزه على اعتبار أنّه نظام ديمقراطي محدود الأطر، وقواعد اللعبة السياسية فيه مضبوطة على إيقاع العلمانيّة الأتاتوركيّة التي يحميها الجيش.

يعد حزب العدالة والتنمية التيار الإسلامي المعتدل في تركيا، و يحرص الحزب على عدم استخدام الشعارات الدينية في خطاباته، وهو حزب يحترم الحريات الدينية والفكرية والحزبية، ومنفتح على العالم ، ويبني سياساته على الانفتاح على الآخر والحوار معه، ويؤكد عدم معارضته للعلمانية، ويؤيد انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي، ويؤكد أنه سياستمر في تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي تحت إشراف صندوق النقد الدولي .ومن أهم ميزات هذا الحزب، أنه يرفض التعصب لزعيم واحد حتى النهاية، كما كان يجري في الأحزاب الإسلامية التي شكلها نجم الدين أربكان. (الجهماني، 2:2010)

ومما يجدر الحديث عنه أن الجيل الذي يمثله الشباب في حزب العدالة والتنمية هو الجيل الثالث في الحركة الإسلامية التركية، وهم يعبرون عما يُطلق عليه (الإسلام المدني)، بمعنى أنهم لا يريدون فرض قواعد الإسلام من أعلى وإنما يقفون على مستوى واحد مع الآخر، ومن ثم فإن قواعد الحوار والتفاوض والوصول إلى الحلول الوسطى هي التي ينطلقون منها في سياساتهم وهي سبيلهم إلى الحكم، وليس استخدام القسر والإملاء والهيمنة، ويمكن أن يكونوا، أي جيل أردوغان وغول وأوغلو، يشكلون كمالية بثوب إسلامي، وقد تبنى حزب العدالة والتنمية ما يطلق عليه سياسة (الديمقراطية المحافظة) التي هي مزيج من نظام سياسي واجتماعي توفيقي، تنسجم فيه الحداثة والتراث من جانب، والقيم

الإنسانية والعقلانية مع الميراث الفكري الإسلامي من جانب آخر. فهي تقبل الجديد ولا ترفض القديم والمحلي، وتحترم الآخر وتُؤمن بالخصوصية الفردية، وترفض الخطاب السياسي القائم على الثنائيات. (الجهماني، 3:2010)

وفي انتخابات 2008 النيابية حصل حزب العدالة على 47% من أصوات الناخبين، بزيادة كبيرة عما حصل عليه في انتخابات 2002. وكما صرح أردوغان قائلاً (إنها المرة الأولى من 52 عاماً يزيد حزب موجود في السلطة من أصواته للمرة الثانية). أما حزب الحرس الإسلامي التركي القديم (نجم الدين أربكان)، أي حزب السعادة، فلم يحصل على النسبة التي تخوله لدخول البرلمان، وهي الـــ10%. وكان أربكان قد وجه اتهاماته لحزب العدالة والتنمية، واصفاً إياه بـــ(الحزب المنشق العميل، الذي يتحرك بأوامر من واشنطن وتل أبيب).

وهكذا نجد أن حزب العدالة والتنمية، جاء ليدخل مفهوماً لدور الأحزاب الإسلامية في العمل السياسي، إذ عدّ نفسه حزباً سياسياً لا حزباً دينياً، كما هو حال الأحزاب الإسلامية في الوطن العربي، التي تخلط بين السياسة والدين. فالحزب الذي يمارس السياسة باعتباره حزباً يستند إلى مبادئ، وجذور، وقيم إسلامية، يختلف عن الحزب الذي يقول عن نفسه إنه حزب ديني إسلامي، يمثل الإسلام والشريعة.

ويتناول هذا الفصل المباحث التالية :

المبحث الأول : الخلفية التاريخية للنظام السياسي التركي

المبحث الثاني : حزب العدالة والتنمية (النشأة والأيديولوجيا السياسية)

المبحث الثالث : أهداف الحزب وبرامجه ومنطلقاته على المستوى الداخلي والإقليمي

المبحث الأول : الخلفية التاريخية للنظام السياسي التركي

بعد سقوط الخلافة العثمانية اختارت تركيا دستوراً مدنياً مستوحى من الدستور السويسري بدلاً من الدستور العثماني. وفي نوفمبر1924 إنتخب مصطفى كمال أتاتورك رئيساً للجمهورية الناشئة، وتم إعلان إلغاء نظام الخلافة وفصل الدين عن الدولة، ثم بدأ تحول جذري في الحياة السياسية التركية كانت كل التعديلات الدستورية التي تلت قيام الجمهورية التركية تهدف إلى التخلص من مؤثرات المرحلة العثمانية والعمل على تكريس النظام العلماني، رغم أن دستور1982 وهو النافذ حتى اليوم قد فتح الباب أمام التعددية الحزبية، وأطلق الحريات، مع الأخذ بعين الاعتبار عدم الإساءة للمبادئ الكمالية والنظام العلماني .

من الناحية الجغرافية تعد تركيا دولة مركز وليست دولة طراف، فتركيا ليست دولة أوروبية وحسب، بسبب موقعها المركزي، بل هي دولة آسيوية أيضاً وليست دولة آسيوية وحسب بل هي دولة أوروبية أيضاً، وهي ليست دولة واقعة ضمن حوض البحر الأبيض المتوسط وحسب، بل هي واقعة في حوض البحر الأسود أيضا، كما يوجد أجزاء من تركيا في البلقان والقوقاز والشرق الأوسط. (أوغلو،142:2011)

إن تحليل النظام السياسي التركي يتطلب تحليل واقع السلطات السياسية، ووظائفها وعلاقاته وتحليل واقع الأحزاب السياسية ودراسها، في النظام السياسي التركي وهذا ما سوف نتناوله في المطالب التالية :

المطلب الأول : السلطات في النظام السياسي التركي

المطلب الثاني: الحياة الحزبية في تركيا

المطلب الأول : السلطات في النظام السياسي التركي

لقد قامت "القومية التركية" على أنقاض امبراطورية متفككة متداعية. لذا فقد اضطر أتاتورك في وقت لاحق من حكمه إلى التحرك صوب الإنقاذ باتجاه بناء الدولة – القومية، ومن هنا يقول المؤرخون : إن "القومية" التركية بدأت أساساً منذ عام 1918م بالثورة الكمالية التي ارتبطت برفض ما يحاك ضد تركيا. أي أن القومية التركية قد ولدت من دافع كان سببه سياسة الغرب العدائية. ولذا بدأت نجاحات أتاتورك تتزايد كما تزايدت حولها المطامع. لذا يقال: إن الفترة من 1918–1922م هي فترة نشوء القومية التركية وتشكلها النهائي الذي لا يزال يمثل أنموذجاً في حركات النضال والتحرير.

والقومية التركية هي قومية سياسية، وعسكرية، وإدارية فرضتها على الشعب التركي ظروف مقاومة أطماع الدول الغربية في الصراع مع إثبات الوجود والبقاء، ومن هنا جاء التقاؤها بالقومية العربية من ناحية الظروف والشروط التاريخية التي حاول الغرب فرضها على المنطقة وشعوبها، فكلتا القوميتين نشأتا بالدرجة الأولى كرد فعل رافض لما يجري ويحاك ضد المنطقة من محاولات استعمارية، غير أن ما يميزهما عن بعضها هو أن القومية التركية ظلت واضحة الهدف والخطة وذات اتجاه واحد، بينما تشعبت القومية العربية وتجزأت. ففكرة القومية في العالم العربي رافقت فكرة الوحدة التي لم تتحقق حتى في صورة التنظيم الجامع الذي ولد إثر بروتوكول الإسكندرية (1944م) الذي قاد إلى وضع ميثاق جامعة الدول العربية (1945م). فبالرغم من أن هذا الميثاق قد انطلق من المفهوم القومي العربي إلا أن الجامعة في تركيبتها الفكرية والتنظيمية جاءت بعيدة عن مشاريع الوحدة العربية، بل وأكثر من ذلك فقد جاء ميثاقها مكرساً للانفصال والقطرية.(الحضرمي، 270:2010)

وفي هذا التوجه سنتناول هذا المطلب في الفقرات التالية:

أولاً: النظام السياسي التركي

تتمتع الجمهورية التركية بنظام سياسي شبيه بالأنظمة الديمقراطية الغربية، التي تنقسم عامة إلى جهاز تشريعي، وتنفيذي، وقضائي. ولقد تبنت تركيا الحياة الديمقراطية بعد تطبيق دستور عام 1982، أي بعد سنوات من الحكم العسكري. ويشكل المجلس القومي التركي أو البرلمان الجهاز التشريعي، ويتكون المجلس من (550) نائباً يتم انتخابهم كل خمس سنوات مباشرة من الشعب. وكل مواطن تركي مقيم في تركيا له حق الانتخاب ابتداء من سن الثامنة عشرة، وأعلى سلطة سياسية في البلاد هي سلطة رئيس الدولة، الذي يتم انتخابه كل سبع

سنوات من قبل البرلمان، ولا يسمح بإعادة انتخاب الرئيس حسب الدستور، يوكل رئيس الدولة إلى رئيس الحزب المنتصر بالانتخابات النيابية مهمة تشكيل الحكومة، لكي يصبح بدوره رئيس الحكومة، بعدها يقوم رئيس الدولة بالموافقة على أعضاء الحكومة أو رفضهم. (الدغيم، 153:1996)

إن الدستور التركي الصادر في عام 1982م نص على عودة الحكم البرلماني والحياة الحزبية إلى البلاد، وذلك بعد فترة من انفراد مجلس الأمن القومي بزعامة "كنعان إيفرين" بالسيطرة على تحول تركيا من جمهورية ديمقراطية ذات سلطة تشريعية من مجلسين وحياة حزبية نشطة إلى دولة خاضعة للحكم العسكري في مواجهة الاضطرابات التي سادت البلاد لمدة عشرة أعوام، فقد مثل انقلاب عام 1980 الثالث من نوعه وبعد انقلابي عام 1960 وعام 1971. ولكن بحلول عام 1982 شعر العسكريون بأن الأوضاع العامة في البلاد قد إستقرت بالقدر الذي يسمح بتشكيل الأحزاب السياسية والدعوة لإجراء انتخابات جديدة، وإن كان هذا التصور نحو الديمقراطية قد شابه الحذر لبعض الوقت، حتى إنه من إجمالي ثلاثة عشر طلباً لتشكيل أحزاب جديدة لم يقبل سوى ثلاثة فقط، إحداها بزعامة سليمان ديميريل رئيس الوزراء الأسبق الذي عاد للسلطة مرة أخرى في نوفمبر تشرين ثاني عام 1991.

يتمتع النظام التركي بقدر من توازن السلطات مع ثقل خاص لدور السلطة التنفيذية، ومن مظاهر هذا التوازن، التزام رئيس الوزراء بعرض برنامج حكومته على الجمعية التشريعية للتصويت عليه بالثقة، بحيث إنه ما لم يكن التصويت بالإيجاب فإنه لا يمكن تشكيل الحكومة. وفي أعقاب تشكيل الوزارة ياستمر التعاون بين السلطتين من حيث مناقشة التشريعات أو الإجابة عن الاستفسارات الموجهة إليهم. أما عن مظاهر أهمية دور السلطة التنفيذية فإنها تبدو في حق رئيس الدولة بحل البرلمان، وحقه في تعيين كبار القضاة في الدولة وإعفائهم. (الكيلاني، 76:1994).

من تحليل النظام السياسي التركي نجد أن هناك مشكلة الأصولية والعلمانية، فالنظام السياسي والدستوري في تركيا يقوم على الفصل بين الدين والسياسة منذ عهد أتاتورك، في حين أن التيار الأصولي يعبر عن حركة اجتماعية وسياسية متنامية، اتجهت بالنظام إلى استيعاب بعض مطالب جماعات الإسلام السياسي، حيث أعيد تدريس اللغة العربية والدين الإسلامي وممارسة الطلاب للشعائر الدينية كالصلاة في المدارس، كما أصدر البرلمان عام 1990 قانوناً يسمح للطالبات بارتداء الحجاب الشرعي، بعد أن حكمت المحكمة الدستورية عام 1988 بتعارض المنع مع المبادئ الدستورية العلمانية. بل وتم إقرار ضريبة جديدة هي "ضريبة المساجد وتقضي بدفع البنوك وشركات التأمين ضريبة مقدارها (2%) من أرباحها

السنوية لتخصص في الإنفاق على المساجد والأماكن الدينية، وأتجه حزب الوطن الأم مع فريق من حزب الطريق القويم إلى تبني بعض مطالب جماعات الإسلام السياسي والمرونة في فهم العلمانية السياسية.

ومن ناحية ثانية تعد المشكلة الكردية من أهم القضايا السياسية في تركيا، إذ لم يتم الاعتراف بالأكراد كأقلية حتى عام 1990، بل صدر قانون في عام 1983 يقضي بالسجن على كل من يعترف بوجود أكراد في تركيا حيث أسمتهم أكراد الجبال. كما كان استخدام اللغة الكردية محظوراً، وقد برز نشاط الأكراد من خلال حزب العمال الكردي ذي الطابع الماركسي اللينيني السري وأسلوب الخلايا وتلقي الدعم من قوى أوروبية مثل فرنسا وعربية مثل سوريا، فضلاً عن وجود مقره في لبنان. ومع بروز أعمال العنف الكردي اعتراف حزب الوطن الأم بوجود أقلية كردية، وسمح لجريدة "كردي" بالظهور، ورفع الحظر عن المطبوعات الكردية وتم السماح باستخدام لغتهم كجزءاً من سياسة الانفتاح التركي المعاصر لا سيما بعد تزايد الانتقادات الدولية لأسلوب القمع ضد الأكراد، الذي بلغ في إحدى المرات (تموز عام 1990) حد المذابح الجماعية، قتل على إثرها نحو 2500 كردي في إقليم سيرت في جنوب شرق الأناضول، وبعد بروز قضية الأكراد خلال أزمة الخليج، لا سيما من ناحية القمع العراقي لهم، تبنت تركيا دور حامي الأكراد في العالم، كوسيلة لدعم نفوذها الإقليمي في المنطقة. وإلى جانب المشكلات الأمنية، هناك المشكلات الاقتصادية وإن كانت قد تراجعت محاولاتها باتخاذ بعض الإجراءات التي استهدفت الاتجاه نحو مزيد من الانفتاح الاقتصادي حيث تم فتح الباب لبيع عدد من شركات القطاع العام والتي تنتج نحو (40%) من الناتج القومي الإجمالي، وقد وضع تورغوت أوزال خطة لتحويل تركيا إلى قوة صناعية كبرى بحلول عام 2000 ، وقام حزب العدالة والتنمية بمراجعة السياسات الاقتصادية واستطاع أن ينقل الاقتصاد التركي إلى مرحلة الاستقرار والنمو. (فنكل، 2005 :21-22)

ثانياً: دستورية السلطات التركية:

وفي هذا التوجه سنتناول دستورية السلطات في فقرتين فرعيتين هما:

أ- المؤسسات الدستورية

يشير الدستور التركي إلى أن النظام في تركيا جمهوري ديمقراطي "برلماني" علماني، أما المؤسسات الدستورية فهي تتوزع على السلطة التشريعية التي تتمثّل بالجمعية الوطنية "البرلمان"، والسلطة التنفيذية التي تتمثل برئيس الجمهورية ومجلس الوزراء، والسلطة القضائية التي تنقسم إلى ثلاث فئات هي القضاء العدلي والقضاء الإداري والقضاء

الخاص، وتدخل المحاكم العسكرية ضمن نطاق القضاء العسكري، وتمثّل المحكمة الدستورية السلطة القضائية العليا ، وإذا ما نظرنا إلى العناصر المجردة للنظام السياسي التركي القائم على دستور عام 1982 من الناحية النظرية، فلن نجد ما يميّزه على اعتبار أنّه نظام ديمقراطي محدود الأطر، وقواعد اللعبة السياسية فيه مضبوطة على إيقاع العلمانيّة الأتاتوركيّة التي يحميها الجيش. (باكير،3:2009)

ونتيجة لهذا الإطار المحدود، لم تشهد الحياة السياسية التركيّة أيّة تغييرات جوهرية تنعكس على الداخل أو على توجهات الدولة في الخارج، وحتى في الوقت الذي كان من الممكن للتفاعل السياسي أن يولّد خروقاً على هذا الصعيد، كان الجيش يتدخّل لإجهاضها وإعادة الأمور إلى نصابها من جديد، إلى أن نجح حزب "العدالة والتنمية" منذ العام 2002 في جعل النظام السياسي في تركيا نموذجاً لطبيعة التفاعلات التي نتجت عنه، وللمفاعيل التي يمكن أن تنتج عنه فيما لو تمّ تطبيق تجربته في أماكن أخرى على الصعيد الإقليمي، فقد أصبح "النموذج التركي" (The Turkish Model) يتمحور حول ثلاثة قيم أساسية هي: الديمقراطية، والعلمانية، والإسلام. وهذا قد يؤدي إلى تحول النظام السياسي التركي إلى أداة من أدوات "القوّة الناعمة" (Soft Power) على الصعيد الإقليمي فهو: (باكير،5:2009)

- يمثّل أنموذجاً للإسلاميين عن الكيفية التي يستطيعون من خلالها التعامل مع الأوضاع الداخلية في بلدانهم عبر الواقعيّة والبراجماتيّة والاعتدال.
- يمثّل أنموذجاً للديمقراطية الإسلامية المعتدلة التي تبحث الولايات المتّحدة الأمريكية عنها وتسعى إلى تعميم تجربتها.
- يمثّل أنموذجاً لقدرة الهوية الإسلامية على التكيّف، وتقدير القيم الأساسية في المجتمع، ومن الحريّة وحكم القانون، والعدالة، والإصلاح، والشفافية.

ب- البنى الدستورية

يقوم النظام السياسي التركي على أساس وجود مجموعة من المؤسسات والسلطات الدستورية التي تعمل على ترسيخ قواعد النظام، وحماية الدولة، وبناء مجتمع دولة المؤسسات، وهذه السلطات هي: (فنكل، 2005: 23)

- **السلطة التشريعية:** وتمثلها الجمعية الوطنية، ويتم انتخاب أعضائها لمدة 6 سنوات باقتراع نسبي، ويحق للنائب أن يترشح لأكثر من مرة. والمفترض في كل حزب يدخل البرلمان أن يحصل على (10%) على الأقل من الأصوات.

- **السلطة التنفيذية** : وتتكون من رئيس الجمهورية الذي يتم انتخابه كل سبع سنوات بأغلبية الثلثين من الجمعية الوطنية ومن بين أعضائها، ويشترط أن يكون فوق الأربعين من العمر، حاصلاً على شهادة جامعية، ويمنعه الدستور من الترشح مرة ثانية.

- **السلطة القضائية:** تحظى بأهمية كبيرة، ولأحكامها تأثير بالغ في الحياة السياسية، حيث أقصت حزب الرفاه ومن بعده الفضيلة بتهمة تهديدهما للنظام العلماني، كما أنها مكلفة بحماية الدستور.

المطلب الثاني: الحياة الحزبية في تركيا

شهدت الحياة الحزبية في تركيا العديد من التطورات منذ إعلان الجمهورية عام 1923. لكنّ التفاعلات الحقيقية بدأت في العام 1950 في ظل التعددية الحزبية، وظلّت الحكومات منذ ذلك التاريخ وحتى العام 2002 ائتلافية في غالبها، نظراً لعدم قدرة الأحزاب على خلق تغيير في المجتمع التركي، إلى أن جاءت الانتخابات في ذلك العام لتشكّل علامة فارقة في تاريخ تركيا الحديث، فقد أدت إلى فوز غير مسبوق لحزب العدالة والتنمية، إثر حصوله على غالبية المقاعد النيابية بواقع (360) مقعداً من أصل(550)، وهو أمر لم يحصل في تركيا من قبل على يد أي حزب. وأسفر ذلك عن تفاعلات مهدت لتغييرات جذرية في الداخل والخارج، لازالت تتفاعل إلى يومنا هذا، وتخطى معها دور تركيا التفاعلي في المنطقة وصعودها الإقليمي والدولي بشكل بارز كدولة محورية ذات أهمية استراتيجية. (باكير، 4:2009)

ثم جاءت انتخابات العام 2007 لتؤكّد صوابيّة النهج المتّبع من قبل حزب "العدالة والتنمية"، ومباركة الشعب التركي للمسار الداخلي والخارجي الذي يقوده الحزب، والذي وضع تركيا على مسار استعادة دورها، وموقعها، وقوّتها التاريخية التي لطالما لعبتها في محيطها. ولم تستطع سوى 3 أحزاب الوصول إلى البرلمان "العدالة والتنمية"، و"حزب الشعب الجمهوري" و"حزب الحركة القوميّة" إضافة إلى 28 مستقلاً غالبهم من الأكراد، ما لبثوا أن إنضموا عند فوزهم لأحزاب فأدخلوها معهم قبة البرلمان، وهي: حزب اليسار الديمقراطي، حزب المجتمع الديمقراطي، وحزب الحريّة والتضامن، وحزب الاتحاد الكبير.(باكير،2009: 2)

وسنتناول هذا المطلب بالفقرات التالية:

أ- مسيرة الحركة السياسية الإسلامية:

بدأت الحركة السياسية الإسلامية مسيرتها بزعامة نجم الدين أربكان في مطلع الستينات من القرن العشرين تحت علم «حزب النظام الملالي»، وواصلت طريقها مع «حزب السلامة الوطني»، ثم «حزب الرفاه الإسلامي»، ثم «حزب الفضيلة» الذي تمخض عنه «حزب العدالة والتنمية» و«حزب السعادة». ورابع لاعب سياسي دخل على خط الموازنات والمعادلات الحزبية في تركيا هو «الحركة القومية» التي حظرت وتفككت أكثر من مرة بدورها أمام الانقلابات العسكرية المتعددة لينتهي بها المطاف اليوم عند حزبين هما «حزب الحركة القومية» و«حزب الوحدة الكبرى». أحدثت الإنتخابات التركية التي جرت عام 2002 هزة سياسية كان أبرز نتائجها فوز كبير لحزب جديد يدخل الى حلبة السياسة تحت شعار التغيير والتجديد هو حزب العدالة والتنمية التركي وقد أدى حصده لنسبة (34%) بالمائة من مجموع الأصوات وتقاسمه البرلمان مع حزب الشعب الجمهوري الذي حصل على (19) بالمائة مسجلاً تراجعاً كبيراً في شعبيته، إلى تفرد العدالة في تشكيل الحكومة، واختيار رئيس مجلس النواب، وإستبعاد العديد من الأحزاب والشخصيات عن العمل السياسي.

ومن قراءة نتائج انتخابات 12 حزيران 2011 وتحليلها نلاحظ استمرار نجاح حزب العدالة والتنمية في الحصول على 326 مقعداً نيابياً من أصل 550 مقعداً من مقاعد مجلس الأمة التركي، وهذا يعكس نجاح السياسات الداخلية والخارجية للحزب والثقة التي يمنحها إياه الشعب التركي للاستمرار في سياسته وتوجهاته. أما الأحزاب الأخرى فقد جاءت نتائجها على النحو التالي: نال حزب الشعب الجمهوري 26% من الأصوات وحاز 135 مقعدًا نيابيًا. ونال حزب الحركة القومية 14% من الأصوات وحصل على 53 مقعدًا نيابيًا. أما حزب السلام والديمقراطية الذي يهدف إلى رعاية حقوق المواطنين من الأصول الكردية فلم يحقق الحد الأدنى من النسبة التي حددها قانون الانتخاب للتمثيل الحزبي وهي 10% من مجموع الأصوات، فحصل على ما نسبته 6% فقط؛ لذلك سيتم تمثيل المنطقة التي فاز بها أعضاؤه عن طريق النواب المستقلين على مستوى الدولة، وقد بلغ عددهم 38 نائباً.(كور أوغلو،3:2011)

ويمكن إرجاع أسباب فوز حزب العدالة والتنمية في الانتخابات التشريعية إلى: (كور أوغلو، 3:2011)

1. النجاحات الاقتصادية التي حققها الاقتصاد التركي أثناء فترة حكم حزب العدالة والتنمية.

2. النجاحات التي حققها الحزب في مجال السياسة الخارجية على الصعيد الإقليمي والدولي خصوصاً في ما يتعلق بقطع العلاقات مع إسرائيل، ورفض الحزب المساومة على حقوق الجاليات التركية في آسيا الوسطى وأوروبا.

3. التقدم في مجال الحريات العامة على مختلف الأصعدة، والذي نتج عن الإصلاحات القانونية التي بدأت بعد عام 2002 وانتهت بتعديل الدستور 2007، والحد من تدخل المؤسسة العسكرية في السلطة المدنية التركية.

4. المواقف المبدئية التي اتخذتها الحكومة من مؤسسات الدولة والمؤسسة العسكرية خاصة.

5. الشخصية القيادية النموذجية لرئيس الحكومة السيد رجب طيب أردوغان الذي يوصف بالشيخ رجب.

ويشير الجدول التالي إلى الأحزاب السياسية التركية الحاصلة على أعلى الأصوات وعدد الأعضاء في البرلمان التركي في انتخابات 2011:

الجدول رقم (1)

الأحزاب السياسية الفائزة في الانتخابات البرلمانية العامة لسنة 2011

الحزب السياسي	عدد المصوتين	النسبة المئوية	عدد أعضاء البرلمان
حزب العدالة والتنمية	21,399,947	%49,91	326
حزب الشعب الجمهوري	11,109,336	%25,91	135
حزب الحركة القومية	5,573,691	%13	53
المستقلون (حزب السلام)	2,849,566	6,65	36

المصدر: توتونجي، عبدالإله مصطفى (2011) حزب العدالة والتنمية التركي الفوز ، نقلا عن الرابط: http://hamoudi.org/arabic

الجدول رقم (2)

يوضح سير نسب الانتخابات العامة (البرلمانية) في الفترات السابقة ومقارنتها مع النتائج الأولية لهذه الانتخابات:

الحزب السياسي	نتائج الانتخابات العامة في عام2002%	نتائج الانتخابات العامة عام 2007(%)	نتائج الانتخاب العامة في عام2011 (%)
حزب العدالة والتنمية	34.43	46.58	49,91
حزب الشعب الجمهوري	19.41	20.88	25,91
حزب الحركة القومية	8.35	14.27	13
حزب المجتمع الديمقراطي/سابقاً حالياً حزب السلام	6.14	5.42 عن طريق المستقلين	6،65 عن طريق المستقلين

المصدر: توتونجي، عبدالإله مصطفى (2011) حزب العدالة والتنمية التركي الفوز ، نقلاً عن الرابط: http://hamoudi.org/arabic

وقد أسفرت نتائج انتخابات عام 2011 عن فوز حزب العدالة و التنمية: 326 مقعداً في 2011 مقابل 331 مقعداً في 2007، ونسبة 49,9 في 2011 مقابل 46,5 في 2007–حزب الشعب الجمهوري: 135 مقعداً في 2011 مقابل 100 ومقعدين في 2007 ونسبة 25,9 في 2011 مقابل 20,9 في 2007. وحزب الحركة القومية 53 مقعداً في 2011 مقابل 72 مقعداً في 2007 ونسبة 12,9 في 2011 مقابل 14,3 في 2007. والأكراد حصلوا في 2007 على 20 مقعداً مستقلاً وفي 2011 على 36 مقعداً.(توتنجي، 2011: 2)

ب- أبرز الأحزاب السياسية التركية الناشطة:

وهنا رصد لأبرز الأحزاب التركية الناشطة في العمل السياسي:(صالحه،2011:2)

1. حزب الشعب الجمهوري : حزب الشعب الجمهوري أسسه مصطفى كمال اتاتورك عام 1923، وهو أول الأحزاب السياسية التركية بعد إعلان الجمهورية. يتبنى شعار الأسهم الستة كمبادئ أساسية، وهي المبادئ التي تحدد شكل الدولة التركية وأهم أسسها العقائدية والفكرية. بعد استقالة الزعيم السابق لحزب الشعب الجمهوري التركي دنيز بايكال عقد جناح القوميين المعارضين آمالهم على كمال كليجدار أوغلو الذي شارك في الانتخابات الأخيرة عام2011.

2. حزب الطريق القويم (أو الصحيح) : أسسه الزعيم السياسي سليمان دميرال وهوحزب يميني محافظ، يعد نفسه امتداداً للحزب الديمقراطي الذي أسسه عدنان مندريس الذي شنق في أعقاب أنقلاب 1960 في تركيا. ويقود الحزب محمد أغار وترقى إلى منصب محافظ ثم مدير للأمن الداخلي، وانتخب نائباً لأكثر من مرة، ثم وزيراً تسلم أكثر من حقيبة. ومعروف عنه تشدده في المسائل القومية. تسلم قيادة الحزب من تانسو تشيللر التي تلقت هزيمة في انتخابات 2002، انسحبت على أثرها من العمل السياسي. يمثله اليوم في البرلمان نائبان فقط ودمج الحزبين قبيل الانتخابات 2002 تحت علم «الحزب الديمقراطي» محاولاً قطع الطريق على «حزب العدالة» في احتلال مركز الوسط في القاعدة اليمينية التركية المحافظة.

3. حزب الحركة القومية: حزب يميني قومي متشدد أسسه الضابط التركي "الب أرصلان توركش" الذي قاد عام 1960 الحركة الانقلابية وقد دخل الحزب أكثر من ائتلاف حكومي خصوصاً مع الأحزاب اليمينية. أقام عام 1991 ائتلافاً انتخابياً مع حزب الرفاه الإسلامي واستطاع دخول المجلس النيابي، غير أنه فشل عام 1995 في تجاوز عقبة العشرة بالمائة من مجموع الأصوات.

4. حزب السعادة : أسسه نجم الدين أربكان الزعيم الإسلامي والشخصية الكاريزمية الذي أغلق لاحقاً بقرار من المحكمة الدستورية العليا التي أتهمته بمحاربة النظام العلماني ومحاولة إقامة دولة دينية. شكل أربكان حزباً آخر بإسم حزب السلامة الوطني عام 1972 الذي حل هو الاخر تاركاً مكانه لحزب الرفاه، حيث برز حزب العدالة والتنمية بزعامة رجب طيب أردوغان الذي يمثل الجناح التجديدي في الحركة، بينما أنشأ الجناح الآخر المقرب إلى أربكان حزب السعادة الذي كان يمثل الجناح التقليدي ويقوده نجم الدين أربكان، وقد انتخب أعضاء الحزب رجائي قوطان زعيما لهم.

5. حزب الوطن الأم: أسسه الرئيس التركي السابق "تورغوت أوزال" بعد الانقلاب العسكري عام 1980، وهو حزب يميني معتدل يجمع الميول الدينية والفكرية الأربعة في تركيا، حصد نتائج كبيرة على مدى (10) سنوات، حملت أوزال الى الرئاسة وتركت الحزب بين يدي مسعود يلمظ الذي فشل في حماية إرث الحزب، فضعف الحزب، وتراجع شعبياً .(باكير،2009:7)

6. حزب اليسار الديمقراطي: هو امتداد لحزب الشعب الجمهوري أسسه مجموعة من السياسيين اليساريين تحت فكرة اليسار الوسط، وقادته زوجة السياسي المخضرم (بولند أجاويد) لمدة طويلة خلال تواجده في السجن، ومنعه من ممارسة العمل السياسي. تسلم أجاويد قيادة الحزب حتى وفاته. شهد الحزب حركة صعود وهبوط دائمين في مساره السياسي، وكان

أكبر فوز حققه عام 1999 بحصوله على (22) بالمائة من مجموع الأصوات، هو الحزب الاتاتوركي العلماني المتشدد وقد أنعكس ذلك في أعقاب انتخابات 1999 عندما وقف في وجه مروة قواكجي النائبة الإسلامية التي حاولت قسم اليمين من على منصة البرلمان وهي محجبة فمنعها من ذلك وسط أزمة سياسية حادة تفجرت في البلاد حينها. مهندس حرب قبرص التي تفجرت عام 1974. تعرض لانتقادات حزبية شديدة قادها دنيز بيكال بتهمة اضعاف اليسار التركي والمساهمة في تفتيته بدل أن يوحده. (صالحه،3:2011)

7. **حزب العدالة والتنمية :** هو حزب سياسي تركي يصنف نفسه بأنه يتبع مسار محافظ ليبرالياً، معتدلاً، غير معادٍ للغرب، يتبنى رأسمالية السوق، ويسعى لانضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي ذو جذور إسلامية وتوجه إسلامي لكنه ينفي أن يكون حزباً إسلامياً، ويحرص على ألا يستخدم الشعارات الدينية في خطاباته السياسية، ويقول أنه حزب محافظ ويصنفه البعض على أنه يمثل تيار "الإسلام المعتدل"، وهو الحزب الحاكم حالياً في البلاد، يرأسه الآن رجب طيب أردوغان. وصل الحزب إلى الحكم في تركيا عام 2002، تم تشكيل الحزب من قبل النواب المنشقين من حزب الفضيلة الإسلامي الذي كان يرأسه نجم الدين أربكان بعد أن تم حله بقرار صدر من محكمة الدستور التركية في 22 حزيران 2001، وكانوا يمثلون جناح المجددين في حزب الفضيلة. (موقع ويكيبيديا، 2011)

وقد أشغلت الجمهورية التركية بناء أركانها ودعائمها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وفق مبادئ الأيديولوجية الكمالية. وكانت سياسة الحزب الواحد الحاكم هي المناخ الذي تبلورت فيه أوعية العمل السياسي حتى انتهاء الحرب العالمية الثانية، واضطرار تركيا بعدها لانتهاج سياسات ديمقراطية، والتحول إلى حياة النعددية الحزبية.

ومنذ أول انتخابات عامة جادة جرت في 14 مايو 1950، برز عامل السياسة الخارجية، بوصفه عاملاً مؤثراً في الإستقطاب السياسي وحشد أصوات الناخبين. واستطاع الحزب الديمقراطي الذي فاز بالأغلبية عام 1950 الفوز ثلاث مرات متتالية في الانتخابات العامة، وبقي في السلطة حتى أطاح به الانقلاب العسكري عام 1960. واتخذ الحزب الديمقراطي من الليبرالية الغربية والانضمام إلى حلف الناتو واجهة لسياسته الخارجية المنفتحة نحو تحقيق مزيد من الديمقراطية، والاعتراف بحقوق الإنسان. فكان كلما اقترب في علاقته الخارجية مع الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية، يعزز في الداخل التركي من مفاهيم الحرية وحقوق الإنسان، ويسمح للمتدينين بحرية ممارسة الشعائر الإسلامية. وهو مطلب شعبي تبلور بفعل الظروف السياسية والاجتماعية التي عاشها المجتمع التركي خلال

عقود حكم الحزب الواحد، حيث حرم المتدينون من ممارسة الشعائر الدينية، بل من سماع الأذان باللغة العربية.

من هنا يخلص الباحث إلى أن النظام السياسي التركي من الأنظمة الديمقراطية في المنطقة وقد استطاعت تركيا بناء دولة مؤسسات سياسية واقتصادية، واستغلال الإمكانيات الكبيرة المتوافرة لديها وتوظيفها في تعزيز مكانتها الإقليمية والدولية في ظل قدرة حزب العدالة والتنمية على التعامل مع المشكلات الداخلية للإنطلاق بخطوات فعلية حقيقية نحو المجتمع الدولي.

المبحث الثاني : حزب العدالة والتنمية (النشأة والأيديولوجيا السياسية)

ولد حزب العدالة والتنمية في ظل مرحلة شهدت أعلى درجات التوتر والاحتقان بين الإسلاميين والنظام الذي تشكل فيه المؤسسة العسكرية السلطة المهيمنة على العملية السياسية، وبعد مرحلة 28 شباط1997 وإقصاء الجيش لحكومة نجم الدين أربكان واتهام الإسلاميين بالسعي لتغيير طبيعة النظام وأسلمة مؤسساته والإنقلاب على الأيديولوجية الاتاتوركية، هذا الإرث من الشكوك استمر يلاحق الحزب الجديد الذي ينظر إليه على أنه امتداد عملي لتيار أربكان، لذلك فقد اعتمدت قيادات الحزب أساليب جديدة في العمل تحول دون مواجهة مع النظام وطبيعته وعدم إعطاء المبررات لتكرار ما حدث في شباط 1997، فجاء شعار الحزب تحت عنوان " العمل من أجل كل تركيا واستقطاب مختلف شرائح المجتمع"(كركوكلي،15:2007)

وقد أعلن زعيم الحزب أردوغان في هذا المؤتمر موقفه من العلمانية والإسلام، إذ قال أن العلمانية مبدأ أساسي للسلم الاجتماعي، وأعطى تصوراً واضحاً للعلمانية يعتمد على حياد الدولة تجاه المعتقدات الدينية، كما أكد أردوغان على مرجعية "الإعلان العالمي لحقوق الإنسان"، و"الاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية". وبعد تأسيس الحزب بيوم واحد أكد عبد الله غول على لبعد الجامع للحزب، وقال "إن حزبنا ليس حزباً دينياً، ونحن نعمل على ضمان تمثيل الجميع في عداد مؤسسينا، محجبات وسافرات، ملتحون وغير ملتحين، إن الحزب السياسي ليس وسيلة للتبليغ بل للخدمة، هدفنا تطبيق تعميم مفهوم جديد في السياسة وفق هذه الثوابت جاء برنامج الحزب ليؤكد التزامه بالنظام العلماني للدولة وعدم تبنيه أية توجهات تهدف إلى تطبيق الشريعة الإسلامية، فضلاً عن سعيه لتحقيق انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي. (كركوكلي،16:2007) .

وقد تم تقسيم هذا المبحث إلى المطالب التالية:

المطلب الاول : نشأة حزب العدالة والتنمية

المطلب الثاني: الأفكار السياسية والأيديولوجية السياسية للحزب

المطلب الاول : نشأة حزب العدالة والتنمية

في ظل أجواء التوتر السياسي وتفاقم الأزمة الاقتصادية والاجتماعية، قررت حكومة بولند اجاويد الإئتلافية (1999–2002) إجراء انتخابات مبكرة في الثالث من تشرين الثاني عام 2002، إذ شارك حزب العدالة والتنمية في هذه الانتخابات بقيادة "عبد الله غول" بسبب الحظر المفروض على رجب طيب أردوغان منذ عام 1998 وتمكن الحزب من تحقيق فوز منقطع النظير بحصوله على نسبة (29،34%) من أصوات الناخبين، محتلاً بذلك (363) مقعداً في المجلس الوطني، فيما حصل حزب الشعب الجمهوري على نسبة (19.4%) من أصوات الناخبين وأشغاله (178) مقعداً في المجلس الوطني، وبذلك فقد تمكن حزب العدالة والتنمية من تشكيل الحكومة واضعاً بذلك حداً لظاهرة الائتلافات الحكومية. (كركوكلي، 7:2007)

في 18 آذار 2003، قدم أردوغان برنامج حكومته إلى المجلس الوطني الذي استحضر فيه جهود أتاتورك في بناء الدولة التركية الحديثة، وأكد حزب العدالة والتنمية المبادئ الأتاتوركية، وأنه حزب ديمقراطي وتضمن البرنامج شرحاً وافياً لسياسة الحكومة الجديدة القائمة على وضع الحلول الناجحة لمشاكل البلاد السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، فعلى الصعيد الاقتصادي أشار البرنامج إلى فشل السياسات الاقتصادية السابقة التي أدخلت البلاد في أزمة بسبب التفاوت الكبير بين مختلف الأقاليم التركية وأن الحكومة ستعمل جاهدة من أجل تجاوز هذا الواقع من خلال اعتماد مبدأ العدالة في توزيع الثروات ومكافحة الفقر واساليب الكسب غير المشروع، والأخذ بمبدأ المنافسة في السوق وتقليص البيروقراطية ومواصلة تنفيذ المشاريع التنموية وصولاً إلى تأمين الاستقرار الاقتصادي وتحول تركيا إلى أحد أهم مصادر القوة والثراء في العالم. (كركوكلي،8:2007)

وسنتناول حزب العدالة والتنمية من خلال سياسته الداخلية والخارجية وذلك من خلال الفقرتين التاليتين:

أولاً: الحزب والسياسة الداخلية:

على صعيد السياسة الداخلية، رفض البرنامج سياسة الإقصاء والمشاريع القائمة على التفريق بين أبناء الشعب على أساس العرق، أوالجنس، أوالمذهب، وفي 30 يوليو 2008 حكمت المحكمة الدستورية في تركيا برفضها بأغلبية ضئيلة دعوى بإغلاق حزب العدالة والتنمية بتهمة "أنه يقود البلاد بعيداً عن نظامها العلماني نحو أسلمة المجتمع"، إلا أن المحكمة رغم قرارها وجهت رسالة تحذير إلى الحزب، وذلك بفرض عقوبات مالية كبيرة عليه، عبر حرمانه من نصف مايحصل عليه من تمويل من الخزانة العامة التركية، ليصرح رئيس الحزب ورئيس الوزراء رجب طيب أوردغان "أن حزبه الحاكم سيواصل السير على طريق حماية القيم الجمهورية ومن بينها العلمانية."(صابر،8:2011)

تم تشكيل حزب العدالة والتنمية من قبل النواب المنشقين من حزب الفضيلة الإسلامي الذي تم حله بقرار صدر من محكمة الدستور التركية في 22 حزيران 2001، وكانوا يمثلون جناح المجددين في حزب الفضيلة. وقد انتخب رجب طيب أردوغان عمدة إسطنبول السابق وأحد البارزين في الحركة السياسية الإسلامية في تركيا أول زعيم للحزب. ويعد الحزب الثالث والتسعين بعد المئة ضمن الأحزاب السياسية التي دخلت الحياة السياسية التركية وقد إضطر رجب طيب أردوغان إلى الاستقالة من مهمته كعضواً مؤسساً للحزب بسبب الحظر القانوني مع بقائه زعيماً له. غير أن المدعي العام لمحاكم التمييز يرى أنه لا يحق له أيضاً أن يبقى زعيما للحزب وأن الحظر السياسي المفروض عليه لا يزال ماستمراً.

يشكل هذا الحزب الجناح الإسلامي المعتدل في تركيا، ويحرص على ألا يستخدم الشعارات الدينية في خطاباته السياسية، ويؤكد أنه لا يحبذ التعبير عن نفسه بأنه حزب إسلامي، فهو حزب يحترم الحريات الدينية والفكرية، ومنفتح على العالم، ويبني سياساته على التسامح والحوار، ويؤكد عدم معارضته للعلمانية والمبادئ التي قامت عليها الجمهورية التركية، كما يؤيد انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي، ويؤكد أنه سيواصل تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي يجري تطبيقه في تركيا تحت إشراف صندوق النقد الدولي مع نقده لبعض جوانبه.ويرفض الحزب أي عملية عسكرية ضد العراق. ومن أهم ميزاته أنه يرفض التعصب لزعيم واحد حتى النهاية، ويعد بديمقراطية واسعة النطاق داخل الحزب.(موقع حزب العدالة ، 2011: 4)

أسهمت عدة عوامل فى نجاح تجربة «العدالة والتنمية» واستمرارها حتى الوقت الحالى، ولــعشرة أعوام متوالية، منها ضعف النخبة السياسية العلمانية، وافتقادها للنهج السياسى الواضح، فضلاً عن تجنب أردوغان مواجهة التطرف العلمانى بتطرف إسلامي، الأمر الذي منح تجربته فرص حياة أفضل بالمقارنة بتجربة نجم الدين أربكان الذى سبقه بطرح مشروع إسلامى لقيادة تركيا، لكن مصيره آل إلى الفشل، فقد انتهج أردوغان خطاً أكثر اعتدالاً لإدراكه أن استغراق التيارات الإسلامية فى المحافظة هو وصفة للفشل فى اختبار الحكم، وقد أجرى «العدالة والتنمية» إصلاحات بارزة فى الداخل لتعزيز الحريات والديمقراطية وحقوق الإنسان، وقلص من صلاحيات المؤسسة العسكرية القوية ووسع هامش الحريات واعتمد بعض الإصلاحات فى المؤسسة القضائية ذات النفوذ الواسع، وهى الخطوات التى دفعت الاتحاد الأوروبى لإعلان بدء المفاوضات المباشرة بشأن عضوية تركيا فى الاتحاد فى 2004، وقد حاول الجيش والعلمانيون عرقلة مسيرة «العدالة والتنمية» للإصلاح عبر التخطيط لمحاولات انقلابية عدة، لكن إرادة الإصلاح وسلطة المدنيين كانتا أقوى، ولم يخذل الشعب رئيس الوزراء الحالى رجب طيب أردوغان فى أي انتخابات أو إستفتاء منذ 2002. وقد ساعد هذا المناخ من الاستقرار السياسى على دفع عجلة التنمية الاقتصادية ورفع معدلات النمو وتعزيز التجارة الخارجية، مما جعل الاقتصاد التركي يحتل المرتبة رقم 17 فى العالم.

ثانياً: الحزب والسياسة الخارجية

أسهمت سياسة حزب «العدالة والتنمية» الخارجية فى تحويل تركيا إلى لاعب أساسى على الساحتين الإقليمية والدولية، وذلك باتباع مبدأ «تعدد البعد»، أى أن تنتمى تركيا إلى عوالم متعددة من البلقان إلى القوقاز وآسيا الوسطى ومن الشمال إلى العالم الإسلامى والشرق الأوسط، فضلاً عن طموحها فى الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، وتقول صحيفة «دار الخليج» الإماراتية إن تركيا اعتمدت سياسة «تصفير المشكلات» على المستوى الخارجى، أى إقامة علاقات جيدة مع كل جيرانها وحل المشكلات، مما جعلها بمثابة «نقطة جذب» لكل القوى، ورغم نجاح «العدالة والتنمية» فى تعزيز سلطة المدنيين وإنهاء الوصاية العسكرية والقضائية، يبقى الحزب عاجزاً عن حل مشكلات أساسية، وفى مقدمتها المشكلتان الكردية والقبرصية، فضلاً عن عدم قدرة الحزب على تغيير المفاهيم التقليدية للعلمانية، ومن ذلك استمرار منع الحجاب فى المؤسسات العامة، لكن على أي حال فإن «العدالة والتنمية» استطاع تحقيق انتصار واضح بحصوله على نسبة أقل بقليل من 50% فى الانتخابات البرلمانية التي أجريت عام 2011، وهو ما يضمن للحزب الفوز بالولاية الثالثة على التوالي في البرلمان.(حمدي،3:2011)

المطلب الثاني: الأفكار السياسية والأيديولوجية السياسية للحزب

امتدت جذور حزب العدالة والتنمية إلى الحركة الإسلامية التي ظهرت في تركيا، وشملت حزب الرفاه الذي يعد أساسًا للتوجه الإسلامي في البلاد. وقد اكتسب مؤسسو حزب العدالة والتنمية بمن فيهم زعيم الحزب ورئيس الوزراء، رجب طيب أردوغان، خبرة من حزب الرفاه الذي كان حزبًا إسلاميًّا صريحًا في توجهه، حيث يعادي الغرب بقوة، ويعادي السامية، ويناهض الديمقراطية والعلمانية. وانضم حزب الرفاه إلى حكومة ائتلافية عام 1997، وقد تم حظره عام 1998. ومع ذلك، لم يختف الحزب نهائيًّا، فقد استفاد أردوغان درسًا من هذه التجربة. وتعيَّن على الإسلاميين الأتراك أن يعيدوا صياغة أنفسهم كي يحققوا نجاحًا. وبالفعل أعاد أردوغان صياغة الحزب في الوقت المناسب بصورة إصلاحية رأسمالية مؤيدة لأمريكا والاتحاد الأوروبي. (كاجابتاي، 3:2011)

وعندما وصل حزب العدالة والتنمية إلى سدة الحكم عام 2002، بعد الانهيار الداخلي لأحزاب الوسط في البلاد خلال الأزمة الاقتصادية عام 2001، حاول الحزب أن يطمئن المعتدلين على أنه لن ينال من القيم العلمانية والديمقراطية والموالية للغرب. وقد تخلى حزب العدالة والتنمية عن موروثه الإسلامي، وسعى لضمان عضوية الاتحاد الأوروبي وتحويل تركيا إلى مكان أكثر ليبرالية وتأييدًا للغرب. وقد ساد اعتقاد أن الحزب يمكن أن يحول تركيا إلى الأسوأ. لكن تركيا كانت دولة ديمقراطية متعددة الأحزاب؛ لديها إعلام حر ومحاكم علمانية وجيش قوي، وكل هذه الجهات تُعد بمثابة الحارس الأمين على القيم الغربية. وإضافة إلى ذلك، عُدّ دعم الولايات المتحدة الأمريكية لتركيا العلمانية الغربية ودعمها لأنقرة في سعيها للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، بمثابة صمام الأمان لعملية التحرر التركي التي يمكن أن تدفع حزب العدالة والتنمية للاحتفاظ بموقفه المؤيد للغرب ومساعيه من أجل الإصلاح.

وسنتناول هذا المطلب في الفقرات التالية:

أولاً: البرنامج السياسي لحزب العدالة والتنمية:

وقد تضمن برنامج الحزب ضرورة تحديث الحياة السياسية من خلال تعزيز قيم الديمقراطية ودولة القانون واحترام الدستور وتوسيع دور مؤسسات المجتمع المدني في الحياة السياسية بالشكل الذي يؤمن احترام المجتمع الدولي لتركيا، ولتحقيق ذلك لا بد من اعتماد الدستور الجديد الذي يحقق العدالة الاجتماعية، ويفعل دور الشعب في صناعة القرار وإستبدال القوانين المتعلقة بالأحزاب، والعقوبات والقانون التجاري وقانون العمل، أما على صعيد السياسة الخارجية فقد تصدرت مسألة انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي قائمة أولويات

الحكومة وسعيها الحثيث في مواصلة المباحثات الهادفة إلى دخول تركيا في الاتحاد الأوروبي.(أحمد، 2000 : 350)

كما تضمن البرنامج فقرات خاصة بالخدمات الاجتماعية والثقافية والصحية وتأمين متطلباتها، وحل المشكلات الاقتصادية الجسيمة، وتطبيق الإصلاحات الاقتصادية التي يطالب بها كل من صندوق النقد الدولي، والاتحاد الأوروبي وتتركز على اتباع سياسة تقشفية، وتشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وتطوير القدرة التنافسية للصناعات التركية، فضلاً عن خفض معدلات الفقر، وبناء على ما تقدم فقد أكد أردوغان أن حكومته جادة في مواجهة المشكلات الاقتصادية، وأشار إلى الخطوات التي ستتخذها الحكومة، ومنها تقليص عدد الجنود في الجيش التركي أسوة بباقي دول حلف شمال الأطلسي "الناتو"، ووضع نظام بدل الخدمة العسكرية بما يشكل وارداً مهماً للدولة، وتقليص عدد الوزارات من (37) وزارة إلى (24) وزارة وبيع الآف البيوت والفلل والسيارات الحكومية التي يستخدمها كبار موظفي الدولة، فضلاً عن الإعلان عن توفير مليون ومئتي ألف فرصة عمل جديدة. (نور الدين، 2003: 22)

أثمرت السياسة الاقتصادية لحزب العدالة والتنمية في إشاعة الثقة وبدأ جو من التفاؤل داخل المجتمع التركي والقطاعات الاقتصادية، وأخذ الاقتصاد التركي يشهد حالة من الاستقرار والنمو، إذ صاحب تحسين الأداء الاقتصادي إنخفاض معدلات التضخم وتراجعها في عام 2004 بنسبة (30%)، كما شهد مستوى دخل الفرد ارتفاعاً ملحوظاً فضلاً عن تراجع نسبة المديونية من الدخل القومي من (85%) إلى (65%) عام 2004، كما أدى إجراء الحكومة برفع ستة أصفار من الليرة التركية عام 2005 إلى رفع قيمة الليرة أمام الدولار الأمريكي ، إذ استقرت قيمتها عند نسبة (795) دولار.

طبقاً لبرنامجها المعلن فإن مسألة الإعداد لصياغة الدستور الجديد للبلاد باتت من أولويات حكومة أردوغان، لتنفيذ مشروعها الإصلاحي الهادف إلى تقويض تراث 12 أيلول 1982 ودستوره الذي وضع بإرادة العسكر، وابعاد دور الجيش عن الحياة السياسية فحزب العدالة والتنمية وجد أن دستور عام 1982 لم يعد يلبي احتياجات تركيا وتطلعاتها الداخلية والخارجية، وضرورة الإعداد لدستور عصري يحظى بقبول غالبية الاتراك ويتجاوز ثغرات وسلبيات الدستور النافذ وسلبياتها التي لها الأثر الأكبر في تردي الواقع التركي. (كركوكلي، 10:2007)

ثانياً: الحزب والتجارب السياسية السابقة

لقد إستفاد أردوغان كثيراً من التجارب السابقة، ووضع نصب عينيه الأخطاء التي وقع فيها حزب الرفاه لدى تسلمه السلطة عام 1996 بتجنبه الاتحاد الأوروبي، وحاول استثمار توجهات الشارع التركي نحو أوروبا في تنفيذ برنامجه الإصلاحي بحذر وشفافية وبخطوات محسوبة، متجنباً إثارة القوى العلمانية ضده من خلال : (داقوقي، 1997: 19)

1. إصدار قرار بتشكيل لجنة علمانية من خبراء القانون الدستوري، مؤلفة من ستة أكاديميين، للعمل على التحضير لمشروع دستور جديد يأخذ بعين الاعتبار تركيبة المجتمع التركي، وخصائصه، واحتياجاته، وتطلعاته، وبعد أسابيع من العمل المتواصل قدمت اللجنة مسودة دستورها في (400) صفحة متضمناً (190) مادة إلى قيادة حزب العدالة والتنمية لدراسته وتمحيصه.

2. إستئناف حكومة حزب العدالة لمشروع إصلاحي كانت حكومة أجاويد السابقة قد بدأته، من خلال تقديم لائحة تضم العديد من الاصلاحات إلى المجلس الوطني التركي الكبير، عرفت لدى المتابعين للشأن التركي بـــ" الرزمة السادسة" المتعلقة بـــ"معايير كوبنهاجن" والتي تهدف إلى التوفيق بين بنية تركيا السياسية مع بنية دول الاتحاد الأوروبي، وذلك بتاريخ 26 حزيران 2003، إذ نصت هذه الرزمة على العديد من المحاور:

أ. في مجال تعزيز القيم الديمقراطية والشفافية ودولة القانون وحقوق الإنسان نصت على إلغاء عقوبة الإعدام وتغيير أنظمة السجون وحماية السجناء من التعذيب وإلغاء محاكم أمن الدولة والمحاكم الإستثنائية ومنع محاكمة المدنيين في المحاكم العسكرية وإلغاء جرائم الرأي وجريمة الزنا وتعديل قوانين الجمعيات الاهلية وإبطال المواد القانونية التي تحظر انتقاد الدولة والاعتراف بأولوية القوانين والأعراف الدولية على حساب القوانين الوطنية في مجال حقوق الإنسان فضلاً عن تعزيز استقلال القضاء.

ب. المشروع الخاص بقانون التعليم العالي والقاضي بتخفيف القيود المفروضة على طلاب المعاهد الدينية المعروفة بمعاهد إمام خطيب والسماح لهم بالالتحاق بالجامعات.

ت. تحسين مستوى حياة الأكراد وتوسيع سقف الحريات التي يتمتعون بها، والسماح لهم بفتح بعض المدارس والتدريس باللغة الكردية، وتخصيص نصف ساعة للبرامج الكردية في التلفزيون التركي وإطلاق سراح البرلمانية الكردية (ليلى زانا) وثلاثة من رفاقها.

إن تذرع حزب العدالة والتنمية بالتزامه بشروط الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي في تمرير مشروعه الإصلاحي يجد بحد ذاته سياسة ذكية لفرض نهجه وخطه العام وربما لتكون لدى أردوغان أجندة الانتقام وتصفية حساباته مع القوى العلمانية بسبب تجربته السابقة عندما شغل موقع عمدة بلدية إسطنبول كما أن مشروع الإصلاح هذا يعد مبادرة جريئة خطتها الحكومة التي تتمتع بأغلبية واضحة داخل المجلس الوطني. (الجهماني، 1997: 81)

كادت تركيا أن تدخل في أزمة جديدة إثر المناقشات التي أثارتها الأوساط السياسية، والقانونية، والإعلامية، حول إمكانية استمرار الرئيس سزر في منصبه بعد انتهاء ولايته في 16 أيار 2007 من عدمه، وإزاء هذه المسألة فقد انقسم خبراء القانون الدستوري إلى أكثر من فريق. إذ أكد الفريق الأول الذي مثله حكمت سامي تورك وزير العدل السابق والأستاذ الجامعي في جامعة بلكنت، إمكانية استمرار الرئيس سزر في منصبه لحين انتخاب رئيس جديد للبلاد، فيما ذهب فريق الرئيس السابق للمحكمة الدستورية يكتاكونور أوزدان ضرورة قيام رئيس المجلس الوطني بإشغال منصب رئيس الجمهورية بالوكالة بعد 16 آيار، أما الفريق الثالث من الخبراء فقد وضع المسألة قيد النقاش، إذ أكد الدكتور(أولكو أزرق) الأستاذ في جامعة مال تبه، أن المادة (102) من الدستور لم توضح إذا ما كان يجب على الرئيس الحالي الاستمرار في منصبه أم لا. هذا ومن الجدير بالذكر أن مجلس الأمن القومي قد أيد الفريق الأول ودعا إلى استمرار سزر في منصبه.(Sezer,2007)

على الرغم من أن رئاسة الجمهورية تعد مطمحاً لحزب العدالة والتنمية، إلا أنه تعامل مع هذه المسألة بحذر وشفافية دون إثارة أزمة جديدة جراء تشبثه بأشغال المنصب بالوكالة، وقد تجلى ذلك بموقف رئيس المجلس الوطني أرنج الذي أكد بالقول: "ليس لدي تطلع لإشغال منصب الرئاسة بعد انتهاء ولاية الرئيس سزر فيما أكد نائب رئيس الوزراء عبد اللطيف شنر: "أن الرئيس سزر سياستمر في منصبه لحين انتخاب رئيس جديد للبلاد. وبذلك فقد تمكن حزب العدالة والتنمية من تجاوز أزمة طارئة يمكن أن تدخله هو في مواجهات في غنى عنها.(نور الدين ، 22:2003)

مهدت ردود الأفعال التي أثارتها سياسة حزب العدالة والتنمية الإصلاحية الأرضية الخصبة لعودة أزمة الرئاسة مجدداً، فمع اقتراب العام 2006 من نهايته بدأت الأوساط السياسية حديثها عن احتمالات ترشح رئيس الوزراء أردوغان لمنصب الرئاسة المقرر إجراء انتخاباتها في آيار 2007 في ضوء الأغلبية التي يتمتع بها حزبه داخل المجلس الوطني، إذ بدأت الأحزاب السياسية معارضتها المسبقة لهذا الترشيح، فقد أكد زعيم حزب الشعب الجمهوري بيكال لدى حضوره اجتماعا لجمعية أيجه للصناعيين ورجال الأعمال في أزمير

نحن على علم بنية أردوغان في الترشح لمنصب الرئاسة لمنصب الرئاسة وأن عليه أن يعلن ذلك صراحة، كما دعا بيكال لدى لقائه بزعيم الحزب الحر يشار اوكيان إلى توحيد قوى اليسار واليمين من أجل تجاوز الأزمة التي يمكن أن تعصف بتركيا جراء ترشح أردوغان لمنصب الرئاسة، ومن جانبه فقد أعلن دولت بهجالي زعيم حزب الحركة القومية معارضته لهذا الترشيح بالقول: " إن ترشيح أردوغان لرئاسة الجمهورية يعني إهانة للوطن، أما الحزبان الوطن الأم والطريق الصحيح فلم تكن لهما مواقف واضحة من ذلك.(Baykal,2006)

تصاعدت لهجة الأحزاب السياسية في معارضتها لترشيح أردوغان لمنصب الرئاسة وتحولت إلى إطلاق التهديدات بمقاطعة جلسات المجلس الوطني، ويبدو أن الأحزاب المعارضة قد استفادت هذه المرة من تصريحات المحكمة الدستورية بخصوص المادة (102) إذ أعلن زعيم حزب الشعب الجمهوري صراحة مقاطعة حزبه لجلسات انتخاب رئيس الجمهورية في حال ترشح أردوغان، وإمكانية رفع دعوى لدى المحكمة الدستورية للطعن في هذه الانتخابات، كما أيد هذا الموقف حزبا الوطن الأم والطريق الصحيح، وما تجدر ملاحظته بهذا الصدد أن حزبي الوحدة الكبرى والسعادة الإسلاميين قد ضما صوتيهما إلى جانب الأحزاب العلمانية المعارضة لترشيح أردوغان ودعيا إلى إجراء تعديل دستوري يقضي بقيام الشعب بانتخاب رئيس الجمهورية.(كركوكلي،2007)

على الرغم من استمرار مظاهر الرفض والمعارضة لترشيح غول، إذ شهدت العديد من المدن التركية كمدن مناسيا وجنة قلعة تظاهرات بتاريخ 6 أيار 2007 شارك فيها آلاف من مناصري العلمانية حاملين الأعلام التركية وصور أتاتورك وهتفوا بتركيا العلمانية وستبقى علمانية، إلا أن الحزب الحاكم حاول استخدام ورقته بإجراء جولة جديدة لانتخاب رئيس الجمهورية فكان ذلك في صباح يوم 15 أيار 2007، إذ اجتمع المجلس وبلغ عدد الحضور 358 نائباً، ما حدا برئيس المجلس إلى تأجيل جلسة التصويب لعدم اكتمال النصاب وعقب ذلك أعلن جول انسحابه من الترشح لمنصب الرئاسة . (أحمد، 2000 : 347)

قد تكون أزمة الرئاسة أعطت مبرراً لحزب العدالة والتنمية لتمرير حزمة إصلاحات جديدة، إذ تزامن مع صدور قرار المحكمة الدستورية إعلان رئيس الوزراء أردوغان عن نية حكومته لتعديل مواد الدستور المتعلقة بآلية انتخاب رئيس الجمهورية والمجلس الوطني، وقد علقت صحيفة المساء التركية على هذا الإجراء بالقرار التاريخي، وبناء على ذلك فقد شرعت اللجنة الدستورية في المجلس الوطني برئاسة النائب عن حزب العدالة والتنمية برهان كوزو بالإعداد لمسودة التعديل في الثالث من أيار إذ أنهت اللجنة أعمالها في غضون ثلاثة أيام. (داقوقي، 1997: 21)

وقد عزز حزب العدالة والتنمية بالفعل عمليات الإصلاح والسياسات المؤيدة للإتحاد الأوروبي والنشاط التجاري بعد وصوله إلى السلطة. ومع ذلك، سرعان ما أصبح تحول الحزب مدعاة للسخرية، فقد بدأ الحزب في التقليل من شأن القيم الليبرالية التي من المفترض أنه يمثلها، فمثلاً، أخذ الحزب في تعيين كبار البيروقراطيين مقتصرًا على التيار الديني المحافظ. وتزامنًا مع هذا، هبطت نسبة النساء اللائي يشغلن المناصب التنفيذية في الحكومة. وفي السنوات الماضية، كانت النساء التركيات يشغلن منصب رئيس القضاة ورئيس الوزراء ووزراء الداخلية والخارجية. وتمثل النساء نحو (30%) من الأطباء و(33%) من المحامين في تركيا.

ومع ذلك، فإنه في ظل قيادة حزب العدالة والتنمية، تم استبعاد النساء بشكل كبير من مواقع صنع القرار في الحكومة: فليس هناك امرأة واحدة بين وكلاء الوزارة التسعة عشر الذين تم تعيينهم من قبل الحزب. وعلاوة على ذلك، بينما كانت نسبة النساء في المناصب التنفيذية بالحكومة عام 1994، قد وصلت إلى (15.1%)، فإنه وفقًا لــ (IRIS)، وهي جماعة تساند حقوق المرأة ومقرها أنقرة، تراجع هذا الرقم ليسجل 11.8% حاليًا. (كاجابتاي، 4:2011)

وما عدم التزام حزب العدالة والتنمية بالقيم الليبرالية إلا دليل على الرؤية التكتيكية للحزب فيما يتصل بعضوية الاتحاد الأوروبي، فالحزب يسعى جاهدًا من أجل عضوية الاتحاد الأوروبي، لأن هذه العضوية تلقى استحسانًا من الشعب، ويكتسب الحزب شعبية بسعية إلى تحقيقها، ولكن ليس من أجل جعل تركيا أوروبية بالفعل، وأنهت هذا الدافع التكتيكي لدى حزب العدالة والتنمية في تعامله مع الاتحاد الأوروبي في عام 2005، عندما أيدت محكمة حقوق الإنسان الأوروبية حظر تركيا القديم للحجاب الإسلامي في الجامعات.

وقد إنعكست الجهود التي بذلتها المؤسسات التركية العلمانية لكبح جماح حزب العدالة والتنمية سلبًا عليها. ففي عام 2007، حاولت المعارضة العلمانية والجيش الذي أصدر بيانًا ضد حزب العدالة والتنمية على موقعه الإلكتروني في ربيع ذلك العام، أن يمنعا الحزب من انتخاب مرشحه الرئاسي عبد الله جول. وتحدى الحزب هذه المحاولات لإقصاء مرشحه بنجاح، مشيرًا إلى أن المعارضة العلمانية والجيش لم يريدا من جول المشاركة في الانتخابات بسبب آرائه الدينية الشخصية. ومن ثم فإن الحزب أحدث انقسامًا بين العلمانيين والمسلمين بدلاً من الانقسام السياسي التقليدي مع المؤسسة العسكرية في تركيا الذي تسبب في خسارة الحزب دائمًا في الماضي. (أجتر، 5:2011)

واستطاع الحزب أن يرسخ أقدامه بنجاح على الجانب الإسلامي الفائز، وإضافة إلى ذلك، عندما حاولت المحكمة الدستورية التركية منع الحزب من تنصيب جول رئيسًا للبلاد،

قدم الحزب نفسه باعتباره الحزب المضطهد الذي يمثل جماهير مسلمي تركيا الفقراء، ونجحت الاستراتيجيتان، حيث فاز الحزب بـــ 47% من الأصوات في الانتخابات البرلمانية التي أُجريت في يوليو 2007، ملحقًا الهزيمة بالمعارضة في انتصار كبير وكاشفًا النقاب عن حقيقة أن تجاهل الجيش التركي لا يحدث فارقًا كبيرًا.(كاجابتاي،5:2011)

وضع الدّستور التركي الحالي عقب الانقلاب العسكري الشهير الذي قامت به قيادات في الجيش عام 1980، بذريعة تخليص البلاد من الحرب الأهليّة بين القوى اليساريّة واليمينية القوميّة وقتها. وقد وضعه القادة العسكريون أنفسهم الذين قاموا بالانقلاب، وكان أبرز ما تميز به عن الدستور السابق هو منح السّلطات المطلقة لمؤسسات الدولة، وكبح جماح الحرّيات السياسية نسبيا. وعلى الرغم من إجراء 17 تعديلاً على هذا الدستور 1980، كان آخرها في أيلول 2010، إلا أنه بقي محافظاً على جوهره الذي يمكن تحديد ملامحه في أربع نقاط رئيسة: (تشاندار، 7:2009)

- تشدد الموادّ التأسيسية الثلاث الأولى على قيم العلمانيّة والديمقراطية والجمهورية.
- تسعى البنية التأسيسية للدستور دوماً لحفظ الدولة والأمن القومي على حساب الحريات الفردية والجماعية للمواطنين، أي أنه دستور دولة وليس دستور مواطنين، حسب تعبير شهير للمؤرخ التركي عبد الرحمن قلكبايا، بعكس الدستور الأقدم الذي وضع عام 1961.
- يفصل الدستور التركي بين السلطات، ويكاد أن يحصر السّلطة التنفيذية بيد الحكومة ورئيسها، لكنه يعطي المؤسسة العسكرية وصاية إلزامية على السياسات العامة عبر مجلس الأمن القومي، بحيث تّعد قراراته وتوصياته ملزمة لأي حكومة.
- يشدّد الدستور التركي على التمسك بالقيم "العالمية" لحرية الرأي والتدين والضمير والنشر والإجتماع...الخ.

ويرغب حزب العدالة والتنمية في تغيير صيغة نظام الحكم هذه، ليصبح نظاماً رئاسياً ينتخب فيه رئيس الجمهورية بشكل مباشر في اقتراع شعبي عام، أشبه ما يكون بالنظام الفرنسي. ويفسّر المتابعون ذلك سياسياً، على أساس رغبة زعيم حزب العدالة والتّنمية ورئيس الحكومة الحالي رجب طيب أردوغان في تمديد سلطته بعد انتهاء ولايته الثالثة. لكن حزب العدالة والتنمية يدعي في المقابل أن رغبته تلك تدخل في إطار تطوير البنية السياسية لمؤسسات الدولة التركية. وتذهب تفسيرات الحزب في هذا النطاق إلى أن النظام البرلماني حرم تركيا في فترات طويلة من الإستقرار السياسي، ووقف حجر عثرة أمام الإصلاحات والمواقف السياسية الجريئة منذ فترات طويلة، وأبقى سيف إسقاط الحكومات من قبل الأحزاب المتحالفة مسلطاً على الدوام؛ فيما يوفر النظام الرئاسي أغلبية وسيطرة واضحة، وغير قابلة

للنقض من قبل قوة سياسية معينة في البلاد مع كل دورة انتخابية محددة، مما سيسمح لهذه الأغلبية بتنفيذ برنامجها السياسي دونم مشكلات. وقد صدر عن زعيم الحزب أنه يحلم برؤية تركيا دولة ثنائية الحزب، كما هو العرف السياسي في الولايات المتحدة الأمريكية.

يساند حزب العدالة والتنمية في مسعاه هذا، حزب السلام والديمقراطية المؤيد لحقوق الأكراد، لأن هذا الشكل السياسي سيسمح لأي رئيس في البلاد باتخاذ خطوات انفتاحية نوعية تجاه الأكراد، ومن جهة أخرى فإنه سيحول هذا الحزب الكردي الصغير إلى حزب يساعد في تدعيم فرص حزب العدالة والتنمية في الإصلاحات الدستورية في البرلمان، لكن هذا المسعى يلقى رفضاً تاماً من قبل حزبي الشعب الجمهوري والحركة القومية، متذرعين بأن هذا الشكل في منظومة الحكم يلغي طيفاً واسعاً من المجتمع التركي، كما يؤسس لعهد جديد من السيطرة المطلقة لحزب العدالة والتنمية على الحياة السياسية في البلاد، ويسعى حزب العدالة والتنمية فكّ الشكل الحالي لنظام "المركزية الإدارية والسياسية والاقتصادية" في البلاد، والذي انطلق مرجعياً من النموذج البيروقراطي الكلاسيكي للدولة–الأمة الأوروبي والفرنسي بشكل خاص؛ وهي المركزية التي يشدد عليها الدستور الراهن بشكل كبير، من خلال تأكيده الوحدة المركزية للتراب التركي، وعلى أحادية اللغة التركية كلغة رسمية ووحيدة في تركيا، ووحدانية الرموز الجمعية في البلاد. ويرغب حزب العدالة والتنمية في أن يكسر تلك القاعدة، لكنه في المقابل يعترف بوجود معضلات كبيرة أمامه، وأهمها قدرته على السّيطرة شبه المطلقة على المناطق الجنوبية الشرقية "الكردية"، المتمثلة في ولايات ديار بكر وباطمان وماردين وأورفة وشرناخ ووان وغيرها، وقمعه لفكرة ثنائية اللغة الرسمية التي يمكن أن تنشأ في حال تفكيك شكل الدولة المركزية وتُعد هذه الإشكالية عبئاً كبيراً على الاقتصاد التركي، إذ تؤثر مركزية الدولة في حيويته. (اجتر،2011:6)

ويُعد التحول إلى اللامركزية الإدارية والاقتصادية والثقافية "التعليمية" أحد أبرز مطالب حزب السلام والديمقراطية المؤيد لحقوق الأكراد، لكنه بالمقابل يلقى رفضاً قاطعاً من قبل حزب الحركة القومية اليميني المتشدد، ويبقى حزب الشعب الجمهوري متردداً بشأن هذا التحول، إذ يطرح في خطابه السياسي حلولاً معينة للتحول نحو اللامركزية السياسية، بشرط أن توضع ضمانات وهيئات رقابية تحول دون تحول الجهات اللامركزية إلى تجمعات على أسس عرقية ولغوية ومذهبية، ويفضل حزب العدالة والتنمية اللامركزية الإدارية الاقتصادية، وأن يجري بسْط السيطرة الكاملة للدولة المركزية في حقول الثقافة والسياسة والأمن.

يقر الدستور التركي الحالي، في جانب تحديده للقوى السياسية التي يحق لها أن تدخل البرلمان، شكلاً من أشكال الإقصائية القانونية؛ إذ ينص في المادة (127) على أن الأحزاب التي لا تحظى بنسبة 10 في المئة من مجموع أصوات الناخبين لا يحق لها أن تدخل

البرلمان، وأن كتلة الأصوات التي جمعتها توزع بالتساوي بين التيارات السياسية التي بلغت تلك المرحلة. أفرز هذا الشرط القانوني واقعاً سياسياً استمر في تركيا عدة عقود، حيث يتشكل البرلمان، تقليدياً، من حزبين أو ثلاثة أحزاب رئيسة، بينما يبقى عدد كبير من الأحزاب الصغيرة محروماً من المشاركة البرلمانية. و يقارب مجموع كتلة الأصوات التي تكون هذه الأحزاب الصغيرة قد حصلت عليها، في أحيان كثيرة كتلة الأصوات التي حصلت عليها الأحزاب التي دخلت البرلمان، بحيث يبقى نصف الناخبين تقريباً دون تمثيل في البرلمان. (محمود،5:2011)

تشدد جميع الأحزاب السياسية الصغيرة في البلاد على أن يحوي الدستور الجديد مواد تحميها سياسياً وتحمي الأصوات التي تمثلها، بالرغم من حجمها الانتخابي "المتواضع". وتأتي الأحزاب اليسارية التركية وحزب الحركة القومية اليميني المتشدد، وحزب السلام والديمقراطية المؤيد لحقوق الأكراد، في مقدمة المطالبين بهذا. غير أن حزبي تركيا الكبيرين، العدالة والتنمية وحزب الشعب الجمهوري، يرفضان ذلك، ويُعدّانه لا يخدم تكوين حياة سياسية "صحية" في البلاد.

يعود الصراع على مستوى الخطاب السياسي، بين القوتين السياسيتين الرئيستين في البلاد. فيصر حزب العدالة والتنمية على أن الدساتير التركية كانت توضع تاريخياً من قبل نخبة متسلطة، لذلك كانت تعلي من قيمة حقوق الدولة مقابل حقوق المواطن التركي، وتقلص من واجباتها نحوه، أو نموذج الدولة الشبحية الحاضرة في كل شيء. مقابل ذلك يؤكد حزب الشعب الجمهوري أن تقوية مؤسسات الدولة، والدفاع عنها هو أساس الديمقراطية التركية.(محمود،6:2011)

وتعد مواقف حزب الحركة القومية أقرب لحزب الشعب الجمهوري منها لحزب العدالة والتنمية، لكن مجموع الهيئات المدنية والاقتصادية تساند موقف حزب العدالة والتنمية في هذا الاتجاه، وترى أن أساس التنمية البشرية التأسيس الدستوري للحريات العامة الفردية والجماعية، ومنح المجتمع قدرة حيوية على إبراز طاقاته.

المبحث الثالث : أهداف الحزب وبرامجه ومنطلقاته على المستوى الداخلي والإقليمي

ولد حزب العدالة والتنمية في ظل مرحلة شهدت أعلى درجات التوتر والاحتقان بين الإسلاميين والنظام الذي تشكل المؤسسة العسكرية قوته بعد مرحلة 28 شباط 1997 وإقصاء الجيش لحكومة أربكان واتهام الإسلاميين بالسعي لتغيير طبيعة النظام وأسلمة مؤسساته والانقلاب على الأيديولوجية الاتاتوركية، هذا الإرث من الشكوك استمر يلاحق الحزب الجديد الذي ينظر إليه على أنه امتداد عملي لتيار أربكان، لذلك فقد اعتمدت قيادات الحزب أساليب جديدة في العمل تحول دون مواجهة مع النظام وطبيعته المتجذره وعدم إعطاء المبررات لتكرار ماحدث في شباط 1997، فجاء شعار المؤتمر التأسيسي للحزب في 14 آب 2001 تحت عنوان (العمل من أجل كل تركيا واستقطاب مختلف شرائح المجتمع). وقد أعلن زعيم الحزب أردوغان في هذا المؤتمر موقفه من العلمانية والإسلام إذ عد العلمانية مبدأ أساسياً للسلم الإجتماعي، وأعطى تصوراً واضحاً للعلمانية يعتمد على حياد الدولة تجاه المعتقدات الدينية، كما أكد أردوغان على مرجعية (الإعلان العالمي لحقوق الإنسان) و(الاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية). ومن جانبه أكد عبد الله غول بعد يوم واحد من تأسيس الحزب البعد الجامع للحزب وقال " إن حزبنا ليس حزباً دينياً، ونحن نعمل على ضمان تمثيل الجميع، وهدفنا التطبيق، والعمل على تعميم مفهوم جديد في السياسة.(كركوكلي،30:2007)

أعلن في 14 اغسطس 2001 عن تأسيس حزب العدالة والتنمية في أنقرة وجرى إشهار الأعضاء المؤسسين وعددهم (74) شخصاً من أعضاء البرلمان عن حزب الفضيلة ربما قصد أردوغان ذلك حتى لا يكرر التجربة السابقة ، فيضمن بأن الحزب هو ارتداد لحزب الفضيلة أو لحزب الرفاه من قبله، قال أردوغان في كلمته التي استمرت (40) دقيقة إنه ورفاقه قاموا بتأسيس هذا الحزب لمحاربة الفقر والجوع في تركيا ، معلناً أن شعب هذا البلد العظيم لا يستحق ذلك فهذا ليس قدره ولا مصيره، وأشار إلى أن الحزب يؤيد عضوية تركيا الكاملة في الاتحاد الأوروبي.

ويتناول المبحث الثاني أهداف الحزب وبرامجه على المستوى الداخلي والإقليمي من خلال المطالب التالية:

المطلب الأول: الأهداف التي يسعى الحزب لتحقيقها

المطلب الثاني: عوامل نجاح الحزب على المستوى الداخلي

المطلب الأول: الأهداف التي يسعى الحزب لتحقيقها

يعبر حزب العدالة والتنمية عن برنامجه الذي يعالج قضايا تركيا الاقتصادية، والسياسية، والاجتماعية ومستقبل المواطنين الأتراك. وقد جرت استطلاعات للرأي واسعة جدا للتعرف على احتياجات الشعب ومطالبهم وتوقعاتهم من الحزب.وتقوم فكرة البرنامج على أن مشكلات تركيا ليست مستعصية الحل طالما أن تركيا لديها موارد طبيعية غنية فوق الأرض وتحتها، ولديها شعب يتميز بالشباب والديناميكية، وتراث عميق الجذور وشديد الغنى، وموقع جيوستراتيجي يمكن أن يساعدها على أن تلعب دوراً مؤثراً في منطقتها، وفرص سياحية مستمدة من التاريخ والجغرافيا، وشخصية وطنية قائمة على التدين والتضامن، وسجل من الإنجازات. وقد حظي هذا البرنامج بقبول شعبي كبير عبرت عنه الانتخابات النيابية التي جرت عام 2002. (غزالي، 2007: 28)

يهدف الحزب إلى تقديم حلول أصيلة ودائمة لمشكلات تركيا بالتوازي مع الوقائع العالمية، ومن خلال التراكم التراثي والتاريخي، وجعل غرض الخدمة العامة الأساسي هو القيام بالنشاطات السياسية في برنامج من القيم الديمقراطية المعاصرة, بدلاً من البرامج الأيديولوجية.وعلى هذا الأساس فإن حزب العدالة والتنمية ينظر بمساواة وعدل إلى جميع المواطنين الأتراك بغض النظر عن الجنس والأصول الإثنية, والمعتقدات والآراء. وعلى أساس هذا المفهوم التعددي فإن الأهداف الأساسية للحزب تأتي في تطوير وعي المواطنة والاشتراك مع جميع الأتراك بامتلاك الوطن الذي يعيشون فيه والانتماء إليه. ومن مبادئ الحزب الرئيسة المثل القائل إن لم يكن الجميع أحراراً فما من أحد حر, فالحزب يُعد أحد مهامه الأساسية تأكيد الديمقراطية عن طريق نشر مفاهيمها، وتوفير حقوق الإنسان الأساسية حمايتها. وباختصار فإن الجمهورية التركية في نظر حزب العدالة والتنمية تقوم على العلمانية والديمقراطية والقانون والعمليات الاجتماعية، والحضارية، وحرية المعتقد، وتكافؤ الفرص. وللحزب فروع محلية في 81 منطقة وأكثر من 3000 بلدة بمجموع يبلغ ثلاثة ملايين عضو(غرايبة، 2011: 2).

وسيتم تناول هذا المطلب من خلال الفقرات التالية:

أولاً: الأهداف العامة لحكومة حزب العدالة والتنمية

للوثائق الصادرة عن حزب العدالة والتنمية هناك أحاديث متفاوتة عن أهداف الحزب ومبادئه وأفكاره علماً أن شعار الحزب مصباح قاعدته وإطاره أسودان، ويخرج منه ضوء أصفر وهو ما يراه مؤسسو الحزب في فقرتين فرعيتين، الأولى توضح أهداف الحزب وفق

اللائحة الداخلية للحزب ، والثانية وفق ما جاء في برامج الحزب وعلى النحو التالي. (غزالي، 2007: 28-29).

1. تحقيق السيادة وبدون أي قيد أو شرط للشعب التركي قائمة على الجمهورية القانونية التي تّعد القوة التي تراعي الفرد والمؤسسات معاً.
2. الحفاظ على وحدة الدولة التركية.
3. الحفاظ على القيم والأخلاق التي تعد بمثابة تراث للشعب التركي.
4. تحقيق الحضارة والمدنية المعاصرة في تركيا وفقاً للطريق الذي رسمه مصطفى كمال أتاتورك
5. تأمين الرفاه والأمن والإستقرار للشعب التركي.
6. تحقيق مفهوم الدولة الاجتماعية التي تتيح للأكراد العيش بشكل إجتماعي مطلوب.

ويرى حزب العدالة والتنمية أن العائلة أساس المجتمع التركي، وجسر يربط الحاضر بالماضي، ويرى كذلك ضرورة الحفاظ على العادات والقيم الوطنية التي تنتمي إلى الماضي وعدم الابتعاد عنها ، كما يرى الحزب ضرورة تطوير مستقبل الشباب ليعملوا في أطر من الثقة والاستقرار والأمان، والحزب مصمم منذ إنطلاقه على صنع مفهوم جديد للسياسة في تركيا ومن أهم أهدافه تعزيز ديمقراطية المشاركة بزيادة فعالية الشعب أثناء الانتخابات، وأيضاً من الأمور المسلم بها والجلية الوضوح من خلال مفاهيم، وأدبيات، وأهداف الحزب وإيمانه بان الديمقراطية والشفافية فيما يتصل بالبناء الداخلي للأحزاب تمثلان نواة كفاءة النظام السياسي، وعليه أخذ الحزب على عاتقه تحقيق أهدافه وفق استراتيجيات واضحة المعالم سهلة التنفيذ، وحددت بالتالي: (غزالي، 2007: 28)

1. جعل الأولوية للانتخابات التمهيدية التي تشمل مشاركة كافة أعضاء الحزب لتحديد المرشحين لمقاعد النواب.
2. من أجل سياسة قائمة على المبادئ فإن مدة خدمة رئيس الحزب ونوابه تحدد وفقاً للوائح الداخلية للحزب.
3. التزام الحزب بإعلان كافة مصروفاته للجمهور وفقاً لميزانية الحزب.
4. يقوم الحزب بتخصيص جزء من ميزانيته للأبحاث والتطوير والأفرع الإقليمية للحزب.
5. يضمن الحزب لأعضائه التعبير عن آرائهم في إطار لوائح الحزب وبرنامجه.

6. القدرة والاستحقاق هما أساس الاختيار للمناصب، خاصة الوزراء عندما يأتي الحزب لمسألة تشكيل الحكومة.

ثانياً: السياسات العامة لحكومة حزب العدالة والتنمية

يعمل الحزب على تحقيق المبادئ التالية في السياسة الداخلية: (القرشي، 2011: 3-5)

1. الديمقراطية والعلمانية وحكم القانون هي المبادئ الأساسية للجمهورية، فالحزب يؤمن بأن الازدهار والرفاه يقومان على تطبيق المبادئ المذكورة سابقاً تطبيقاً كاملاً، وأن الانفتاح والشفافية هما مبدآن حيويان للحكومة، فالقطاع العام يموله المواطنون، ولهم الحق في معرفة أين وكيف يتم إنفاق أموالهم, وضمن هذا السياق أجرى الحزب تغييرات في الدستور والنظام القضائي لتعزيز الديمقراطية وتقوية الشفافية في فترة قصيرة جداً.

2.كل مواطن في تركيا يستحق كامل حرية الرأي والمعتقد والفكر، ويجب أن يكون قادراً على التعبير عنها بحرية.

3. يجب أن يكون للمواطنين الحق في تشكيل اتحادات ليعيشوا ثقافاتهم الخاصة كما يشاؤون، ولن يكون هناك تمييز على أساس الجنس، والأصل الإثني، والدين، واللغة.

4. لن يكون هناك حزب سياسي يقوم على الدين و/أو القومية، فهما قيمتان جامعتان للمجتمع، الدين هو قيمة يشترك فيها الناس فهو فوق جميع الاهتمامات السياسية، والأحزاب السياسية التي تعمل على استثماره تقود الناس والمجتمع إلى الانقسام. وباعتبار أن الحزب يعرف نفسه بأنه ديمقراطي محافظ فإنه يعمل على احترام الثقافة وقيم المجتمع التراثية والاجتماعية وتعزيزها، في الوقت نفسه الذي يعمل فيه على تحديث ومستوى الحياة في المجتمع وتحسينها، ويعتقد أن هذه القيم لا مع بعضها مع البعض.

5.العمل على رفع تركيا إلى مستوى الدول المتقدمة، ولتحقيق هذا الهدف يجب أن تجرى إصلاحات بنيوية "رئيسية" في القطاع العام والاقتصاد، وهكذا يشكل تطبيق اقتصاد السوق الحر، والخصخصة وزيادة فاعلية القطاع العام أهدافا رئيسية للحزب.

المطلب الثاني: عوامل نجاح الحزب على المستوى الداخلي

هناك عدة عوامل إستطاع القائمون على الحزب استثمارها حتى أعطت النتائج التي رغبوا بها، ونستطيع تلخيص أهم عوامل نجاح الحزب في هذا الصدد بما يأتي: (أورخان،2010: 31)

أ- المرونة والحكمة التي تحلى بها قادة الحزب:

عندما جاء الحزب إلى الحكم تصرف بحكمة بالغة وبمرونة كبيرة، فلم يدخل في معارك جانبية، ولم يقم بإطلاق تصريحات استفزازية ضد العلمانيين. ولم يجعل همه قضية الحجاب، لأنه كان يعد نفسه لإنجاز الأمور المهمة والخطيرة أولاً، لذا نراه يتراجع خطوة إلى الوراء، عندما أثارت الصحافة ووسائل الإعلام الأخرى موضوع اشتراك زوجة رئيس المجلس النيابي "بلند آرنج" (وهي محجبة) في مراسيم استقبال رئيس الجمهورية أحمد نجدت سيزر عند عودته من زيارة رسمية خارجية، وقد أثارت وسائل الإعلام ذلك واعتبرته خرقاً للمحافل الرسمية في الجمهورية، وأن مبادئ الجمهورية باتت في خطر، حيث قرر قياديو الحزب عدم اصطحاب زوجاتهم في مثل هذه المراسيم الرسمية، بدلاً من الدخول في مناقشات عقيمة لا تفيد في شيء.

ب- الإصلاحات القانونية والحقوقية:

قام الحزب بإصلاحات قانونية وحقوقية عديدة، منها: سن العشرات من القوانين التي توسع نطاق الحرية الفردية، وتتلاءم مع الكرامة الإنسانية، مثل تشديد العقوبة على القائمين بعمليات التعذيب سواء في السجون أو في مخافر الشرطة، وتوسيع حرية التجمعات والمظاهرات، وسن قانون حق الفرد في الحصول على المعلومات، وحق التعبير السلمي عن الرأي بجميع أشكاله، وحق الأقليات العرقية في تعلم وتعليم لغاتها، فأصبح بالإمكان مثلاً بث برامج تلفزيونية باللغة الكردية، كما أصدر قانون العفو عن الأكراد التائبين من الذين التحقوا بحركة حزب العمال الكردستاني الانفصالي، كل هذه الخطوات أظهرت أن هذا الحزب المتهم بالرجعية -لكونه ذا جذور إسلامية- أكثر تقدمية، وأقرب إلى المدنية المعاصرة من جميع الأحزاب الأخرى الكمالية منها أو اليسارية أو اليمينية، وأثبت هذا الأمر في الواقع العملي وليس على المستوى النظري، وهو ما جلب ثناء العديد من الكتاب العلمانيين المحايدين.(عبد الفتاح،5:2009)

جـــ- الإصلاح الاقتصادي التركي:

لعل أهم ما قام به الحزب هو نجاحه في إرجاع معدلات النمو تدريجياً إلى الاقتصاد التركي في فترة قصيرة حيث كان الاقتصاد التركي في سنة 2002 يأتي في المرتبة السادسة والعشرين على مستوى العالم، وأصبح في السنوات الأولى لحكومة حزب العدالة والتنمية في المرتبة السابعة عشر على مستوى العالم، فأصبحت تركيا من بين مجموعة العشرين G-20. (ايشلر ، 2011: 4)

سجل الاقتصاد التركي نموًا بلغ 11% في الفصل الاول من2011 ، مثبتًا بذلك أداءه للعام 2010، حسب ما أفادته أرقام رسمية أصدرها مكتب الإحصاء التركي الخميس . وكان النمو في تركيا بلغ 8,9% في 2010، متجاوزا توقعات الحكومة التي كانت تعول على نمو يناهز 7.% ، وبلغ إجمالي الناتج الداخلي للفرد 10 الآف و79 دولارًا للعام 2010، وكان هذا الرقم 8590 دولارًا في 2009، حيث تراجع الاقتصاد التركي بنسبة 4,8%، بسبب الكساد الناجم عن الأزمة العالمية.(بيت الاستثمار العالمي، 1،2011)

وقد جاء هذا النمو الاستثنائي ثمرة للإجراءات المتعددة التي اتخذتها البلاد في الماضي، متمثلة في التوقيع على اتفاقية الاتحاد الجمركي مع الاتحاد الأوروبي في العام 1995، والسياسات النقدية والمالية الجيّدة، والإصلاحات الاقتصادية الهيكلية التي نفذتها بدعم من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. وبالإضافة إلى عملية الانضمام للاتحاد الأوروبى، شكّل صندوق النقد الدولي الملاذ الأساسي بمساعدته لتركيا طوال فترة تحوّلها الكبرى منذ العام 2001.

وبعد الاحتكاك السياسي الذي أدى إلى حدوث أزمة مالية وانخفاض في قيمة الليرة التركية في فبراير 2001، وقعت الحكومة التركية مع صندوق النقد الدولي في مايو 2001، الاتفاقية الثامنة عشر للمساندة التي تشمل الفترة الممتدة ما بين العامين 2002 و2004. ونتيجة لذلك، تم تنفيذ إصلاحات هيكلية هامة تهدف إلى وضع أساس سياسة اقتصادية قوية. وفي أعقاب الاضطراب المالي العالمي الأخير، استأنفت تركيا مفاوضاتها مع صندوق النقد الدولي لتوقيع اتفاقية مساندة جديدة، ولكنها عدلت عنها في الربع الأول من العام 2010 بفضل المؤشرات المالية الجيدة التي حققتها.(الجزيرة ، 1:2011)

المؤشرات الاقتصادية الرئيسية	2002	2007	2010
التضخم (%)	29,7	8,4	6,4
الناتج المحلي الإجمالي (بالمليار دولار)	231	657	736
نمو الناتج المحلي الإجمالي (%)	6,2	4,7	8,9
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (بالدولار)	3492	9234	10079
الصادرات (بالمليار دولار)	36	107,3	113,93
الواردات (بالمليار دولار)	51,6	170,1	185,49
معدل البطالة (%)	10,3	10,3	11,9
إيرادات السياحة (بالمليار دولار)	8,5	18,49	20,8
عجز ميزان المعاملات الجارية إلى الناتج المحلي الإجمالي	-0,3	-5,9	-6,6
الاستثمار الأجنبي المباشر (بالمليار دولار)	1,14	22	8,9
سندات الدين الحكومي (بالمليار ليرة تركية)	215	248,4	317,4
الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي	73,7	39,4	41,6
عجز الميزانية إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)	11,5	1,6	3,6

رويترز ،2011، حقائق عن الاقتصاد التركي ، نقلا عن الرابط: http://www.aleqt.com

وتتطلع تركيا إلى أن تكون ضمن أكبر عشرة اقتصادات في العالم في عـــام 2023 الذي يوافق مرور 100 عام على تأسيس الجمهورية التركية. وتحتل تركيا حاليا المركز الـــ 16.وبفضل القطاع المالي المنتعش، وقدرتها على التمويل الذاتي المستقل والانخفاض الشديد في تكلفة الاقتراض اقتربت تركيا كثيرا من تصنيف ائتماني في درجة الاستثمار الذي تتطلـــع إليه منذ فترة طويلة بعد انطلاق الانتخابات 2009.

لكن النمو القوي وانخفاض معدل الادخار وزيادة الاعتماد على التدفقات من "أمـــوال المضاربة" دفع العجز الخارجي في تركيا إلى مستويات مرتفعة حرجة. ورغم تعافيها السريع من الأزمة المالية في عام 2009 سجلت تركيا انكماشا بنسبة نحو 5 في المائـــة فـــي ذلـــك العام، ما يذكر بالمخاطر التي تتهددها في حال حدوث أي صدمات عالمية.

منذ تولى الحزب زمام الحكم في 2002 ارتفع دخل الفرد التركي, فمنذ 2002 وحتى 2011، ارتفع الدخل القومي الفردي إلى 11000 دولار من 2200 دولار، وتسعى الجهات المسؤولة الى الوصول بالدخل الى 16 ألف دولار في السنوات الثلاث المقبلة، فضلا عن ذلك باتت أنقرة محطة سياحية عالمية حيث وصل عدد زوارها سنويا إلى 10 ملايين

سائح، وتراجعت نسبة التضخم وأسعار الفائدة لمستويات تاريخية، وأصبح عجز الميزانية المتواضع ونسبة الدين العام الضئيلة مثار حسد من كثير من دول «الاتحاد الأوروبي» المتخبطة.(كوم، 2011)

د- السياسة الخارجية التي اتبعها الحزب:

اتبع الحزب سياسة خارجية متوازنة، فقد اهتم بتحسين علاقات تركيا مع دول الاتحاد الأوروبي، ومع الولايات المتحدة الأمريكية، ولكنه أثبت أن تركيا ليست تابعاً للولايات المتحدة الأمريكية، وذلك عندما رفض البرلمان التركي (والحزب يملك فيه أكثرية مطلقة، إذ إن له 368 مقعداً من مجموع 550) دخول (60) ألف جندي أمريكي إلى شمال العراق من الأراضي التركية، ورفض الطلب الأمريكي بهذا الخصوص، مضحياً بـــ (26) مليار دولار كانت الحكومة الأمريكية قد وعدت بتقديمها لتركيا في حال الموافقة على الطلب. ولكنه لم ينسف جميع الجسور بين تركيا والولايات المتحدة الأمريكية، وحاول معالجة البرود الذي حصل بسبب هذا الرفض، لذا نجد الحزب يغض الطرف عن المعاملة السيئة وغير المبررة التي لقيها (11) جندياً تركياً في مدينة السليمانية في شمالي العراق من قبل الجيش الأمريكي. كما لم يتأثر بالمقالات العنيفة التي ظهرت في الصحف التركية، مطالبته بتقديم مذكرة احتجاجية شديدة اللهجة إلى السفارة الأمريكية، وإعادة النظر في العلاقات التركية الأمريكية، ووجوب تقديم الولايات المتحدة الأمريكية اعتذاراً إلى تركيا، بل قام بحل التوتر عن طريق المفاوضات، لأن عدم جلب عداوة الولايات المتحدة الأمريكية كان ضرورياً له في نجاحه للوقوف أمام المؤسسة العسكرية، وإنهاء هيمنتها غير الشرعية على سياسة البلد. فالولايات المتحدة الأمريكية لعبت دوراً مسانداً ومؤيداً لجميع الانقلابات العسكرية التي قام بها الجيش في السابق، أي كان من الضروري الحصول على تأييدها أو على الأقل تحييدها عند المواجهة مع المؤسسة العسكرية. (الحمامي، 2007: 34-35)

كما اهتم الحزب بتحسين علاقات تركيا مع جيرانها ومع العالم العربي، فقام السيد عبد الله جول (عندما كان رئيساً للوزراء، ثم عندما أصبح مساعداً لرئيس الوزراء ووزيراً للخارجية) بزيارة عدد من الدول العربية، وكذلك قام وزير التجارة بعدد من هذه الزيارات، أي أن الحزب لم يواجه المؤسسة العسكرية إلا بعد أن قوي بعد هذه النجاحات التي أشاعت جواً من التأييد الشعبي له. وقد أشارت الدراسات الإحصائية التي قامت بها بعض مراكز البحوث والإحصاء إلى زيادة التأييد الشعبي للحزب عن السابق فقد حصل الحزب على (33.8%) من مجموع أصوات الشعب في الانتخابات التي جرت أواخر عام (2002)، بينما بينت هذه الإحصاءات أن نسبة التأييد للحزب زادت إلى (42%)، هذا في الوقت الذي هبط

فيه التأييد الشعبي للحزب المعارض الرئيسي (وهو الحزب الجمهوري الشعبي) من (19%) في انتخابات (2002) إلى (11.8%). (صحيفة الشرق الأوسط ، 2007: 5) وهذا عكس ما يحدث عادة بعد شهور من الانتخابات، حيث يرى الشعب أن الحزب الذي يصل للحكم سرعان ما ينسى الوعود الكثيرة التي بذلها بسخاء في ميادين الانتخابات، لذا يميل إلى الحزب المعارض الذي يستغل هذا الأمر، ويقوم بنقد لاذع للحكومة. إلا أن ما حدث هو أن الحزب حقق معظم ما وعد به، وهو في طريقه لتحقيق الباقي، بل ربما حقق في بعض الأمور أكثر مما وعد به. (ميشال، 2010: 69-70)

يتطلب فهم العلاقات العربية التركية الوقوف على وجهات النظر لكلا الطرفين تجاه هذه العلاقات والمحددات المؤسسية التي يمكن أن تؤثر على تطور العلاقات في مختلف المجالات السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، مرتكزاً لفهم التحولات الاستراتيجية في العلاقات العربية التركية بعد عام 2002. وسيحاول الباحث تناولها في الفصل الثالث الذي يستعرض أهم العوامل المؤسسية المحددة للعلاقات العربية التركية في فترة الدراسة وذلك لطبيعة النظام السياسي التركي، وأهداف حزب العدالة والتنمية وبرامجه.

الفصل الثالث

العوامل المؤسسية المحددة للعلاقات العربية التركية بعد 2002

تشكل تركيا بموقعها الجغرافي الاستراتيجي البوابة الشمالية للوطن العربي، لذا من الضروري أن يتم تحليل ودراسة الأبعاد الجيواستراتيجية في تحليل الموقع الجغرافي التركي المتميز ولا يمكن دراسة العلاقات العربية –التركية دون اللجوء إلى عمق الجغرافيا (المكان) بعد أن تحددت العلاقات في ضوء التطورات السياسية التي تشهدها المنطقة.

فرضت حقائق الجغرافيا على الطرفين العربي والتركي ضرورة عدم تجاوز حدود التعاون ولو بحده الأدنى وعدم الإيغال في الإختلاف، فالمصالح العربية الدفاعية مرتبطة بالجغرافيا التركية التي تمثل جداراً دفاعياً في شمال الوطن العربي، ففي اللحظة التي خرقت هذا الجدار وقع على العراق تهديد سياسي، فالمصالح الأمنية الداخلية العربية قد تم تحديد كثير منها بالفعل التركي، خاصة ما تعلق بالحركات الانفصالية، أو النزعات التي تشترك فيها أطراف دولية. أما المصالح التركية الدفاعية فتفرض أيضاً عدم جوار جغرافي معاد لها على حدود وعرة المسالك، تهيئ فرصة سانحة لعمل عسكري ضدها، واقتصادياً أيضاً هي متطلعة إلى الإفادة من قربها من العالم العربي، تتأثر العلاقات بين الدول بمجموعة من المحددات والمتغيرات التي ترتبط فيما بينها، ولتناول المحددات المؤثرة على العلاقات العربية التركية، وتحليل المصالح المؤثرة على تطور العلاقات بين الجانبين، سيتم تقسيم هذا الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: المحددات المؤثرة على العلاقات العربية التركية

المبحث الثاني : المنظور العربي والتركي للعلاقات بين الطرفين

المبحث الأول: المحددات المؤثرة على العلاقات العربية التركية

هناك عوامل كثيرة أسست للعلاقات العربية التركية، ثم أصبحت إطاراً لها تتحرك فيه، وتتعامل مع ما يطرأ عليه من تغيرات ومستجدات، وإذا كان الجوار هو الأساس الأول الذي بنيت عليه تلك العلاقات، فإن متطلبات الجوار وما يستدعيه من اتصال وتعايش، ومن تفاهم وتعاون وتنافر وتأزم وما يمكن أن تتطور إليه المشكلات المشتركة على شكل حلول اتفاقية أو توترات تصعيدية قد تبلغ حد النزاع الذي تستمد منه العلاقات رحيق الحياة، والفاعلية، ودوافع الحركة.

شهدت السنوات الأخيرة تزايد الاهتمام بالدور التركي في منطقة الشرق الأوسط وقضاياها، لاسيما بعد وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة في تركيا في نوفمبر 2002، وحرصت قيادات الحكومة الجديدة علي تأكيد تبنيهم رؤية مختلفة نوعياً لسياسة تركيا وعلاقاتها الخارجية في الدوائر المختلفة، وبخاصة في الدائرة الشرق الأوسطية. وعزز من هذا الاهتمام ما شهدته عناصر القوة التركية من تطورات إيجابية خلال هذه الفترة، لاسيما في أبعادها الاقتصادية، حيث نجحت تركيا في احتلال المرتبة الأولى بين اقتصادات المنطقة (والسادسة عشرة على المستوى العالمي) من حيث حجم الناتج المحلي الإجمالي. وصاحب ذلك زيادة حضور الدور التركي ونشاطه في العديد من القضايا المحورية في المنطقة، سواء فيما يتعلق بالقضية العراقية، أو الصراع العربي – الإسرائيلي بمساراته المتعددة، أو أزمة البرنامج النووي الإيراني، أو طرح تركيا كنموذج في قضايا الإصلاح في المنطقة بأبعاده المختلفة، وغيرها من القضايا.(معوض،2:2011)

وقد كان للعامل الديني والعامل الجغرافي تأثيراً مباشراً على العلاقات العربية التركية ولتناول وتحليل أثر العامل الجغرافي والعامل الديني بوضفهما محددين رئيسين في ظل حزب العدالة والتنمية وتحليله سيتم تقسيم هذا المبحث إلى المطالب التالية:

المطلب الأول: البعد المكاني وأثره على العلاقات العربية التركية

المطلب الثاني: البعد الديني في العلاقات العربية–التركية

المطلب الأول: البعد المكاني وأثره على العلاقات العربية التركية

تقوم السياسة الخارجية لحكومة حزب العدالة والتنمية على ما يعرف بمفهوم العمق الاستراتيجي والسياسة المتعددة الأبعاد، التي تفترض رؤية تركيا لذاتها كونها دولة مركزية.وليس من دول الأطراف وجاء هذا الإطار المرجعي للسياسة الخارجية في كتابات سابقة لأحمد داود أوغلو، وزير الخارجية، إن ما يعنيه هذا التصور بالسياسة المتعددة الأبعاد أن تركيا يجب أن تطور علاقاتها الخارجية من الإقتصار على الدائرة الغربية (أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية) إلى عدد أوسع من الدوائر، لا سيما تلك التي تربطها بتركيا روابط جيوبوليتكية وثقافية وتاريخية، فقد كانت علاقاتها الدولية طوال حقبة الحرب الباردة مرتبطة إلى حد ما بالمعسكر الغربي والاتحاد الأوروبي، وقد كان ينظر لتركيا على أنها دولة مواجهة مع الكتلة الشيوعية، وحلقة ضرورية في الاستراتيجية الغربية لاحتواء التوسع الشيوعي والوقوف أمام محاولات الاتحاد السوفياتي سابقاً مد نفوذه جنوباً. (نافع،8:2009).

ينظر وزير الخارجية التركي داود أوغلو بأن تركيا أكبر من دولة مواجهة أو جسر، تركيا دولة مركزية، تقع في الوسط من البلقان، والقوقاز ووسط آسيا، والمشرق العربي، وهي مركزية ليس بالمعنى الجغرافي وحسب، بل بالمعنى التاريخي والثقافي والقومي، تربطها بدول القوقاز ووسط آسيا والبلقان والمشرق العربي واحدة أو أكثر من الروابط القومية، والثقافية والدينية والميراث العثماني. وبتوثيق علاقاتها بهذه الدوائر، دون أن تتخلى عن علاقاتها الغربية التقليدية، يمكن لتركيا أن تصبح خلال عقود قليلة دولة محورية ولاعباً رئيسياً على المسرح العالمي.

تقوم دراسة العلاقات العربية مع دول الجوار الجغرافي على أساس كونهما وحدة عضوية، إذ أن هناك كماً كبيراً من الكثافة في العلاقات الأمنية، والاقتصادية، والسياسية فرضها العامل الجغرافي، وإن الواقع الجغرافي للوطن العربي محاط بإحدى عشرة دولة، ثلاث آسيوية، وثمانٍ إفريقية، ورغم أن معظم هذه الدول غير رئيسة في النظام الدولي ألا أنها تؤثر بصورة أو بأخرى على تشكيل نمط العلاقات الداخلية والخارجية للمنطقة العربية، وخاصة إذا ما تركز البحث على الجغرافيا السياسية (البيئة المادية للعلاقات) وعلى القومية (البيئة النفسية والعاطفية) وعلى الإعتماد المتبادل (التعاون وتشابك المصالح).(أوغلو، 441:2011)

إن تحليل الجغرافية السياسية للوطن العربي تفضي إلى استحضار الخبرة التاريخية التي تشير إلى وجود عقدة تاريخية تحكم علاقات الجوار الجغرافي بين الدول العربية وقد تنوعت تلك العلاقات.إن البعد المكاني في الجوار الجيوبوليتيكي يتمثل في أن قيام الدولة

القومية ورسم الحدود بين الوحدات السياسية قد فرض نوعاً من العلاقات الدولية سواء ما اتسم منها بالايجابية أو ما اتسم بالسلبية. (الكيلاني، 1996: 19)

لتركيا موقع جغرافي متميز، فهي جسر متعدد الاتجاهات بين أوروبا وآسيا الصغرى والشرق الأوسط، وبصفتها دولة علمانية – إسلامية فهي أيضاً تمثل حلقة وصل بين الغرب والعالم الإسلامي، وكانت في عصر الحرب الباردة الحاجز الذي يحول دون وصول الاتحاد السوفييتي سابقاً إلى المياه الدافئة وآسيا والشرق الأوسط، ويمنح هذا الوضع تركيا دوراً إقليمياً متميزاً كانت ابتعدت عنه طوال عدة عقود، وقد تبين لها بعد ذلك أن ابتعادها عن عناصر مصدر قوتها النابع من موقعها الجغرافي، أضعف مركزها الإقليمي وعلاقاتها بالشرق الأوسط وبخاصة الدول العربية والإسلامية، وتسيطر تركيا على مضيقي البسفور والدردنيل اللذين يتحكمان بمدخلين إلى البحر الأسود والبحر المتوسط، وهي الدولة الإسلامية الوحيدة العضو في حلف الأطلسي، وفي أراضيها عدد كبير من القواعد العسكرية "الجوية والبحرية" التي تستخدمها الولايات المتحدة وقوات الأطلسي، إضافة إلى قواعد للتخزين والإمداد، ومستودعات للأسلحة والذخائر للقوات الأمريكية والأطلسية. (كوبرلي ، 1993: 18-19)

فالعلاقات العربية التركية مثلاً لا يمكن أن يتم تناولها بمعزل عن الجغرافيا وما ورثته من قضايا تعاونية أو خلافية (لواء الاسكندرونة،الموصل، كركوك، التواصل التجاري، المعابر إلى أوروبا، العودة إلى الشرق) كما أن العلاقات مع إيران لم تدرس بعيدة عن شط العرب والجزر الثلاث (طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى) الامتداد العرقي والديني أما في الشق الإفريقي من العالم العربي فقد كانت للجغرافيا أدوار في قيام علاقات وتفجير صراعات (إقليم أوزوبين ليبيا وتشاد، ومشاكل تشاد والسودان ومصر ،والسودان وجوارها)، لقد جعل الجوار الجغرافي حركة الجماعات القاطنة في الوحدات السياسية متقاربة وذات امتدادات على جانبي الحدود، الأمر الذي أدى إلى قيام تداخلات ديمغرافية ولدت سمات مشتركة في اللغة والعرق والحضارة، وينصرف التأثير الناجم عن المحدد إلى قيام علاقات اقتصادية بين الدول بحكم اشتراكها في الموارد (اليورانيوم، المياه).

تم تحديد كثير من المصالح الأمنية الداخلية العربية قد تم تحديد كثير منها بالفعل التركي خاصة ما تعلق بالحركات الانفصالية أو النزعات التي تشترك فيها أطراف دولية، أما المصالح التركية الدفاعية فتفرض أيضاً عدم وجود جوار جغرافي معاد لها على حدودها وهي تتطلع إلى الدول العربية على افتراض أنها حامية لأمنها في الحدود الجنوبية ومن الصعوبة افتراض تعرضها لأي اعتداء قد يقع عليها من هذه الدول، أو عبر أراضيها، وفق ذلك كله

ترى تركيا أن عليها استغلال موقعها في المنطقة لتحقيق تلك المصلحة. وذلك انطلاقاً من الفرضيات التالية: (مسلم، 1995: 397-399)

1. تتحكم تركيا في مواقع استرتيجية للعديد من الدول العربية جغرافيا وأمنياً ومنها العراق وسوريا.
2. جانب الحدود:حيث تعد الحدود من أهم القضايا السياسية والأمنية التي تؤثر في العلاقات التركية العربية، وهنالك قضايا خلافية حول (الموصل ولواء الأسكندرونه) .
3. إن الوجود الجغرافي التركي قد ساعد تركيا على إمتلاك القدرة على التهديد والتحكم بمصالح الوطن العربي، مما دفع الجانب العربي الى استعمال أوراقه الاقتصادية والأمنية لموازنة هذه القضية وغيرها من القضايا المعلقة مع تركيا، مما خلق حالة من الردع بين الطرفين.
4. إن حل المشكلات الجغرافية والوصول إلى تسوية فيها يمكن أن يصل إلى حد الرضا أو حد الصدام بين العرب والأتراك، لقد شكل الموقع الجغرافي لتركيا حالة من التضارب يبن موقعها الإقليمي وموقعها الدولي، فحين حاولت التوجه غرباً ساهم ذلك بزعزعة موقعها الإقليمي، وما أن تنبهت الى ضرورة ترميم علاقتها بالجوار العربي والعمق الإسلامي، حتى اصطدمت بتطلعها الأوروبي والدولي فالوضع الجغرافي لتركيا فرض عليها أن تتحرك ضمن مجموعة من الدوائر من ضمنها الدوائر العربية أما اتصالها الدولي فاتخذت منه خطاً متقدماً في مواجهة الاتحاد السوفيتي سابقاً أولاً ثم منفذاً الى أوروبا أما على مستوى الدائرة العربية وبحكم إتصالها الجغرافي مع العراق فقد عاشت المشكلة الكردية وقضية الاختراق للأراضي العراقية للتعامل مع الأكراد في مواقعهم خلف حدودها، وما خلقه هذا التعامل من تضاد مع الولايات المتحدة والغرب من المفاهيم الأمريكية لقضية حقوق الإنسان، والديمقراطية، وحق تقرير المصير. (سعيد، 1987 :19-22).

لقد خلقت الطبيعة الجغرافية في المنطقة محاور سياسية عسكرية اقتصادية، الأمر الذي جعل أوروبا تجهد منذ نهايات القرن الثامن عشر للتوغل في منطقة القلب من الدولة الإسلامية، وكانت تركيا أحد مراكز هذا القلب لذا فقد رسمت الدول الأوروبية احتمالات على مواجهة محور القاهرة- اسطنبول دمشق الحجاز والعمل على محاربته. ومن الملاحظ أنه ما أن تتحد حركات الإصلاح العربية وحركات الإصلاح التركي حتى تتحد دول أوروبا للتصدي لذلك على الرغم من الاختلافات القائمة بينهما. (الحضرمي، 2010:385)

إن الجغرافيا السياسية في المنطقة العربية الجوارية شكلت حالة متغيرة ترفضها معطيات داخلية وأخرى خارجية كما أن أي ميل نحو تصرف سياسي أو عسكري وحتى اقتصادي يظل محكوماً بحقيقة اشتراك الأطراف في الموقع، لقد أدرك الطرفان العربي والتركي أن أي حالة تصادمية بينهما ستكون نتيجتها سلبية عليهما بنفس المقدار من الحجج والقوة خاصة وأن منطقة الشرق الأوسط لم تعد تحتمل نزاعات جديدة ذات أبعاد خارجية وخير دليل على ذلك حرب الخليج الثانية والثالثة، ومن هنا يمكن أن تفسر المحاولات الماستمرة للأطراف العربية أو الطرف التركي لحقائق الجغرافيا وتتجاوزها وذلك كله في سبيل خلق منطقة جديدة ذات تعريف جغرافي جديد تتداخل فيه العوامل الجغرافية بالموروثات الثقافية في ظل الصراع الدولي على موارد المنطقة وخصوصاً موارد الطاقة.

المطلب الثاني: البعد الديني في العلاقات العربية–التركية

لقد أسس الدين الإسلامي لعلاقة عربية – تركية، فالتيار الديني الذي اضطهد في بداية الثورة لم تتمكن السلطة التركية من كبحه، فقد عاد مؤخراً إلى الاستقواء وبدأ يشكل واقعاً هاماً على ساحة واسعة من الفعل السياسي التركي الداخلي، بل وأخذ يمتد ليشمل المساحة الإقليمية، إن هذا التوجه الإسلامي بصيغته المتجددة أصبح يفرض واقعاً لا بد للدولة التركية من أن تعترف بقوته رغم ما يسبب لها من قلق على مستوى المؤسسة العسكرية ومؤسسة الرئاسة، إن الانتقال التركي من الدولة العثمانية إلى الجمهورية العلمانية قد خلق نوعاً من الاختلافات العربية التركية، على الرغم من أن كثيراً من حركات التحرر العربية قد حملت فيها نوعاً من العلمانية، لم تنجح العلمانية في تركيا من التأثير الكامل على المجتمع، ومن ثم التركي حيث أنها انطلقت في محاولات : (الحضرمي ، 389:2010)

1. إعادة تأهيل المجتمع بصورة شاملة لتكوين هوية جديدة غير ذات جذور للشخصية التركية، فالحالة العلمانية التي فرضتها الثورة الكمالية جاءت للتأثير على الفكر السياسي التركي المتوارث بصورة قوية مما خلق صراعاً مع الثوابت الموجودة في التاريخ التركي العثماني .
2. خلقت التوجهات الفكرية الكمالية حالة من المغالاة في تصنيف التربية القومية ومفارقتها عن التنمية العقائدية.
3. ضعف المعالجة العربية العلمانية، مثلما عولج غيرها من المفاهيم السياسية بالرغم من الممارسة العربية وتطبيقها بصورة أو بأخرى وليس مرد ذلك إلى إختلاف التناول بقدر ما هو إختلاف التفسير والمقاربة.

إذا كانت تركيا دولة علمانية فإن شعبها في الوقت نفسه شعب مسلم ولم تعمل تركيا على تصدير مبادئها، ومنها العلمانية إلى خارج حدودها، وظلت العلمانية ضمان لحرية العقيدة، في إطار نمط معين من الديمقراطية ، ذلك النمط الذي ابرز قوة التيار الديني حينما أسفرت الانتخابات البرلمانية عام 1995 عن فوز حزب الرفاه الإسلامي بأكبر نسبة من الأصوات، إن الحديث عن العلاقات العربية التركية في الإطار الإسلامي يجب أن يرتكز على: (الحضرمي، 401:2010)

1. فهم أبعاد العلاقة التي تربط الحقل الجيوسياسي العربي التركي بالعالم الإسلامي.
2. حجم الدور الذي قام به الشعبان العربي والتركي في بناء التاريخ الإسلامي ومؤسساته.
3. الموقع الذي تحتله كل من تركيا والدول العربية كمناطق استراتيجية إقليمية ودولية.

ومن هنا تأتي ضرورة توخي الدقة في تحديد المصطلحات فمصطلح العالم الإسلامي يستخدم بالمعنى الذي استقر في الجغرافيا التاريخية منذ ظهور الإسلام وإزدهار الحضارات والثقافات ذات المرجعية الإسلامية وتزاوجها مع المعطيات المحلية وفي صيغة توليفة للمعطي الإسلامي وللمعطي المحلي وعليه فأن البحث لا يمكن أن يقتصر على الإطار التركي والعربي بل يتعداه إلى الفرس والأكراد وغيرهم وتجنب الدقة في إطار تحليل العلاقات التركية والعربية التي إرتبطت بالموروثات الثقافية للشعوب وما تعانيه من جمود واستبداد وعليه أيضاً عندما نذهب إلى ربط شعوب أو اثنيات معنية بعضها ببعض أو بالعالم الإسلامي التي تعطي المعطيات الجغرافية التاريخية والسياسية بعضاً من الثوابت في نشأة الدول الإقليمية الكبرى نوع من الضمان لأمنها واستقرارها واستراتيجيتها . (البشري،1991: 87)

أن ما يخشى وقوعه في المنطقة أن يتشكل هناك صراع مصلحي (مغلف بالايديولوجيا) بين قوتين إقليميتين (تركيا وإيران) للتأثير في مجريات الأمور وإستثمار النتائج وذلك باستخدام العقائدية في عملية الإستقطاب الإقليمي وهذا سيخلق خللاً في العلاقات على حساب توازن المصالح والمواقع الجيوسياسية والأمنية إن كثيراً من التوجهات الجديدة في العلاقات العربية التركية في إطارها الإسلامي لم تعد أسيرة مظاهر المفاهيم بقدر ما يؤخذ بجوارها الذي يعني إمكانية النمو في المجالات الرئيسية الاقتصادية والسياسية والتنموية. (الدغيم، 163:1996)

إن إجمال العلاقات العربية التركية من منظور العقيدة يقتضي أن نلمح ولو بصورة موجزة الى أهم العوامل التي أثرت على تباين هذه العلاقات وهي: (مسلم،86:1994)

1. المستشرقون والمبشرون فقد التقط بعض الكتاب الأتراك والعرب كل من جهته انماط الصورة المقلوبة التي رسمها المبشرون والمستشرقون الذين استطاعوا أن يصفوا كل طرف بصفات معادية للطرف الأخر.
2. الصهيونية التي كانت على خلاف كبير مع الدول العثمانية وخاصة خلال الأعوام 1896-1902م وهي الفترة التي شهدت محاولات ثيودور هرتزل أنشاء دولة يهودية في فلسطين.
3. التطرف القومي الذي يغذيه الغرب في سبيل تمزيق اللحمة بين الطرفين وقد أحسن هؤلاء استغلال الدين كفارق بدل أن يكون هامش تلاقي خاصة وأن تركيا تعيش حالة تغريب من عدم القدرة على فهم إنتماءاتها العقائدية فهي دولة علمانية ولكن معظم سكانها مسلمون ونسبة الملتزمين منهم عالية .

يرى الإسلاميون الملتزمون في تركيا إستحالة تطبيق القوانين المستوردة والمخالفة للشريعة ولذا فقد بدأت الحركات بالتحرك السري حيث استطاعت رئاسة الشؤون الدينية أن تنتزع ميزانية لها قدرت بحوالي 262 مليون دولار أكثر من 81 ألف موظف وداعية وبلغ عدد المساجد أكثر من سبعين ألف مسجد وفي عام 1990م كان في تركيا أكثر من 210الاف طالب في المدارس الدينية المتوسطة وأكثر من 100ألف في المدارس الدينية الثانوية وأخذت الطرق الصوفية والدينية بالانتشار وأخذت مدارس النور (إتباع الشيخ سعيد النورسي1876-1960م) تنتشر بشكل واسع وبلغت معاهد الوعظ والإرشاد 466 معهداً وبلغ عدد المنتسبين لها حوالي نصف مليون، أن المسألة الدينية في تركيا أمر معقد فهي تعكس خلافاً اجتماعياً ومذهبياً وطائفياً وفي نفس الوقت صراع سياسي وثقافي. (الجميل، 1997: 7)

تحرص التيارات السياسية في تركيا على الاتصال بالحركات الدينية الموجودة في الجوار بشكل أصبح واضحاً أما الفواعل الخارجية الهامة التي ساهمت في تنامي الحركة الإسلامية في تركيا فقد تمثلت في: (ربيع،230:2005)

- الثورة الإسلامية التي تفجرت في إيران (1979م) بالرغم من الاختلافات المذهبية بين السنة والشيعة.
- حرب الخليج الثانية التي فسرها جزء ليس بالقليل من الرأي العام التركي بأنها مؤامرة تهدف إلى أضعاف المسلمين ونهب ثرواتهم والى أضعاف تركيا من خلال تأسيس دولة كردية في شمال العراق وزيادة إرتباط انقره بالغرب.

- مجازر التطهير العرقي التي جرت أثناء حرب البوسنة في مطلع التسعينات والتي إستهدفت المسلمين فتركيا تّعد نفسها حامية مسلمي البوسنة ولذا فإنها رأت أن ما جرى من جانب الصرب كان موجها لها بل ويستهدف الدور التركي بصفته الإسلامية في البلقان.
- إزدياد الأزمة الكردية وتشعبها دولياً.
- الدفع الأوروبي نحو تعزيز شعارات حقوق الإنسان والحركات العامة.
- عدم إنفصال صراع الغرب مع الدول العثمانية عن صراع مع الإسلام.
- الضغط الأوروبي نحو عدم قبول تركيا في عضوية المجموعة الأوروبية وأحد أسباب ذلك كونها دولة مسلمة.
- التطورات التي ولدت تفاقم الانشطار في المجتمع التركي على أساس عرقي.
- السباق المحموم على كسب مناطق نفوذ بين تركيا وإيران والسعودية (نور الدين، 56:1997)

تمثل المنطقة العربية أهمية خاصة لتركيا، لإعتماد الاقتصاد التركي على النفط العربي، ولاعتبارات أمنية واستراتيجية فقد نصت الاتفاقيات الدفاعية بين تركيا ودول حلف شمال الأطلسي على إمكانية استخدام القواعد العسكرية التركية، للدفاع عن المصالح الغربية في الشرق الأوسط، بعد موافقة الحكومة التركية، وفي ضوء هذا الإطار يمكن تحديد خمسة عوامل أساسية تفسر أهمية المنطقة، مصلحة تركيا في استمرار تدفق الإسلام كقوة مؤثرة في الحياة السياسية والاجتماعية التركية، مشكلات المياه والأكراد والحدود مع جارتيهما العربيتين (العراق وسوريا)، والدور التركي المحتمل في أي مشروع شرق أوسطي.

كان من الطبيعي للمتغيرات التي طرأت على النظام العالمي وعلى إقليم الشرق الأوسط أن تؤثر في المركز الجيوبوليتيكي، والاستراتيجي للدول العربية وتركيا فبانتهاء الحرب الباردة وما صاحبها من محاولات إستقطاب دول الشرق الأوسط، وبزوال الاتحاد السوفييتي السابق كدولة عظمى كانت تنافس الولايات المتحدة في الإستقطاب، انتهت المجابهة الاستراتيجية التي كانت تفرضها الحرب الباردة على بعض دول المنطقة، وكانت تركيا قد حسمت أمرها وانضوت تحت لواء حلف شمال الأطلسي في حين توزعت الدول العربية بين موال لهذا المعسكر أو ذاك وبين راغب في الحياد قدر المستطاع.

إن الحديث عن المعطيات الجغرافية في العلاقات الدولية كأحد محددات السياسة الخارجية والعلاقات الدولية لابد إن يفرد فيه مساحة لأهمية تملك الدولة لمواردها الأولية رغم تفاوت هذه الموارد في أهميتها وضرورتها وإمكانياتها فالدولة كما سلف ذات الموارد المشتركة مع غيرها تجد نفسها مضطرة إلى إتباع سياسة تختلف عن غيرها من الدول ذات الاستقلال في إمتلاك هذه الموارد .

يتميز العامل الجغرافي بأنه أكثر العوامل الفاعلة في صنع السياسات الخارجية استقراراً حيث إن الإحداث السياسية مهما تبدلت أو تغيرت فإنها واقعة في إطار جغرافي غير متغير لذا أخذت الجغرافيا أهمية وتميزاً في تحديد مسار الإحداث بين الدول وهكذا ولدت في الفكر السياسي ما عرف باصطلاح الجيوسياسة وهو العلاقة بين الجغرافيا والسياسة يضاف إلى ذلك تأثير المعطيات الجغرافية في القدر الاقتصادي للدول سواء من ناحية الموقع أوالاستراتيجية أو من حيث الموارد واستراتيجيتها، إن للجغرافيا أهمية كبيرة في تنظيم العلاقات الدولية كما تتداخل مع هذه العلاقات سواء في اقتسام الموارد أو التوجس من إن تصبح الدولة الجوار مصدراً للخوف أو معبراً للأخطار التي تهدد أمن الدول واستقرارها.

لم تغفل الدراسات الأهمية الجغرافية في التأثير على السياسات الدولية فالمناخ قد خلق أشكالاً من السلوكيات الفردية وبالتالي السلوك الجماعي فكلما اتجهنا إلى الشمال من وسط الكرة الأرضية ساعدت أحوال الطقس على قابلية الإنسان للعمل فتنشأ مجموعات بشرية كثيفة ذات طبيعة نشطة عكس ما تشهده المناطق الحارة والرطبة والدول التي تتمتع بوفرة الأمطار والمناخ المعتدل تكون ذات غزارة إنتاجية كبيرة كما خلق هذا الواقع الاقتصادي تناحراٍ بين الدول الصناعية لاحتلال هذه المناطق لتأمين الموارد الطبيعة.

المبحث الثاني : المنظور العربي والتركي للعلاقات بين الطرفين

إن تاريخ العلاقات العربية التركية هو مزيج من الصراع والتعاون والاتفاق والإختلاف وما كان ليحدث لولا الجوار بين الوطن العربي وتركيا، ووجود حدود المشاركة وإطلالهم على البحر المتوسط، وقد أدى ذلك في بعض المراحل إلى تبعية الوطن العربي للدولة العثمانية التي كان مقرها تركيا، كما كانت مقراً للخلافة الإسلامية التي مثلت اهم الروابط بين العرب والأتراك بعد الرابطة الجغرافية.

لقد أدى هذا الجوار إلى وجود مصالح لكل طرف لدى الطرف الآخر، ووجود مصادر قلق لكل طرف من الطرف الآخر، وأن هناك مصالح مشتركة يشترك فيها الاثنان في حين أن هناك خلافات قديمة بينهما، وفي مجال المصالح المشتركة لم يتوان الجانبان عن التعاون فيما بينهما وفي مجال الإختلاف كثيراً ما غض جانب الطرف عن خلافه مع الطرف الآخر، وصحيح أنه لم يتنازل عن وجهة نظره إلا أنه أيضاً لم يصر على إثارة الخلاف.

تعكس الرؤية السياسية للدولة وجهات نظر صانع القرار وتوجهاته السياسية تجاه القدرة على تحقيق مصالحه السياسية والاقتصادية، من هنا فأن فهم توجهات السياسة الخارجية بعد عام 2002 يتطلب بالضرورة الوقوف على المصالح المتبادلة من الجانبين ومجالات الاتفاق والاختلاف بين الجانبين، وهذا ما سيتم تناولة من خلال هذا المبحث، والذي سيتم تقسيمه الى المطالب التالية :

المطلب الأول : المصالح العربية والتركية

المطلب الثاني : مجالات الاتفاق والإختلاف

المطلب الأول : المصالح العربية والتركية

تقوم السياسة الخارجية لحكومة حزب العدالة والتنمية على ما يعرف بمفهوم العمق الاستراتيجي والسياسة المتعددة الأبعاد، التي تفترض رؤية تركيا لذاتها باعتبارها دولة مركزية. وجاء هذا الإطار المرجعي للسياسة الخارجية في كتابات سابقة لأحمد داود أوغلو، الذي أشار أن المصالح المشتركة تعزز العلاقات السياسية بين الدول، وخصوصاً في هذه المرحلة التي أصبح فيها الإعتماد المتبادل فاعلاً رئيسياً في العلاقات الدولية، وقد شكلت المصالح المتبادلة بين الجانبين احد اهم المحددات المؤثرة على علاقتها السياسية وفيما يلي عرض لذلك :

اولاً : مجالات التوافق

بغض النظر عن الاتفاق أو الإختلاف فهناك مصالح تشكل مطالب لكل من العرب والأتراك كل منهما لدى الآخر، وقد تكرست هذه المصالح عبر العلاقات التاريخية بينهما وعلى تفهم العلاقات بين البلدين أن يكونوا على بينة من هذه المصالح حتى يكونوا قادرين على تنسيق العلاقات بينهما. (نور الدين، 1997:104)

1- المصالح العربية: تتركز المصالح العربية لدى تركيا في مصالح دفاعية واقتصادية وأمنية داخلية، بالإضافة إلى المصالح الثقافية الخاصة بمنظومة القيم المشتركة بين العرب والأتراك. (مسلم، 1994:96)

أ- المصالح الدفاعية:

تمثل تركيا جداراً دفاعياً شمال الوطن العربي ، وتشكل نطاقاً للأمن يفصل البلدان العربية عن مصادر التهديد في الشمال من أوروبا، ومن مصلحة العرب ألا يوجد على أرض تركيا من يمكنه أن يشكل الخطر على أمن العرب، وألا تكون تركيا نفسها مصدراً لتهديد الوطن العربي ، أو أن تكون قاعدة لقوات أجنبية تعتدي على أراضيها. (سعيد، 1986: 142)

ب- المصالح الأمنية الداخلية:

للعرب مصلحة أكيدة في عدم تشجيع تركيا الأكراد في الوطن العربي على تحقيق النزعة الإنفصالية.(مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، 1992: 140-142)

جـــ- المصالح الاقتصادية:

يعتمد الاقتصاد العربي على تركيا في مجال المياه، وهناك بلدان عربية تستورد بعض إحتياجاتها من تركيا، وتكاد تتحكم تركيا في تجارة الوطن العربي بالكامل مع دول البحر الأسود، وتّعد تركيا معبراً هاماً للنفط العراقي إلى البحر المتوسط، من خلال خط أنابيب النفط. (الداود، 1996: 62-69)

د- المصالح الثقافية:

ترتبط المصالح الثقافية العربية بالحفاظ على منظومة القيم التي جمعت العرب وتركيا فترة طويلة من الزمان كانت فيها تركيا مقر الخلافة الإسلامية.

2-المصالح التركية: لتركيا بدورها مصالح في المنطقة العربية تسعى إلى تحقيقها ولكن هذه المصالح يمكن التعبير عنها دائماً بشكل مختلف، فما قد يعتبره البعض مصلحة تركية قد لا يجده العرب كذلك، فهنالك مصالح عربية لا يمكن تحقيقها إلا من خلال تركيا وإن لم تتحقق من خلال تركيا حين أن هناك مصالح لو تحققت لدى العرب فهي خير لتركيا، وإن لم تتحقق فإن تركيا تستطيع أن تحققها لدى جهات أخرى، وكما هو الحال في المصالح العربية ، فإن المصالح التركية لدى العرب يمكن أن تنقسم بدورها إلى مصالح دفاعية ومصالح أمنية داخلية ومصالح اقتصادية وثقافية. (مسلم، 35:2007)

أ- المصالح الدفاعية:

تتلخص في ألا تتعرض للتهديد من هذه الدول سواء كان هذا التهديد من الدول العربية نفسها أو أن تستخدم أراضي البلدان العربية بواسطة طرف أو أطراف أخرى لتهديد أمن تركيا، وهناك من قد تراه تركيا من خطر في إتحاد أو وحدة بلدان عربية أو الوحدة العربية شاملة، لكن مثال هذا التصور لا يستقيم إلا إذا صاحب هذه الوحدة ما يمكن أن يؤدي إلى التهديد للأراضي التركية.

ب- المصالح الأمنية الداخلية:

تّعد القضية التركية وعلاقاتها بالوطن العربي من أهم مصالح تركيا لدى الوطن العربي، وتقتضي ألا تقام دولة كردية وألا تسمح دولة عربية للحركة الانفصالية الكردية من أن تبني لها قواعد على أراضيها، وتقتضي المصالح الأمنية التركية الحفاظ على وحدة الأراضي العراقية.

جـــ- المكانة الإقليمية:

تسعى تركيا إلى تحقيق مكانة إقليمية خاصة، لكن هذه المكانة تتأثر باحتلال أو توحد البلدان العربية خاصة التي تجاورها مباشرة، وقد حاولت تركيا طرح مبادرات لأن يكون لها دور فاعل ومؤثر في المنطقة العربية كما ظهر ذلك في الحرب على غزة، والمفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية.

د- المصالح الاقتصادية:

يبدو الوطن العربي وخاصة البلدان العربية ذات الفوائض المالية هي أنسب الدول لتحقيق المصالح الاقتصادية التركية، عن طريق الاستثمارات العربية داخل تركيا. (غوركان، 4:1995)

من خلال ماسبق نجد أن هنالك مصالح متبادلة بين العرب والاتراك على مختلف المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والأمنية وهي مصالح ساهمت بشكل كبير في السعي الدائم من الجانبين لتطوير العلاقات بين بعضهم البعض.

المطلب الثاني : مجالات الاتفاق والإختلاف

إن مراجعة تحليل المصالح العربية التركية ومخاوفهما وأسباب قلقهما أدى إلى إكتشاف إن هناك مجالات لإتفاق الطرفين في بعض القضايا حيث تقترب المواقف العربية التركية بينما تختلف وتتناقض في قضايا أخرى، وتبدأ محاولات تنظيم العلاقة بين أية أطراف بتحديد مواقع التقاطع حيث تتفق المصالح أو المخاوف ومواقع الاختلاف فيها، وتزداد أهمية ذلك عند طرح تغيير النظام الإقليمي السائد في المنطقة. (مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، 1992)

أولا: مجالات التعاون والاتفاق

وسنتناول ذلك على النحو التالي:

1 - المجال الاقتصادي: بني الاقتصاد التركي تاريخياً على الإرتباط بالاقتصاد الغربي، والأوروبي تحديداً ومع تفاوت الأرقام بين مرحلة وأخرى، فإن أكثر من 52 بالمئة من التبادل التجاري لتركيا اليوم هو مع الاتحاد الأوروبي، و65 بالمئة منه مع دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية(OECD).

ومن أصل أكثر من 300 مليار دولار حجم التجارة الخارجية التركية عام 2007، فإن حصة الوطن العربي تقارب 17 ملياراً، وهو رقم مقبول، لكنه دون الحجم الممكن بلوغه، حيث تحتاج العلاقات الاقتصادية بأبعادها المختلفة إلى مزيد من التطوير والمتابعة.

ومما لا شك فيه أن القدرات الاقتصادية للطرفين كبيرة، والأهم أنها متنوعة، ولا تتضارب في الكثير من المجالات. وتركيا بلد طموح وناهض صناعيا–وزراعيا، ويمكن أن يكون الوطن العربي سوقاً مهمة للمنتجات التركية، وهي كثيرة. كما يعاني الوطن العربي نقصا في سد احتياجاته من المواد الغذائية، ويمكن لتركيا أن تسد هذا النقص، ولا سيما عبر مشروع تنمية جنوب شرق الأناضول (الغاب)، حيث تتوافر الحرارة الملائمة والمياه الوفيرة لزراعات كثيرة، وفي المقابل، فإن تركيا تحتاج إلى موارد كبيرة للطاقة، تلك التي ينعدم وجودها في تركيا. وهنا يمكن للوطن العربي أن يكون ظهيرا لتركيا في سد إحتياجاتها من النفط والغاز الطبيعي ضمن أسعار تفضيلية. ويشكل النفط 44 بالمئة من إستهلاك تركيا للطاقة. وتنتج تركيا حوالي 2,5 مليون طن من النفط الخام سنويا، وكان ذلك يعادل 14 بالمئة من استهلاكها للنفط عام 1993، لكنه اليوم لا يتعدى السبعة بالمئة، إذ تستهلك تركيا حوالي 30 مليون طن سنويا.(نور الدين،3:2011)

ورغم أن الوطن العربي منتج للنفط والغاز الطبيعي، فإن ثلث واردات تركيا من النفط يأتي من روسيا، ومثلها من إيران. وبلغت فاتورة تركيا السنوية على صعيد النفط، مثلاً، في العام 2007 حوالي 18 مليار دولار، منها 5 مليارات من السعودية والعراق وسورية، فيما هي 13 ملياراً من إيران وروسيا. كذلك تستورد تركيا أكثر من 80 بالمئة من الغاز الطبيعي من روسيا (ستون بالمئة)، ومن إيران (عشرون بالمئة). ونظرا إلى تجاورها الجغرافي مع الوطن العربي، كما أنه نظراً إلى وجود خطوط أنابيب قائمة بينها وبين العراق، وإمكانية مد خطوط أخرى من الخليج ومصر إليها عبر الأردن وسورية، يمكن أن تّعد تركيا في هذا المجال ممراً ومركزاً لتوزيع النفط والغاز إلى أوروبا التي تحتاج بشدة إلى هاتين المادتين، بحيث يمكن أن تقلل من اعتمادها على الغاز الروسي مقابل زيادة العامل العربي.

ومن الميزات الجغرافية للتعاون العربي – التركي على صعيد الطاقة، مجاورة تركيا لبلد غني بالنفط وموارد الطاقة، مثل العراق، كما تختزن سورية إمكانات كبيرة في هذا المجال. وتتطلع تركيا إلى أن يكون النفط العراقي من المصادر الأساسية لرفد خط نابوكو للطاقة المزمع إنشاؤه في السنوات القليلة المقبلة، فضلاً عن وجود خط كركوك – يومورطاليق.(نور الدين،4:2011)

وهذا الجوار الجغرافي يتيح أيضاً التعاون في المشاريع المائية من جهة، عبر تقنين الحصص القانونية للبلدان الموجودة على ضفاف الأنهر المشتركة، ومن جهة ثانية، وخارج الحصص أعلاه، عبر إقامة مشاريع مائية تجارية ذات جدوى على الصعيدين الزراعي ومياه الشرب.

ولا شك في أن التجاور الجغرافي لتركيا مع الوطن العربي يسهل أيضا من التواصل على صعيد السياحة المتبادلة، خصوصاً أن لدى الطرفين أماكن ممتازة للسياحة الطبيعية والدينية. ولا شك في أن تسهيل إعطاء الفيزا أو إلغاءها سيكون خطوة ثورية على هذا الصعيد. وقد جاء اتفاق إلغاء تأشيرات الدخول لمواطني تركيا وسورية بدءا من 13 تشرين الأول 2009 واحدة من أهم الخطوات المادية والمعنوية في النموذج المفترض في التعاون بين تركيا والوطن العربي. والمطلوب توسيع هذه الخطوة لتشمل إلغاء تأشيرات الدخول بين تركيا والدول العربية الذي ستكون له آثار كبيرة جدا على كل المستويات.(نور الدين، 7:2011)

2 – في المجال السياسي: غالباً ما كانت الأفكار السياسية تسبق الخطوات العملية في عالم التعاون بين الدول والجماعات. وإذا كانت العلاقات العربية – التركية قد عرفت عقوداً طويلة جداً من الجفاء والتباين، وصولاً إلى تناحرات مباشرة في بعض الأحيان، فإن المشترك العثماني الإيجابي، الذي كان عنواناً لوحدة أراضي المشرق والمغرب العربيين والأناضول، يشكل الأرضية الكامنة في أية استعادة للعمل المشترك بين شعوب المنطقة.

لقد كان العرب أكثر الشعوب المنضوية تحت الراية العثمانية إخلاصاً للدولة. وعلى امتداد القرن التاسع عشر كانت أوراق السلطنة تتهاوى واحدة تلو الأخرى في البلقان، وصولاً إلى القوقاز. وبقي العرب مخلصين لوحدة الدولة حتى في أحلك لحظات الدولة بعد حربي البلقان عامي 1912 و1913. وحتى عندما كانت السلطنة تترنح تحت ضربات الحلفاء، كان الأمير عبد الله بن الشريف حسين يدعو في رسالة إلى جمال باشا عام 1916 إلى استمرار الرابطة العثمانية، مع التجاوب مع مطالب عربية متواضعة في تحسين وضعهم داخل الإدارة. لكن رفض جمال باشا للمطالب العربية كان سبباً لتداعيات أكبر من قدرة الطرفين العربي والتركي على التفاهم ومواجهة المخططات الإستعمارية الفرنسية والإنكليزية التي تجسدت عبر اتفاقية سايكس – بيكو.(نور الدين،12:2011)

أن المخاطر والتهديدات المشتركة المستجدة كانت مسرعة للتضامن العربي – التركي، لكن ما كان لهذا التضامن أن يتطور إلى تعاون استراتيجي وإتفاقيات غير مسبوقة بين تركيا من جهة، وكل من سورية والعراق ومجلس التعاون الخليجي من جهة ثانية، لو لم تكن المكونات الثقافية والحضارية والذهنية والإحساس بالمصير المشترك واحدة لدى الطرفين.

إن المكونات الأيديولوجية أكثر من ضرورية كقاعدة للتعاون الإيجابي بين المجتمعات العربية والتركية. وبها يمكن مواجهة التحديات والتهديدات بفاعلية أكبر، حتى إذا أضيفت

المصالح المشتركة كعامل إضافي للتعاون، أمكن للعرب والأتراك أن يتعاونوا ككتلة واحدة في هذه المنطقة من العالم الدائمة الإستهداف من القوى الخارجية وامتداداتها المحلية المتمثلة بإسرائيل.

أ. الحدود ، لقد كان مشهد "إزالة الحدود" بين سورية وتركيا في 13 تشرين الأول 2009، وحمل أكثر من عشرين وزيراً في البلدين الحاجز الذي كان يفصل بين البلدين عند نقطة الحدود وإلغائه، عملاً رمزياً إلى حد كبير يعكس كيف يمكن للعلاقات بين الشعوب أن تتطور إذا إمتلكت الدول إرادة سياسية شجاعة في هذا الاتجاه. وقد تجاوزت تركيا وسوريا الكثير من الخلافات عندما أسستا مجلس التعاون الاستراتيجي، وألغتا تأشيرة الدخول بينهما بل أيضا إقامة مناورات عسكرية مشتركة في نيسان 2009، بعدما كاد البلدان يدخلان حربا في خريف 2008. وإذا كان تأسيس مثل هذه المجالس يستجيب لمصالح البلدان المعنية والتحديات المشتركة، فإنه ينسجم أيضا مع متطلبات الجغرافيا والتاريخ والعمق الحضاري المشترك. إن شعار "حكومة واحدة لدولتين" الذي أطلقه وزير الخارجية التركي أحمد داود أوغلو في صيف 2009 يصلح للمرحلة التي مرت بها العلاقات بين البلدين، ويمكن توسيع هذا الشعار ليكون "حكومة واحدة لثلاث دول أو عدة دول". إن تطوير علاقات تركيا والعرب بهذه الطريقة يخلق ديناميات تنعكس إيجاباً على قضايا أخرى.(نور الدين،6:2011)

ولا شك في أن مواقف تركيا المشرفة في العقد الأخير ضد سياسات إسرائيل العدوانية عامل مهم في تأكيد الروابط الأخلاقية المشتركة بين الطرفين العربي والتركي. كما أن المناورات العسكرية المشتركة بين الجيشين التركي والسوري في ربيع 2009، التي كانت الأولى من نوعها بينهما، تحمل على التفاؤل الكبير، وهو أن العلاقات بين العرب (سورية) وتركيا تتجاوز أيضا الرابطة الأخلاقية والحضارية المشتركة، لتؤكد مصلحة الطرفين الوطنية في العمل المشترك والأخوي على كل الصعد، إن القضية الفلسطينية كانت وستبقى تجسيداً لوحدة الوجدان العربي والتركي، ولوحدة الوعي بالتحديات التي تواجهها المنطقة من الخارج.

ب – المسألة الكردية، هي المسألة الثانية المشتركة التي تشكل تحدياً للطرفين، ولا سيما النزعة الإنفصالية للأكراد في شمال العراق، وفي المنطقة. وإذا كان العرب والأتراك متفقين على ضرورة الحفاظ على الخاصية الوحدوية للمنطقة، ولا سيما في العراق، يجب ألا يكون ذلك أيضاً على حساب زيادة التوتر والهوة في العلاقات بين الأكراد من جهة، وكل من العرب والأتراك من جهة أخرى.(نور الدين،13:2011)

ج – مسألة المياه، رغم أنها تقع في الحيز المشترك للتعاون، ورغم أن التوترات السياسية من جراء هذه المسألة تراجعت إلى حد كبير، لكنها تبقى أحد التحديات البارزة في العلاقات

الثنائية، والتوصل إلى إتفاق نهائي وعلمي وواقعي هو أكثر من ضرورة ملحة، منعاً لتجدد المشكلة عند أي منعطف توتر سياسي جديد.

د – مسألة قبرص، هي مسألة حيوية جداً لتركيا وأمنها القومي إن سلوك سياسة عربية دقيقة تجاه هذا الموضوع سيكون له أهمية لإبقاء العلاقات العربية – التركية جيدة فقبرص تقع قبالة السواحل العربية، وليس من مصلحة العرب إتباع سياسة معادية لقبرص اليونانية التي دعمت تاريخياً العرب في صراعهم مع إسرائيل. لكن في الوقت نفسه، هناك واقع تعترف به، حتى قبرص اليونانية، وهو أن هناك مجتمعاً مستقلاً، هو قبرص التركية، يرتبط بتركيا إرتباطاً قوياً. وهذه المشكلة حيوية جداً لتركيا، وتبعاً لها ترسم الكثير من السياسات التركية الخارجية، وهو ما يجب أخذه في الاعتبار عربياً، فضلاً على ضرورة الأخذ في الاعتبار وجود كيان آخر في الجزيرة قبالة السواحل العربية، هي قبرص التركية، بمعزل عن ارتباطها ببلد آخر هو تركيا.

هـ– مسألة الملف النووي الإيراني، يمكن أن تكون عنواناً للتعاون بين العرب والأتراك، وأيضاً بين العرب وإيران، للضغط من أجل شرق أوسط خال من السلاح النووي، حيث تنفرد إسرائيل بامتلاك هذا السلاح. (نور الدين،14:2011)

3- التطلع التركي لدور قيادي فاعل في المنطقة: تقدم تركيا برنامجها السياسي من خلال التركيز على مبادئ الكمالية الستة التي جعلت منها ثوابت أيديولوجية.وطورت مفاهيمها السياسية والفكرية ومسالكها الاقتصادية بشكل نقلها من دولة قسمت ولاياتها بين القوى العظمى الى دولة ذات حضور في الاستراتيجيات السياسية الدولية،في وقت تفتت فيه المواريث السياسية والثوابت القومية العربية. لذا فقد عملت تركيا على أن تكون الدولة الاهم في المنظومة الشرق أوسطية المتشكلة والقائمة على أسس المواصفات الامريكية اولاً ثم الأوروبية ثانياً.

بعد أكثر من سبعين عاماً على فك الارتباط العربي- التركي إثر الإنهيار العثماني بدأت التكوينات التاريخية المنفصلة تقود الى افتراق بين الامتين وبدأ ذلك يتطور في مفهوم وثوابت التوجهات العلمانية التي قادها مصطفى كمال أتاتورك، حيث اندفعت النخب الحاكمة التركية نحو بناء سياسة ديمقراطية تمثلت بإنفتاحة على الغرب. ويؤمن أن المصالح التركية البراغماتية هي فوق كل اعتبار سواء على المستوى الدولي أو الإقليمي. (الحضرمي، 2010: 433).

يشير خطاب حكومة العدالة والتنمية إلى دور تركي نشط في المساعدة في معالجة الخلافات العربية – سواء الداخلية أو البينية – بما يزيد من قدرتها على النهوض بمسؤولياتها في عملية السلام، وقد أشار داود أوغلو بعد توليه وزارة الخارجية إلى أن دور أنقرة يتجاوز تحقيق المصالحة بين الفلسطينيين وبين اللبنانيين كي يشمل دفع عملية المصالحة العربية – العربية بشكل عام، لاسيما بعد وصول الرئيس الأمريكي أوباما للحكم وتعبيره عن رغبته في حل الصراع العربي الإسرائيلي. ففي مثل هذا السياق تصبح المصالحة العربية ضرورية لإثبات أن العرب جاهزون للسلام، وهو ما يمكن لأنقرة أن تسهم فيه من خلال تحقيق مصالحة مصرية – سورية، يمكنها أن تنعكس إيجابياً على مسار المصالحة الفلسطينية – الفلسطينية. وكرر داود أوغلو ذات التصريحات تقريباً لدى زيارته للقاهرة في آذار 2010. (مكرم،2010)

تطرح حكومة العدالة العديد من المبررات لضرورة توسيع الإنخراط التركي في قضايا المنطقة، يأتي في مقدمتها المصالح الوطنية التركية، حيث إن تحقيق الإستقرار يفتح المجال لدفع مشروعات التعاون الإقليمي بما يحقق المصالح التركية. وعلى العكس، فإن سيادة الفوضى والصراعات في جوار تركيا من شأنه نقل التهديدات الأمنية من دول الجوار إلى داخل الأراضي التركية فضلاً عن التأثير سلباً على مصالح تركيا، سواء تلك المتعلقة بالانضمام للإتحاد الأوروبي، أو تعزيز قدراتها على جذب الاستثمارات والسياحة فالترابط بين القضايا الدولية والإقليمية يفرض على تركيا عدم الإقتصار عى علاقاتها بدول جوارها المباشر، حتى في حالة رغبتها في الإكتفاء بحماية مصالحها القومية الأساسية ويذكر داود أوغلو في كتابه "العمق الاستراتيجي" أنه يجب على تركيا عدم النظر إلى عملية السلام في الشرق الأوسط كخلاف عربي إسرائيلي فقط، حيث يوجد إرتباط مباشر بين المشكلات القبرصية والفلسطينية والكردية، وهو ما يقتضي تفعيل الدور التركي في عملية السلام لتحقيق المصالح التركية. (أوغلو،35:2004)

تؤكد حكومة العدالة تعدد أبعاد الأدوار التركية في الشرق الأوسط خلال السنوات الأخيرة، مع إمكانية إدراجها جميعاً في إطار دور جامع لتركيا باعتبارها مركزاً لتحقيق الأمن والإستقرار في المنطقة. فالغالبية العظمى من الأدوار التركية تقع في نطاق الأدوار التعاونية، وهو مايظهر في دور تركيا كقناة إتصال ووسيط بين الأطراف المتصارعة المختلفة في المنطقة، وشريك نشط في معالجة الخلافات السياسية في المنطقة، ومركز لتعزيز الاعتماد الاقتصادي المتبادل على المستوى الإقليمي، ونموذج أو مثال ملهم لدول المنطقة في الإصلاحات السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية، ودعم التعاون الأمني بين دول

المنطقة وتطوير مفهوم الأمن المشترك. لكن استمرارية الدور الإقليمي التركي وقدرته على التطور تظل مرتهنة بالعوامل الحاكمة له، والضغوط التي يواجهها وكيفية معالجته لها، لاسيما مع صعوبة الحفاظ على الصيغ التوافقية التي تطرحها حكومة العدالة بين سعيها لتحقيق مصالحها الوطنية من جهة، ودرها كحليف للولايات المتحدة والغرب من جهة ثانية، والترويج لدورها كفاعل إقليمي يسعى لتحقيق الإستقرار ومصالح المنطقة ككل من جهة ثالثة، مع تأكيد عدم التعارض بين هذه الأبعاد وتكاملها مع بعضها البعض.(معوض،28:2011)

لقد ظلت تركيا وفق توجهاتها لحل خلافاتها الجوارية مع دول الجوار، تتعامل بعقلية لعب الدور الأول والأهم إقليمياً خاصة في ما يتعلق بمواضيع الحدود والنفط والمياه. أما الأول فجدير بالذكر أن الحدود التركية التي رسمت مع العراق وسوريا حدود وضعتها مصالح خارجية كانت تركيا طرفاً فيها حيناً وغيبت عنها أحياناً. لكن ما يجب ملاحظته في هذا السياق بينما كانت تركيا طرفاً أساسياً في التوقيع على إنتماء الموصل إلى "جغرافيتها الطبيعية"(والموصل موضوع النزاع هي الولاية لا المدينة فولاية الموصل تشمل الموصل ودهوك، وكركوك، وأربيل، والسليمانية)، أما "النفط" فإن الأمر يرتبط أيضاً بمسألة الموصل الولاية ولذا فإن تركيا تدعو الى إقامة دولة عراقية بصيغة مناسبة ذات هوية وفق التطورات التالية:

1.عربية تشمل وسط العراق وجنوبة.

2.كردية في الشمال الشرقي.

3.تركمانية وتشمل الموصل وكركوك(علماً بأن التركمان لا يمثلون أكثر من 10% من سكان المدينتين).

ومن ضمن تداعيات قضية الموصل أيضاً أنها خلقت نزاعاً تركياً بريطانياً.إذ طالبت بريطانيا تركيا بالولاية لتكون ضمن العراق الواقع تحت انتدابها لما فيها من آبار نفط إذ أخذ الأتراك يلعبون بورقة الأكراد في شمال العراق، وهددت بريطانيا بانها ستعيد النظر في اتفاقية سيفر المتعلقة بالاكراد والأرمن وانتهى الامر بعد عدة مداولات ثنائية ودولية الى مصادقة الجمهورية التركية على معاهدة تركية–بريطانية–عراقية تم وفقا لها القبول بخط بروكسل خطا للحدود بين العراق وتركيا الذي يضم الموصل إلى العراق. وبعد طول هذه الفترة وعمق هذه الاجراءات ستظل قضية الإجزاء المقتطعة من سوريا والتي أضيفت إلى تركيا من جهة والوجود التركي المستديم في شمال العراق من جهة ثانية، وتلميح أنقرة للوصول الى مناطق كركوك والموصل (النفطية) من جهة ثالثة قضايا ساخنة في العلاقات العربية التركية رغم كل

الجهود التي تبذل لإخمادها. فتركيا من جانبها تحرص على عدم اثارتها على أي مستوى وتشير إلى أنها قضايا:(الحضرمي، 2010: 439).

1. إما غير موجودة أو في اعتبار المنتهية(الاسكندرونة)

2.أو أنها غير واردة في الاستراتيجية التركية بشكل واضح ومباشر على الأقل(الموصل وكركوك).

ثانياً: مجالات الاختلاف

تأثرت العلاقات العربية التركية إلى حد كبير بمجموعة من العوامل والمتغيرات التي أثرت بشكل سلبي على تطور العلاقات بين الجانبين ومن أهمها:

أولاً: الإندفاع التركي نحو أوروبا

كرس دستور 1924م مفاهيم لمسائل الديمقراطية والعلمانية والاقتصادية الليبرالية والتعددية السياسية. والواقع أن سياسة التغريب هذه قد بدأت في تركيا منذ عهد التنظيمات السرية(1839م)، ثم جاء كمال أتاتورك فعزز ذلك وقننه، والتزمت تركيا بالاتفاقيات والمواثيق التي وقعت بين عامي(1948–1952م) وفي مقدمتها الانضمام إلى حلف شمال الاطلسي والمجلس الاوروبي ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية وإتفاقية الجات وغير ذلك.

استمرت تركيا في محاولات التغريب وقد أثار ذلك حجماً كبيراً من التساؤلات في دول الجوار الجغرافي العربي وفي دول الجوار الديني، حول الهوية التركية وأبعاد استراتيجيتها في الحد النهائي. فتركيا تحاول بشتى الطرق والوسائل ولوج المجموعة الأوروبية، وتنطلق في ذلك من فك ارتباطها الجغرافي والتخلص من التزامها التاريخي والحضاري والثقافي والديني، فعملت جاهدة على احداث تغيير في الفكر التركي يعتمد على رفض تطابق الماضي العثماني بالماضي الإسلامي. والبدء بانشاء تركيا جديدة لا علاقة لها بالامبراطورية العثمانية أو بتاريخها أو بماضيها الإسلامي.(الحضرمي، 2010: 445).

لقد خلقت حرب الخليج الثانية على الأرض حقائق جديدة في العلاقات العربية التركية لعل من أهمها:

1.إعادة النظر بشكل كلي في مفهوم دول الجوار سواءً من الجانب العربي أو التركي.

2.تغيراً واضحاً في ثوابت السياسة الخارجية التركية.

3. تزايد أهمية البعد الاقتصادي في العلاقات التركية–العربية.

4.استمرار تركيا في توطيد علاقاتها مع الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية.

5.زيادة فاعلية التيار الإسلامي على الساحة التركية مما أثر بشكل إيجابي على علاقاتها الإقليمية والدولية.

6. تغيير الدور التركي سواء في الاستراتيجية الأمريكية أوالأوروبية.

ثانياً: القضية الكردية

إن السبب الرئيسي لقيام تركيا بالاعتداء والتدخل في الأراضي العراقية كان نتيجة للتهديد الذي تعرضت له تركيا فبعد حرب الخليج الثانية دبت الفوضى السياسية والسيادية في شمال العراق. وأصبحت مجالاً للتدخلات الإيرانية والسورية والتوجه الكردي نحو الإنفصال.

يتشابه المنطق التركي بما يجري في الجنوب اللبناني، حيث أقامت إسرائيل منطقة أمنية تحت حجة المحافظة على أمن شمالها والجليل الاعلى. إلا أن الطرح التركي لإقامة حزام أمني داخل العراق يهدف الى أن يكون قرار الأمن والاستقرار في المنطقة بيد تركيا وأن يكون ورقة رابحة وضاغطة تستعملها تركيا ضد أي من الأطراف الكردية المتصارعة أو الدول التي تّعدها تركيا مصدراً للإرهاب، وأن تسهل عملية الوصول إلى منابع النفط في الشمال العراقي. وبالرغم من نفي المسؤولين الأتراك هذه الفكرة، أو التراجع عنها إلا أن إمكانية إقامتها لا تزال واردة، مع ما ترتبه من إستحقاقات سلبية وخطيرة على أنقرة من ذلك:

1.ضرورة وجود قوات تركية بشكل دائم في العراق وهذا أمر مكلف مادياً ومعنوياً داخلياً وخارجياً.

2.ستعد هذه القوات عربياً ودولياً قوات احتلال مما يهز صورة تركيا إقليمياً ودولياً خاصة وأنها لا تزال تعاني من آثار احتلالها الجزء الشمالي من جزيرة قبرص.

3.أن ذلك سيجمع الكثير من الاعداء حول تركيا، وسيتعاونون على مقاومتها.

4.سيوسع هذا الوضع الحدود التركية مع كل من إيران وسوريا، وهذا ما ترفضه هذه البلدان.

5.سيبدأ العالم العربي بالتعامل مع المنطقة كما يجري في الجنوب لبنان.

ثالثا: قضية المياه

إن قضية المياه بين تركيا والعرب تطرح بوصفها قضية خلافية، حتى أن طرح التعاون فيها يقع في دائرة الشك والريبة من النوايا السياسية للجانب التركي، فتركيا تسعى لاستعمال الموارد المائية المتوافرة لديها كعنصر من عناصر قوتها، ومن هنا جاءت

الضغوطات على سوريا والعراق وتنسيقها مع اسرائيل بخصوص تزويدها والمنطقة بالمياه من المصادر التركية، ويرى الجانب العربي أن الطرح التركي لقضية التعاون الإقليمي في مجال المياه يحمل في طياته نوعا من التطبيع المائي الذي يسعى الى إسقاط الحقوق العربية في مياه الأنهر المنحدرة إلى الجنوب وإلى تكريس السيادة التركية المطلقة.(الحضرمي،447:2010)

ويخلص الباحث إلى أن العلاقات السياسية التركية والدول العربية شهدت تحسناً كبيراً في السنوات القليلة الماضية، ولكن بدون أن يرقى هذا التحسن إلى المستوى المأمول من الطرفين العربي والتركي. والمثال على ذلك عدم وجود أطر مؤسسية تجمع تركيا بالدول العربية سوى حيازة تركيا لصفة المراقب في الجامعة العربية وهو إنجاز هام، ولكنه مع ذلك لا يعكس المرتجى من العلاقات العربية – التركية، وقد مثل فوز حزب العدالة والتنمية في الانتخابات البرلمانية عام 2002 بهويته الواضحة نقطة تحول كبيرة في سياسة تركيا حول المنطقة، فإن السياسات الإقليمية للدول تنبني على ركائز معلومات مثل : التحالفات الدولية والموقع الجغرافي والإمكانات البشرية والاقتصادية، ولا تقتصر على ذلك فقط، إذ تلعب الروابط التاريخية دورها في رسم سياسات الدول، كما أن (مسألة الهوية) وهي مدركات الدولة لنفسها في مواجهة محيطها الجغرافي تعد من أهم العوامل في رسم السياسة الإقليمية للدول الوطنية.

إن تحليل معطيات العلاقات العربية التركية خلال هذه الفترة يشير إلى ما شهدته هذه العلاقات من تطور في مختلف الأصعدة نتيجة لمجموعة من المتغيرات الداخلية والخارجية التي أثرت على توجهات تركيا نحو تطوير علاقاتها مع الدول العربية، في ظل الروابط التاريخية والجغرافية التي تجمع بين الجانبين واستطاع الجانب التركي من خلال حزب العدالة والتنمية وإستغلالها وإستثمارها للوصول إلى مراحل متقدمة تعبر عنها المعطيات السياسية والاقتصادية والمواقف التركية من القضايا العربية بعد عام 2002 إذ يمكن أن تعد ما شهدته العلاقات العربية التركية من تطورات بعد عام 2002 تحولات استراتيجية تتجاوز مرحلة التعاون التقليدي إلى مراحل أكثر تقدماً، وهذا ما سيتم تناوله في الفصل الرابع.

الفصل الرابع

التحول الاستراتيجي في العلاقات العربية التركية بعد 2002

شهدت العلاقات العربية التركية تطورات مهمة على مختلف المستويات بعد عام 2002 على الرغم مما مرت به من مراحل ضعف على كافة المستويات ، إذ حاول حزب العدالة والتنمية أن يعمل على توطيد علاقاته على المستوى الإقليمي للخروج من النظرة السلبية لتركيا كقوة معادية للعرب كما كانت خلال الحرب الباردة. ولا شك أيضاً أن الانتماءات الإسلامية لحزب العدالة والتنمية لعبت دوراً مهماً في تعزيز هذه العلاقات والتوجه شرقاً مع استمرار وضع الاتحاد الأوروبيالعراقيل أمام إستئناف المفاوضات بينه وبين تركيا، ولا سيما في ما يتعلق بالمسألة القبرصية. إن هذا لا يعني أن الباب الاوروبي قد أغلق أمام تركيا أو أن تركيا تخلت عن هدف الانضمام الى الاتحاد لكنها مسيرة تبدو طويلة ومعقدة، ليس من أفق واضحاً أمامها في المستقبل المنظور. لكن حتى لو طرأ تطور إيجابي على المسار الاوروبي فإن تركيا لن تتخلى عن توجهاتها الشرقية الجديدة نظراً لما توفره من مكاسب للمصالح الوطنية التركية ولما حققته بالفعل من تعاظم دورها ونفوذها الذي سيشكل عنصر دعم لموقعها في مفاوضات العضوية الأوروبية.(نور الدين، 6:2010)

ويمكن إدراك هذه التحولات من خلال المواقف التركية تجاه القضايا العربية ولا سيما القضية الفلسطينية، ورفع مستوى التنسيق والتعاون مع العراق وسوريا، وللوقوف على التحولات في العلاقات العربية التركية سوف يتم تناولها من خلال المباحث التالية :

المبحث الاول : التحول في العلاقات العربية التركية بعد 2002

المبحث الثاني : العلاقات السياسية العربية والتركية في ظل حزب العدالة والتنمية

المبحث الثالث: العلاقات الاقتصادية التركية العربية بعد 2002

المبحث الرابع : العلاقات العربية التركية ومستقبلها بعد الثورات العربية

المبحث الاول : التحول في العلاقات العربية التركية بعد 2002

جسد وصول حزب "العدالة والتنمية" إلى السلطة فى تركيا لحظة تاريخية، تبلورت فيها رؤية قطاعات واسعة من رجال الأعمال الجدد من المستوى المتوسط والصغير، يتحدرون من الأناضول فى شرق تركيا، وهؤلاء ذوو ميول وطنية محافظة ولهم مصلحة مادية فى الانفتاح على الشرق الأوسط لتسويق منتجاتهم ذات القدرة التنافسية الضعيفة فى الغرب، على العكس من الشركات التجارية التركية الكبرى المتمركزة فى الغرب التركي مثل صابانجى وكوش –أصحاب المصلحة فى تغليب الارتباط بالغرب المتطور خدمة لمصالحهما الاقتصادية. (اللباد، 7:2011)

تمثل طبقة رجال الأعمال الجدد القوة الاجتماعية الدافعة لحزب "العدالة والتنمية" الذى يسعى لإشراكها كي تلعب دوراً أكبر فى الاقتصاد والسياسية التركية، إلى جانب طبقة كبار الاقتصاديين الأتراك التقليديين ذوي الميول العلمانية على النمط الأتاتوركي، وبالتالى تعديل التوازنات الداخلية التركية من القاعدة إلى القمة وبطريقة تراكمية. ويعنى ذلك أن الحراك الدائر فى تركيا للعمل على توجيه دفة السياسة الداخلية يتكون فى جوهره على مكون اقتصادى اجتماعي متناسق، فى حين يظهر على السطح فقط أن المكون السياسى الأيديولوجي هو المحرك الوحيد للتجاذب الداخلي فى تركيا. تتخوف المؤسسة العسكرية مما يسمى "العثمانية الجديدة" لأن "استعمال القوة الناعمة التركية فى الشرق الأوسط من شأنه تهديد الهوية الكمالية العلمانية فى تركيا" ، ولكن المفارقة تكمن فى أن حزب "العدالة والتنمية" ينتهج توازناً دقيقاً فى سياسته بالداخل تجاه منافسيه المحليين محاولاً بناء توافقات داخلية واسعة، على الرغم من أن "بناء التوافقات لم يكن أبداً سهلاً فى تركيا" . (اللباد، 12:2011)

ولتناول واقع وتطور العلاقات العربية التركية في مرحلة حكم حزب العدالة والتنمية سيتم تقسيم المبحث إلى المطالب التالية :

المطلب الاول : التوجهات الخارجية لحزب العدالة والتنمية تجاه المنطقة العربية

المطلب الثاني : رؤية حزب العدالة والتنمية للدور التركي في النظام الإقليمي العربي

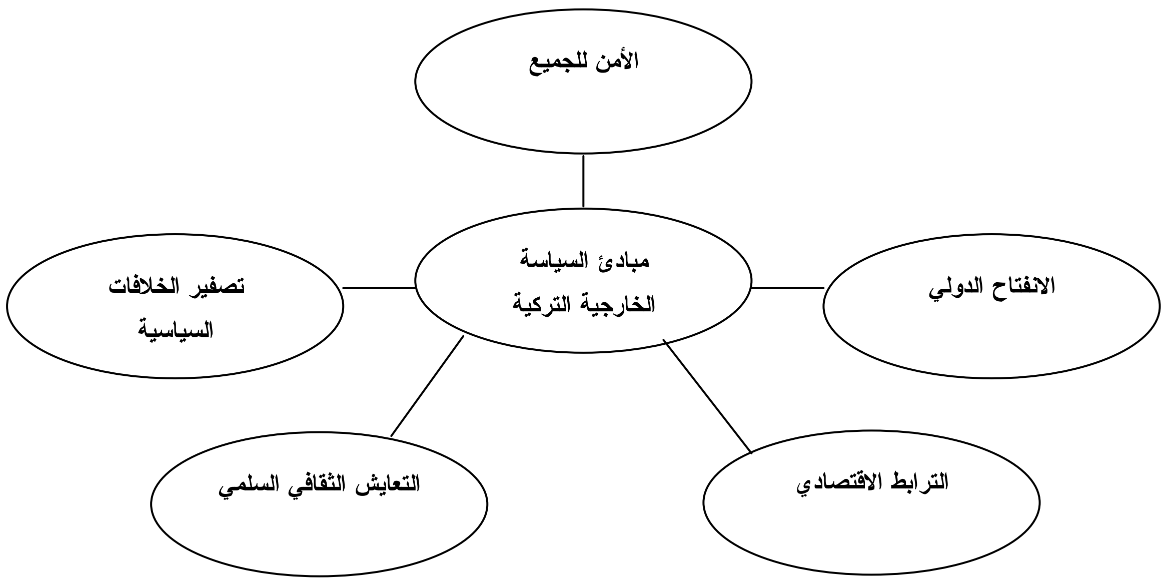
المطلب الثالث : العوامل والمتغيرات التي أثرت على الدور التركي في المنطقة العربية

المطلب الاول : التوجهات الخارجية لحزب العدالة والتنمية تجاه المنطقة العربية

يجد التوازن التراكمى الدقيق فى سياسة تركيا الداخلية امتداده فى سياسة تركيا الإقليمية وخصوصاً على الصعيد العربي، حيث تدير تركيا سياستها بطريقة مركبة تجاه الأركان الثلاث للقوة فى الشرق الأوسط: إيران وإسرائيل ودول "الاعتدال العربى". ومثلما لتركيا مصالح وقواسم مشتركة مع الأطراف الثلاث، فلها أيضاً أهداف لا تتفق بالضرورة مع كل من هذه الأركان الثلاث، وهو أمر مشروع فى السياسة الإقليمية، وتشهد الديناميات المتحكمة فى علاقات تركيا بهذه الأطراف على براعة تركية فى قراءة المعطيات ومن ثم تحييد التناقضات والخروج بأفضل النتائج الممكنة من منظور المصالح الوطنية التركية. (اللباد،6:2011)

تبنى السياسات الإقليمية للدول على عدة ركائز معروفة مثل: التحالفات الدولية والموقع الجغرافي والإمكانات البشرية والاقتصادية، ولا تقتصر على ذلك فقط، إذ تلعب الروابط التاريخية دورها في رسم سياسات الدول، كما أن "مسألة الهوية" وهي مدركات الدولة لنفسها في مواجهة محيطها الجغرافي، تعد من أهم العوامل في رسم السياسة الإقليمية للدول، وتعد أزمة الهوية التي يعيشها المجتمع التركي ناتجة عن عدم الانسجام بين المعطيات التاريخية والثقافية والجغرافية والواقع السياسي والثقافي والقانوني الذي يفرض على المجتمع. (اللباد، 15:2011)

والرسم التالي يوضح المبادئ الأساسية للسياسة الخارجية التركية:



المصدر: تلي، عبد المالك (2010) نظرية الدور، نقلا عن الرابط الالكتروني: www .maktoob.tllibdelmalek .

فرغم أن حزب العدالة والتنمية لا يعلن أو لا يسمح له بأن يشير إلى توجهاته الإسلامية، إلا أن الهوية الإسلامية تتمثل في فكر أعضاء الحزب وسلوكياتهم، وجذورهم الحزبية التي تعود إلى حزب الرفاه وهذا لا يترك مجالاً للشك بأن الشعب التركي قد إختار الحزب الذي يمثل الهوية الإسلامية ولو لم يعلن عنها بشكل يؤثر في توازن العلاقات التركية مع الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي من جهة، وعلاقاتها مع العالم العربي والإسلامي من جهة أخرى، فقد شهدت فترة تسلم حزب العدالة والتنمية مواقف إيجابية ومصيرية من قضايا العالم العربي والإسلامي، ساهمت في تغيير الصورة السلبية لتركيا على الصعيد السياسي في القرن الماضي، كما حاولت تركيا في هذه الفترة أن تقوم بدور فاعل ونشيط في مقاربة القضايا الإقليمية وقضايا العالم الإسلامي والأوروبي .

وحدها الظروف التاريخية التى ترافقت مع تأسيس الجمهورية التركية على يدي مصطفى كمال آتاتورك (أبو الأتراك) تستطيع تقديم تفسير منطقي للواقع التركي السياسى في بداية القرن العشرين، وإرهاصات هذه الظروف ظهرت في فترة تفكك الدولة العثمانية، وما أعقبها مباشرة من فرض اتفاقية سيفر عام 1920، تلك المعاهدة التي ارتأت قيام دولة للأرمن في شرق تركيا وحكماً ذاتياً بصلاحيات واسعة للأكراد جنوبي الأناضول، في ظل احتلال اليونان وفرنسا وإنجلترا لكامل الغرب التركي وجاءت الفرصة التاريخية المتمثلة في الجمهورية الكمالية وإتفاقية لوزان عام 1923، التي ألغت عملياً اتفاقية سيفر وثبتت الجمهورية التركية في حدودها الحالية. وبفضل الظروف التاريخية التي سبقت ورافقت قيام الجمهورية تم إعلان الجيش رديفاً للدولة التركية وحارساً على مكتسباتها ووصياً على نظامها السياسي، في حين ترسخت العلمانية هدفاً أعلى للدولة التركية لا يمكن المساس به.

ولكن الشرق الأوسط لم يكن مركز الدائرة الاعتيادية التي تدور عليها السياسات الإقليمية التركية، إلا أنه وفي ظل تعثر مفاوضات الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي بسبب خشية أوروبا من "هوية تركيا الإسلامية"، والتغييرات الاستراتيجية عميقة الأثر في تركيا بوصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة 2002، وفي المنطقة منذ حرب احتلال العراق عام 2003، أصبح الانخراط التركي في الإقليم ضرورة استراتيجية للحفاظ على مصالح الدولة التركية. (اللباد،6:2005)

خلال السنوات العشر الأخيرة منذ تسلم حزب العدالة والتنمية السلطة انتقلت العلاقات العربية التركية من حالة التوتر إلى حالة التقارب التي تطرح احتمال المشاركة الاستراتيجية بين العرب والأتراك، وزاد ذلك التقارب مع وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم فى تركيا سنة 2002.(سليم،6:2011)

وبناء عليه توجد العديد من العناصر يمكن الاستناد إليها في بناء علاقات استراتيجية عربية – تركية، يضاف الى ذلك وجود عناصر أخرى يمكن ان تعطل تلك العلاقات، ويطرح ذلك قضية الأسس اللازمة لتحويل العناصر الإيجابية إلى مكونات تتفادى الأثر السلبي للعناصر المعطلة، ولعل الأساس الأول لبناء العلاقات الاستراتيجية العربية التركية هو أن تنشأ تلك العلاقات على أساس شبكة مصالح متبادلة فهناك مصالح تركية مهمة في مجال عضوية الاتحاد الأوروبي، وإمدادات الطاقة ، والقضية القبرصية والكردية، ومصالح عربية في مجال حل الصراع العربي الإسرائيلي، وأمن الخليج العربي، كما أن هناك مصالح مشتركة في ما يتعلق بالقضية الكردية وقضية التنمية، ومن المهم التوصل إلى تحديد القضايا التي يتفق على العمل فيها معاً وحدود هذا العمل، وأولوياتها، والقضايا المختلف عليها، والحفاظ على الاختلاف عند حده الأدنى، وأن قضية الطاقة هي من أهم القضايا التي يمكن البدء بها.

من المهم أن تتحول شبكة المصالح إلى بلورة أطر مؤسسية، ولا يقصد بتلك الأطر مؤسسات تنظيمية معقدة، ولكن بناء جهاز إداري فعال يشرف على متابعة تنفيذ ما اتفق عليه، وهناك بالفعل عدد من المؤسسات العربية – التركية التي يمكن الاستفادة منها ، ففي تموز 2008، وقعت تركيا مع العراق على اتفاقية تعاون استراتيجي، وفي أيلول 2009، أنشأت تركيا وسورية "مجلس التعاون الاستراتيجي العالي المستوى"، كما وقعت تركيا مذكرة تفاهم استراتيجية سياسية ودفاعية، واقتصادية مع أقطار مجلس التعاون الخليجي، وقال وزير الخارجية التركية في 13 تشرين الأول 2009، إن هذا المجلس "نموذج ورسالة موجهة إلى دول المنطقة".(اللباد،9:2005)

كما وقعت تركيا في 2 تشرين الثاني 2007، على اتفاق مع عدد من الأقطار العربية التي شاركت في اجتماعات دول الجوار يقضي بممارسة تلك العلاقات وبناء "منتدى عربي– تركي"، ومن الممكن أن يدرس الطرفان نموذج منتدى التعاون العربي – الصيني، الذي وقعته الصين مع جامعة الدول العربية عام 2004، للاستفادة من خبراته المؤسسية ، وفي كل الحالات فإن الجامعة العربية ينبغي أن تكون ممثلاً لكل الدول العربية في المنتدى المقترح، فذلك من شأنه تقوية الجامعة من ناحية، وتسهيل الإتصال بينها وبين الدول العربية، بالإضافة إلى استماع تركيا إلى صوت عربي واحد. (الصافي، 17:2011)

ويرى الباحث أن تركيا في ظل حزب العدالة والتنمية قد استطاعت اللعب لتحقيق أكبر قدر من المكتسبات سواء على المستوى الداخلي المتمثل بالصراع مع القوى العلمانية والعسكر، وخارجياً ممثلاً بالولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا الغربية، مروراً بالدائرة الثالثة

التي تتمثل بالعالم العربي في إطار العلاقات الثقافية والمصلحية التي اتخذتها ورقة ضغط على الاتحاد الأوروبي للحصول على العضوية الكاملة في الاتحاد والعودة لعثمانية الدولة.

المطلب الثاني : رؤية حزب العدالة والتنمية للدور التركي في النظام الإقليمي العربي

أدت المقاربات البراجماتية التي أوجبتها الحاجة إلى الدعم الدبلوماسي المتبادل بين تركيا والعرب إلى إخراج العوائق التاريخية السيكولوجية من الحسابات واتجهت العلاقات التركية العربية نحو التحسن في السبعينيات، وفي بدايات عقد الثمانينيات أخذت تلك العلاقات في بناء مجالات مصالح مشتركة من خلال روابط اقتصادية مكثفة كان من نتاجها قيام مشروعات، مثل خط أنابيب كركوك يومورتالك الذي قرب بين تركيا والعراق. كما تبنت تركيا عدداً من السياسات الإقليمية مثل تبني سياسة عدم إنحياز فعال تجاه الحرب الإيرانية العراقية ومساندة مصر في العودة إلى المنطقة وإقامة إرتباطات أمنية مع استبعادها منها بسبب معاهدة كامب ديفيد إضافة إلى إقامة إرتباطات أمنية مع المملكة العربية السعودية ودول الخليج الأخرى التي كانت عرضة للتهديد الأمني وتعد هذه السياسات الإقليمية بمثابة ميلاد لسياسة تركية في المنطقة بعد إنسحابها منها في الحرب العالمية الأولى. (أوغلو،430:2011)

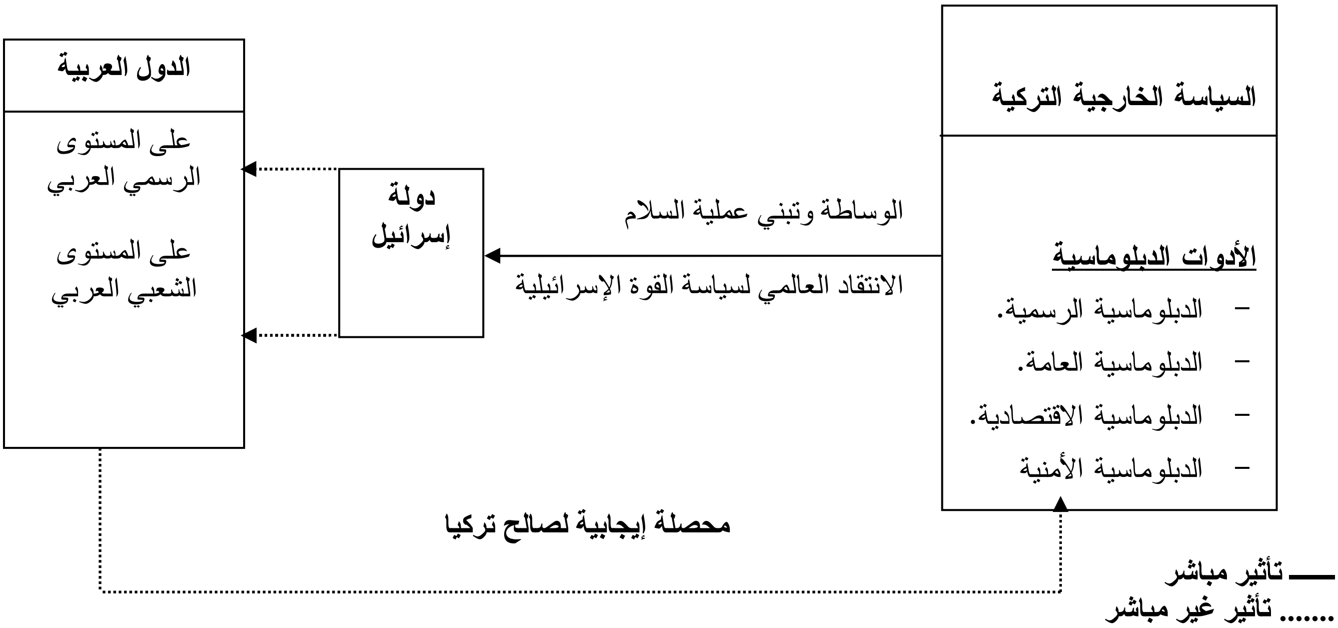
شهدت منطقة الشرق الأوسط ثلاثة تطورات مهمة أدت إلى تغير التوجه التركي نحو المنطقة العربية تمثلت بإنتهاء الحرب الإيرانية العراقية ونشوب حرب الخليج الثانية، وعملية السلام في المنطقة وقد أدت الهدنة التي عقدت بين إيران والعراق ودعمتها تركيا كخطوة مهمة من أجل تحقيق السلام في المنطقة، فالعراق لم يستطع أن يحقق نجاحاً عسكرياً جاداً ضد إيران إلا أنه أصبح في نهاية تلك الحرب التي خاضها بدعم مالي من الدول العربية ودعم تسليحي من القوى العالمية المعادية لإيران، يمتلك مخزوناً من السلاح يمكنه من التأثير على التوازنات سواء داخل المنطقة العربية أو التوازنات الإقليمية بشكل عام وإذ أدى ذلك الخلل وميل ميزان القوة لصالح العراق إلى إزعاج دول مثل المملكة العربية السعودية ومصر وسوريا، كانت تنظر إلى العراق في حربة الطويلة ضد إيران باعتبار درعاً واقياً للعالم العربي فقد دفع تركيا أيضاً إلى البحث عن توازن إقليمي جديد بعد أن شعرت بالعزله من جراء الفراغ الذي ظهر على حدودها بسبب الحرب وعندما نجمع بين تصاعد مشكلة المياه وتفاقم التهديدات في الجنوب التركي خلال تلك الفترة مع التغير الذي جرى داخل دول المعسكر الشرقي نجد أن اهتمامات تركيا تحولت من الشمال إلى الجنوب، وهو اهتمام أخذ في التصاعد الملحوظ نتيجة الممارسات الإرهابية لحزب العمال الكردستاني في شمال العراق. (أوغلو،5:2010)

كما أثرت عملية السلام في الشرق الأوسط التي بدأت في ظل هذه الأجواء تأثيراً سلبياً على العلاقات التركية العربية فلم تتبوأ تركيا موقعاً في عملية السلام ولم تدعَ بصفتها عضواً فاعلاً إلى اجتماعات عملية السلام المتعلقة بالمجال الاقتصادي مما تسبب في ضعف تأثير تركيا في المنطقة.(صالح، 2006: 116-120)

اكتسبت علاقة تركيا مع إسرائيل بعداً استراتيجياً بتخطيها للسمة التكتيكية المحدودة التي كانت تعلنها القيادة التركية مما ساهم في تدهور العلاقات الثنائية بين تركيا ودول عربية مثل سوريا والعراق في موازاة تطوّر علاقتها مع إسرائيل، وكان من شأن ذلك حشد العالم العربي كله ضد تركيا في عقد التسعينات وهو ما يعني بالأحرى إقصاء تركيا عن المنطقة إقصاءً فعلياً كما حدث مع مصر بسبب معاهدة كامب ديفيد وكذلك العراق الذي عاش حالة من العزلة التامة في المنطقة بعد حرب الخليج وتبرز هنا مخاطر سياسات بعض الدول التي لا تأخذ بعين الاعتبار توازن القوى في المنطقة أو تكون غير قادرة على إحداث عمليات إستقطاب لقوى مؤثر تستطيع أن تأخذ بعداً دولياً لتتمكن من الخروج من هذه اللعبة محققة لأكبر قدر من مصالحها وهذا ما استطاعت تركيا القيام به في حرب الخليج الثانية والثالثة والآن من خلال مواقفها من الثورات العربية الذي أكسب تركيا بعداً شعبياً ورسمياً مما يشير إلى قدرة تركيا ممثل بحزب العدالة على تفعيل نظرية العمق الاستراتيجي في علاقاتها مع الدول العربية.

ويبين الرسم التالي تأثير العلاقات الإسرائيلية التركية على علاقات تركيا مع العالم العربي، سواء على المستوى الرسمي أو الشعبي وقد أستطاعت إستثمار تحالفها مع إسرائيل للضغط على بعض الدول العربية لتحقيق مصالح سياسية واقتصادية.

<u>**السياسة الخارجية التركية والعامل الإسرائيلي في العلاقات التركية العربية**</u>



رسم بياني رقم 2: العامل الإسرائيلي في العلاقات التركية العربية

المصدر: صالح، جهاد (2006) **تركيا ومسألة الانضمام إلى الاتحاد الاوروبي**، تقرير منشور على الموقع، www.efrin.net

عند النظر في الرسم البياني رقم (2) يتبين أن تركيا تلعب دوراً سياسياً في التوسط بين الدول العربية وإسرائيل بناء على الجيوسياسية التركية، وهو عبارة عن وظيفة تقوم بها الحكومة التركية تجاه عمليات التنمية والسلام الدولي، بما يحقق مصالحها في إطار التوازن والعمل بين الفاعلين الدوليين في النظام الدولي.(أحمد،29:2000)

يمتلك الحزب رؤية جديدة في مجال السياسية الخارجية تساعد تركيا على أداء دور جديد في محيطها الإقليمي يختلف عن الأدوار التي قامت بها سابقاً إلا أن هذه الرؤية ليست رؤية أيديولوجية، بل رؤية موضوعية واقعية تقوم على التخطيط الاستراتيجي طويل المدى لتعظيم الاستفادة من قدرات تركيا وتتسم هذه الرؤية وفقاً للنشاط والدينامية والحسم والحسابات والطابع التعددي حيث ذكر رجب طيب أردوغان في خطاب له في 2004 أن التغيير ضرورة لمواكبة الطابع المتغير للعالم وهو ما يفسر إعطاء الحكومة الأولوية لرؤية جديدة في السياسة الخارجية من أجل نقل تركيا إلى المستقبل وتحويلها إلى قوة عالمية مؤثرة، وفي السياق نفسه يؤكد أحمد داوود أوغلو وزير الخارجية التركي والمنظر الأساسي للرؤية التركية الجديدة، أن العقد الذي أعقب الحرب الباردة مثل عقداً ضائعاً بالنسبة لتركيا، حيث لم تتبنّ الأخيرة تصوراً متكاملاً، مكتفية بسياسة ردود الأفعال أو الاستجابة للأزمات، وعلى هذا

الأساس تتمحور الرؤية التركية في ضرورة امتلاك تركيا سياسية خارجية موجهة لكل منطقة، مع التكامل بين أبعاد هذه السياسة ومناطقها. (معوض،6:2006).

تقوم السياسة الخارجية لحكومة العدالة والتنمية على ما يعرف بمفهوم العمق الاستراتيجي والسياسة المتعددة الأبعاد التي تفترض رؤية تركيا لذاتها باعتبارها دولة مركزية، ويلخص وزير الخارجية التركي داوود أوغلو أهداف هذه السياسة الجديدة في:(معوض، 9:2006).

1. السعي لخفض المشكلات مع دول الجوار إلى نقطة الصفر (أي مع اليونان وسوريا وإيران، وقبرص، وأرمينيا، وغيرها).

2. الاهتمام بمناطق الأزمات خارج دائرة الجوار إلى نقطة الصفر (أي تنشيط الدور التركي في أزمات لبنان، الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، وأزمات القوقاز وغيرهم).

3. تعزيز علاقات تركيا مع شركائها العالميين على نحو أكثر توازناً (الاتحاد الأوروبي، الولايات المتحدة، روسيا، والتحالفات والمنظمات الدولية متعددة الأطراف).

4. تعزيز مكانة تركيا فعلاً عالمياً يمتلك مصادر متعددة للقوة الرخوة (القوة الدبلوماسية والاقتصادية).

وبالنسبة للسياسة التركية تجاه الشرق الأوسط تحديداً يشير أوغلو إلى وجود أربعة مبادئ أساسية تشكل الرؤية التركية تجاهه، وهي(معوض، 8:2006):

1. ضرورة تحقيق الأمن المشترك للجميع بحيث يساوي الأمن الحقيقي للفلسطينيين أمن الاسرائيلين، وأمن الشيعة العراقيين يجب أن يتساوى مع أمن السنة العراقيين، وأمن المسيحي اللبناني ينبغي أن يساوي أمن الشيعي أو السني اللبناني، وأمن العرب يجب أن يساوي أمن الأتراك أو الأكراد أو أي طرف آخر.

2. تغليب الحوار وتفعيل آليات الدبلوماسية التفاوضية أدوات لحل النزاعات والصراعات في المنطقة إذ قامت تركيا بدور الوسيط في كثير من قضايا المنطقة ومنها الصراع العربي الإسرائيلي.

3. تعزيز الاعتماد المتبادل بين اقتصاديات المنطقة وذلك من خلال مستويات التبادل التجاري بين تركيا والدول العربية ومنها مشروع تركيا لمبادلة المياه بالنفط.

4. الحفاظ على وحدة الكيانات القائمة، ورفض التدخل الخارجي في الشؤون الداخلية للدول، ومنها رفض التدخل الغربي في قضية الأكراد في العراق.

ويخلص الباحث إلى أن تركيا في ظل حزب العدالة والتنمية قد استطاعت أن تلعب دوراً مؤثراً على الصعيد الدولي والإقليمي من خلال الرؤية التي يمتلكها الحزب على المستوى السياسي والاقتصادي وإدراكه لأبعاد تطور علاقاته مع الدول العربية وإنعكاسها على الأمن القومي التركي وتفعيل مكانتها في النظام الدولي.

المطلب الثالث : العوامل والمتغيرات التي أثرت على الدور التركي في المنطقة العربية

حتى تمكن تركيا بزعامة حزب العدالة والتنمية من الإنفتاح على محيطها الإقليمي والدولي كما أشار وزير خارجيتها أحمد داوود أوغلو 2010 عليها أن تضع ضمن استراتيجيتها في سياستها الخارجية أن تتحرك ضمن دوائر ثلاث لها تأثير جيوسياسي وهي: (أوغلو، 2011: 144)

1.المناطق البرية القريبة:البلقان، والشرق الأوسط، والقوقاز.

2.الأحواض البحرية القريبة: البحر الاسود، وشرق المتوسط الخليج العربي، وبحر قزوين.

3.الاحواض القارية القريبة:أوروبا، وشمال افريقيا، وجنوب آسيا وسط وشرق آسيا.

إن تلك الاحواض التي تتشكل من أحزمة دائرية متداخلة، تشكل الأساس الجيوسياسي لاستراتيجية السياسة الخارجية التركية، وذلك من أجل تقوية وضعها في الساحة الدولية من خلال توسع ساحات التأثير الاقليمية بشكل مرحلي.ولا يمكن لتركيا التخلص من موقعها كعنصر سلبي/جانبي في النظام الدولي، ولا من خلال عملية تجديدية تستثمر التدخلات والارتباطات المتبادلة بين الاحزمة الجيوسياسية بشكل جيد، ودمج ذلك مع الثقافة السياسية للمجتمع. وفي حال واصلت الترتيبات الاستراتيجية الخاصة بمراكز القوة السياسية الاخرى، فإن تركيا ستفقد اعتبارها الموجود على الاحزمة الجيوسياسية، وستكون تابعة لوضع راهن لا تستطيع من خلاله الحفاظ حتى على وحدتها الداخلية. لذا يجب تناول الخصائص الداخلية وعلاقتها الإرتباطية المتبادله بين تلك المناطق في اطار نظري جيوسياسي جديد على أساس من المقاييس الاقتصادية والثقافية والسياسية.

يمكن تقسيم أسباب تغير الدور التركي في المنطقة إلى الأسباب التالية:

1. **الفراغ السياسي في المنطقة العربية:** نتيجة أنهيار ما سمي بالنظام الإقليمي العربي بعد حرب الخليج الثانية ومن ثم تطورات الأحداث في المنطقة العربية إبتداءً بالحرب على العراق 2003 والحرب على لبنان 2006 والحرب على غزة 2008-2009، إضافة إلى التهديدات والتحديات التي باتت تركيا تواجهها خاصة بعد احتلال العراق (2003) ما أدى إلى تراجع

ثقة تركيا في تحالفها مع الناتو وأن الحلف يسعى لتحقيق المصالح الغربية في المنطقة بأنهم غير مكترثين بأمنها القومي في مواجهة التحديات النابعة من منطقة الشرق الأوسط والتي يمكن تلخيصها في : (بشير، 43:2009)

أ- تصاعد التحدي الكردي خاصة بعد حصول أكراد العراق على وضع شبه مستقل.

ب- تصاعد التحدي الإيراني الناتج عن احتلال العراق إخراجه من معادلة الموازن الإقليمي لإيران مما أدى إلى تزايد نفوذها في المنطقة.

وكنتيجة لذلك تدرك تركيا أن لعب دور إقليمي في المنطقة يعني المشاركة في تحديد الأجندة الإقليمية وتفعيل الدور التركي في القضايا العربية وقد برز ذلك من خلال وساطاتها بين فتح وحماس وبين سوريا وإسرائيل بهدف تفعيل الدور التركي في المنطقة.

2. **فشل السياسة الأمريكية في المنطقة** : حيث نتج عن تراجع الدور الأمريكي في المنطقة إعطاء هامش حركة للقوى الإقليمية ومنها تركيا وإيران للاستفادة منه وفي هذا الإطار تأتي التحركات التركية مع كل من إيران وسوريا ومصر والسعودية لملئ الفراغ الناتج عن محاولة الولايات المتحدة الأمريكية منح هذه الدول دوراً أقوى في المنطقة.(جوهر، 2009: 150).

3. **تعثر الجهود الخاصة بالانضمام إلى الاتحاد الأوروبي:** حيث لا تزال أوروبا المسيحية تحمل في علاقتها التركية تركة الصراع العثماني الأوروبي منذ العام 1453، حيث ترى أوروبا أنه لا مكان لتركيا في المشروع الحضاري الأوروبي لكونها مختلفة حضارياً عنها هذا من جهة، ومن جهة أخرى يتخوف الاتحاد الأوروبي من أن انضمام تركيا سيجعل للإتحاد حدود مشتركة مع منطقة الشرق الأوسط المليئة بالنزاعات (إيران العراق وسوريا) يدمجه في سياساتها، وبالمقابل تدرك تركيا أن دورها المتزايد في المنطقة سيؤدي إلى تحسين كبير في صورة تركيا لدى الاتحاد الأوروبي إذ إنها ستكون صمام الأمان لدول منطقة الشرق الأوسط المجاور جغرافياً للإتحاد الأوروبي.

إن الرفض الأوروبي لانضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي يعد واحداً من الأسباب التي دفعت أنقرة لمراجعة العديد من خياراتها حيث إزدادت قناعة الدولة التركية بأن أمنها القومي ومصالحها الاستراتيجية مرتبطة أكثر بمحيطها العربي والإسلامي الأمر الذي يدفعها لإقامة شراكة استراتيجية مع البلدان العربية والإسلامية والإفريقية أيضاً. (جوهر، 2009 :152)

4. **التكلفة السياسية للتمدد التركي في المنطقة أقل بكثير من العائد السياسي:** أن المكتسبات السياسية والاقتصادية التي يمكن أن تحصل عليها تركيا من لعب هذا الدور تكون محققة تماماً في حالة الشرق الأوسط وتكفي هنا الإشارة إلى الدور الإقليمي الإيراني والذي استثمرت فيه إيران مالياً وإيديولوجياً لبناء شبكة من التحالفات مع الدول والحركات والأحزاب السياسية لمدة ثلاثين عاماً مقارنة بين مساحات التأثير التي يملكها كل طرف وتشير بأن تركيا تتنافس مع إيران بأدوات جديدة ولكن بمدخل أقل كلفة سياسية من إيران بكثير(جفال، 13:2005).

5. **أن منطقة الشرق الوسط تمثل المجال الجغرافي الوحيد لتركيا:** تسطيع تركيا لعب دور إقليمي دون الاصطدام بقوى عالمية بالمقارنة بالقوقاز حيث النفوذ الروسي أو في ألبانيا والبوسنة حيث النفوذ الأوروبي .

6. **الصورة الايجابية لتركيا لدى الشعوب العربية:** فهنالك ترحيب غير مسبوق بهذا الدور من قطاعات واسعة من الشعب العربي بدور تركي في المنطقة لأول مرة منذ قيام الجمهورية عام1923. ووصل الأمر إلى حد الحديث عن النموذج التركي وضرورة الاستفادة من الدروس التي يقدمها مثل التداول السلمي للسلطة وإدماج التيارات الإسلامية في العملية الديمقراطية والفصل بين السلطات وتوسيع هامش المناورة في إطار سياسة التعامل مع القطب العالمي الأوحد. (اللباد، 9:2009).

يمكن تلخيص المصالح التركية الوطنية في المنطقة: (اللباد،11:2009)

- تشكل الدول العربية أولاً سوقاً ممتازاً للسلع التركية التي تحظى في المنطقة بتنافسية لا تحظى بها بالضرورة في الاسواق الأوروبية.

- تسعى تركيا للحصول على إمدادات الطاقة بأسعار تفضيلية من الدول العربية حيث أن هناك طلب متزايد على موارد الطاقة من النفط والغاز في تركيا نتيجة لتطور الاقتصاد التركي وتطور الصناعات والنمو السكاني وفي نفس الوقت تسعى تركيا لأن تصبح معبراً للنفط والبترول العربي إلى أوروبا وهذا يعزز مكانتها ودورها على الصعيد الدولي والإقليمي.

- تحاول تركيا استغلال الارث الثقافي والتاريخي المشترك للعرب والأتراك مما يسهل عليها القيام بدور إقليمي فعال وقدد عززت تركيا ذلك من خلال المؤتمرات والندوات وكذلك في استثمار المسلسلات التركية في تكوين رأي عام عربي مؤيد لتوجهات تركيا الجديدة في المنطقة.

7. كان لوصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة في تركيا أثر مباشر وحقيقي في إعادة النظر في التوجهات التركية نحو المنطقة العربية حيث كان للخلفية الإيديولوجية التي ينطلق منها حزب العدالة والتنمية دور كبير في توجيه سياسة تركيا الخارجية ويرى الحزب أن دور تركيا كدولة تابعة أصبح من الماضي ويجب أن تحتل مكانة جديدة لضمان أمنها واستقرارها لتضطلع بموجبها بدور دبلوماسي وسياسي واقتصادي فعال في منطقة كبيرة تكون فيها هي المركز من خلال استعمال القوة اللينة كنموذج داخلي يحظى بالإحترام العالمي سياسياً واقتصادياً وثقافياً (كجسر يربط بين الشرق والغرب وكأمة إسلامية ودولة علمانية ونظام سياسي ديمقراطي وكقوة اقتصادية رأسمالية) والقيام بدور أكثر فاعلية لرفع مكانة تركيا الدولية (جوهر،2009: 154).

ويخلص الباحث هنا إلى أن المصالح المشتركة بين الجانبين التركي والعربي وإستثمار حزب العدالة والتنمية لمعطيات الأحداث السياسية في المنطقة العربية، أسهما في تجاوز كثير من قضايا الخلاف في العلاقات العربية التركية والتي على رأسها قضايا الحدود والمياه والأكراد وغيرها والإنتقال بالعلاقات إلى مراحل متقدمة من التعاون المشترك في كثير من المجالات.

المبحث الثاني : العلاقات السياسية العربية والتركية في ظل حزب العدالة والتنمية

مرت العلاقات العربية التركية بمراحل من المد والجزر إذ استمرت حالة من الضعف والتراجع منذ إنهيار الدولة العثمانية وإعلان الجمهورية التركية لمبادئها العلمانية التي كانت توجهها وتسير بإتجاه تطوير علاقاتها مع أوروبا والولايات المتحدة الامريكية على حساب محيطها الإقليمي إلا أن إدراك تركيا وفهمها المعطيات والظروق الدولية والاقليمية بعد حرب الخليج الثانية وانهيار الاتحاد السوفييتي والذي تزامن مع وصول حزب العدالة والتنمية ذي التوجهات الإسلامية الامر الذي دفعها الى إعادة النظر في أولويات وأدوات سياستها الخارجية والذي عبرت عنه تركيا من خلال تطوير علاقاتها مع دول الشرق الاوسط وآسيا الوسطى بهدف حماية مصالحها وتحقيق اهدافها السياسية والاقتصادية.

منذ وصول الإسلاميين للحكم تحاول تركيا القيام بجهود دبلوماسيّة بارزة لتدعيم علاقاتها مع العالم الإسلامي والعربي، والتي أتسمت بالتوتر بسبب تنامي العلاقات الإسرائيليّة التركية، حيث قامت أنقرة بتسوية خلافاتها مع سوريا وأصبحت هي الوسيط في مفاوضات السلام بين إسرئيل وسوريا كذلك عملت على توثيق علاقاتها التجارية مع سوريا من خلال إلغاء تأشيرات الدخول بين البلدين وكذلك تطوير علاقاتها مع العراق ودول الخليج العربي ودول المغرب العربي حيث ساعد على ذلك المواقف المعلنة لتركيا من تطور الاحداث في المنطقة العربية.(الربضي،3:2010)

لقد تصاعد الدور الإقليمي لتركيا في الشرق الأوسط وجاءت حرب غزة لتؤكد هذا الدور، كحلقة من حلقاته بعد رعايتها للمفاوضات السورية الإسرائيلية في العام 2008، وهي تعتمد بالأساس على التوازن، والقيام بدور الوسيط المشارك مع أطراف الصراع، فهناك شراكة تركية مع سوريا في مجالات مختلفة، مثل الطاقة والاتصالات وأيضاً الشراكة العسكرية والاقتصادية مع إسرائيل ماستمرة. كما أن مواقف تركيا السياسية، وتمتعها بميزات جغرافية، يؤهلها للأضطلاع بدور كبير في معالجة العديد من النزاعات خطيرة، التي إرتسمت منذ أوائل عام 2009 وهي: غزة، والخلاف الروسي الأوكراني على الغاز،تداعيات الملف النووي الإيراني والثورات العربية في 2011، ويمكن لتركيا على نحو مهم الإسهام في إيجاد مخرج للمسائل المتفجرة كلها (ادلر،4:2009).

ويدرك حزب العدالة والتنمية أن الولايات المتحدة الأمريكية لن تستطيع في المستقبل أن تاستمر بالهيمنة على المنطقة وقد ظهر ذلك في الحرب على ليبيا 2011، لذلك أتجهت لإعتماد استراتيجية خاصة بها في المنطقة لا تعتمد فيها إعتماداً كلياً على الولايات المتحدة الأمريكية، ولا يكون فيها أيضاً مواجهة أو عداء لأميركا حتى في إطار علاقتها مع إسرائيل.

وقد إستثمرت الاستراتيجية الأمريكية الجديدة في المنطقة وحاولت الربط بين مصالح تركيا الوطنية وتحقيق المصالح الأميركية في المنطقة التي تمتد من آسيا الوسطى والقوقاز والشرق الأوسط وحتى شرق المتوسط. وتوصف السياسة الخارجية التركية بتناغمها مع المصالح الأمريكية، إذ إن تحقيق تركيا لمصالحها في جوارها الجغرافي يعني تحقيق الولايات المتحدة لمصالحها.

أنّ الإنفتاح العربي على تركيا قد ساعد على إعادة النظر بالعلاقات العربية التركية. وقد جاءت الخطوة السّياسيّة والدبلوماسيّة العربية في تأييد وصول تركي لرئاسة الأمانة العامة لمنظمة العمل الإسلامي محاولة ناجحة نحو إعطاء تركيا دور على المستوى الإقليمي والإسلامي.

يحاول هذا المبحث تسليط الضوء على تطور العلاقات العربية التركية بعد 2002 وذلك من خلال المطالب التالية :

المطلب الاول : العلاقات العربية التركية قبل عام 2002

المطلب الثاني: السياسة الخارجية التركية تجاه المنطقة العربية في ظل حزب العدالة والتنمية

المطلب الثالث : موقف تركيا من القضية الفلسطينية بعد 2002

المطلب الرابع : العلاقات التركية العراقية والسورية

المطلب الخامس : العلاقات التركية الخليجية

المطلب الاول : العلاقات العربية التركية قبل عام 2002

إرتكزت السياسة الخارجية التركية في القرن الماضي على المبادئ التالية: الحفاظ على وحدة تركيا وحدود الجمهورية التي إستشعرت النخبة التركية العسكرية والمدنية دائما أنها محل تهديد، والتوجه الغربي، أو استمرار عملية التحضير بمعناها الغربي والعضوية التركية في حلف الناتو، وفي مجلس أوروبا، وفي اتحاد أوروبا الغربية، وفي السوق الأوروبية المشتركة، فهذه عوامل ساهمت في الحفاظ على الجمهورية وحماية حدودها، أن الجدل الذي شهدته تركيا في الثلاثينيات لم يخرج عن هذين المبدأين، وحتى عندما بدأت الشكوك التركية في مصداقية الالتزام الغربي بأمن تركيا في الستينيات، لم ينجم عن هذه الشكوك تحول جذري في السياسة الخارجية التركية، وظل الإنفتاح التركي على الاتحاد السوفياتي سابقاً في حدود الدائرة الأمنية، ولكن هذه الانعطافة لا يمكن التقليل من أهميتها، على أية حال، ولا من دورها في تبلور مبدأ السياسة الخارجية المتعددة الأبعاد الذي انتهجته حكومة العدالة والتنمية، حيث فرضت العوامل الموضوعية إعادة النظر في السياسة الخارجية التركية في منتصف الستينيات، فمنذ منتصف الثمانينيات تطورت السوق الأوروبية المشتركة من مشروع اقتصادي إلى مشروع سياسي، وأصبح على تركيا الاستجابة لمطالب أوروبية إصلاحية واسعة النطاق في بنية الدولة والمجتمع، قبل أن تتقدم بعضويتها الأوروبية. (نافع،9:2009)

مثل هذه الإصلاحات لم يكن من الممكن للطبقة العلمانية القومية التركية الحاكمة أن تستجيب لها، وهو ما أدى إلى أن تقف هذه النخبة، التي قادت سياسة التوجه غرباً طوال القرن العشرين، موقف المعارضة من الشروط الأوروبية، وما أن تحولت السوق إلى إتحاد أوروبي حتى أصبح من الواضح أنه حتى إن استجابت تركيا للمطالب الأوروبية فإن عضويتها في الاتحاد ليست مؤكدة، نظراً لمعارضة قوى أوروبية نافذة للعضوية التركية الكاملة لأسباب ثقافية ودينية، ومن ناحية أخرى، جاءت نهاية الحرب الباردة لتضعف إلى حد كبير من الموقع الاستراتيجي الذي احتلته تركيا خلال حقبة المواجهة بين القطبين (حلف الأطلسي وحلف وارسو).

بدأت تركيا منذ النصف الثاني من الستينيات، تعيد النظر في سياسة الانحياز المطلق للكتلة الغربية، تحت تأثير قيام الولايات المتحدة بسحب صواريخ جيوبتر النووية من تركيا، كجزء من الصفقة التي وضعت نهاية للأزمة الكوبية، وبفعل رسالة لندون جونسون لأنقرة في 1964، التي عبر فيها الرئيس الأميركي عن رفضه دعم الموقف التركي تجاه قبرص، وهذا دفع تركيا إلى إعادة النظر في العلاقات الدولية وأنها مجرد ورقة في التدافع السوفياتي

الغربي، وعمقت من الشكوك التركية في درجة الإلتزام الغربي بأمن تركيا وسلامتها، فقد أخذت أنقرة في استكشاف إمكانية إعادة بناء العلاقات بالاتحاد السوفياتي على أسس جديدة، وتلمس إمكانيات انفتاح جزئي على الجوار العربي، وفي 1967 قطعت العلاقات التركية الإسرائيلية لفترة وجيزة بعد حرب حزيران من العام نفسه وفي 1969 شاركت تركيا في المؤتمر التأسيسي لمنظمة القمة الإسلامية وفي 1979 سمح بتأسيس مكتب لمنظمة التحرير في العاصمة التركية أنقرة.

إستفادت تركيا استراتيجياً من إنحسار حدود روسيا إلى أعلى شمال القوقاز، وأقامت علاقات اقتصادية وسياسية وثقافية مع أذربيجان وجورجيا، بل إن العلاقات التركية الآذرية تكاد تصل إلى حد التحالف، وبالنظر إلى الروابط العرقية بين تركيا وشعوب الجمهوريات السوفيتية السابقة في وسط آسيا، فقد عززت تركيا علاقاتها بهذه الجمهوريات.حيث أن هذه العلاقات تبلور لأن تصبح تركيا منفذاً لأنابيب النفط والغاز في هذه الدول إلى البحر الأبيض المتوسط، و التي تّعد بدورها المنافس الرئيسي لروسيا في مجال التحكم بإمدادات الطاقة من منطقة بحر قزوين.

ولم تغفل تركيا عن علاقاتها بدول البلقان، لا سيما بعد إنحسار نفوذ موسكو عن المنطقة وإنفجار الصراعات القومية. فإلى جانب النشاطات التركية الاقتصادية الواسعة في بلغاريا ورومانيا، ترتبط تركيا بعلاقات وثيقة بمسلمي البوسنة، وكانت من أوائل الدول التي اعترافت باستقلال كوسوفو، ورغم التنافس الإيراني التركي التقليدي، تجاوزت حكومة العدالة والتنمية مخاوف الطبقة التركية الحاكمة منذ إنقلاب 1980 وبادرت إلى تعزيز العلاقات بإيران، سواء على الصعيد الاقتصادي والتبادل التجاري، أو على صعيد إمدادات الطاقة.

وقد طرأت تغيرات جذرية على السياسة الخارجية التركية نحو الوطن العربي منذ عام 1964، وذلك نتيجة للأزمة القبرصية ولأسباب اقتصادية وانتخابية داخلية مع الوطن العربي, إذ أدرك القادة الأتراك أن في توطيد أواصر العلاقة مع الوطن العربي خدمة لمصالح تركيا القومية. إلا أن تركيا من جانب آخر، قدمت كل التسهيلات الدفاعية للتحالف الاطلسي – الأمريكي ضد العراق بعد حوادث اغسطس 1990، وبذلك تكون تركيا فقدت مصدراً اقتصادياً مهماً نتيجة الحصار على العراق، وفي الوقت نفسه إتجهت تركيا نحو الجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى للتعويض من الضرر الذي لحقها إبان العدوان على العراق. فضلاً عن ذلك فإن تركيا منهمكة في قضايا دولية أخرى, مثل: قبرص وبلغاريا (الكيلاني، 12:2006).

تمثل المنطقة العربية أهمية خاصة بالنسبة لتركيا وذلك للأهمية الاقتصادية العربية بالنسبة لتركيا، ولاعتبارات امنية واستراتيجية. وفي ضوء هذا الاطار يمكن تحديد خمسة عوامل أساسية تفسر أهمية المنطقة العربية لأمن تركيا وبخاصة منطقة الخليج العربي، وهذه العوامل هي: المصالح الاقتصادية لتركيا في المنطقة، مصلحة تركيا في استمرار تدفق النفط العربي للغرب، عودة الإسلام كقوّة مؤثرة في الحياة السياسية والاجتماعية التركية، مشكلات المياه والأكراد والحدود مع جارتيها العربيتين سوريا والعراق.

تضم تركيا أكثر من 70 مليون مسلم مما يجعلها سوقاً كبيراً متناميا للبضائع الغربية، الى جانب كونها حلقة وصل ثقافي بين أوروبا والعالم العربي والإسلامي كما أنها تساهم في إمداد أوروبا باليد العاملة التي هي في أمس الحاجة إليها ولعل الوضع في ألمانيا يمثل أفضل مثال على ّذلك- بالعديد من مصادر القوة التي تؤهلها للعب دور عالمي مؤثر وليس إقليمي فقط وهو ما حدث فعلا في عهد الخلافة العثمانية ويعتبر أحد أهم مصادر القوة لدى تركيا هو ذلك الموقع الجغرافي الذي تتمتع به تركيا إذ تقع بين ثلاث قارات وهي "آسيا وأوروبا وأفريقيا"وتربطها بالعديد من المناطق روابط مختلفة فهي ترتبط بمنطقتي الشرق الأوسط والبلقان بروابط تاريخية وثقافية، وترتبط بالقوقاز والبحر الأسود وآسيا الوسطى بروابط ثقافية واقتصادية كما أنها تتحكم في مضائق البوسفور والدردنيل ومداخل البحر المتوسط والبحر الأسود، ووفق فكرة الدولة المركزية هذه، فإن بوسع تركيا أن تكون دولة محورية في كل من الشرق الأوسط والبلقان والقوقاز وآسيا الوسطى والبحر المتوسط والخليج العربي والبحر الأسود، بل يمكنها أن تكون دولة "قائدة" في كل هذه الأماكن في نفس الوقت.

وتتمتع تركيا بالقبول لدى جميع دول المنطقة، حيث ليس لها حسابات للسيطرة السياسية أو العقائدية مثلما هو الحال لدى إيران كما أن نظامها العلماني منذ إسقاط دولة الخلافة يجعل لها قبول لدى الدول الغربية ولدى الأنظمة العربية إلا أنه يقف أمام تلك القوة التركية للقيام بدورها الإقليمي مشروعان وهما المشروع الفارسي والمشروع الصهيوأمريكي.

وبالنسبة للمشروع الأول وهو المشروع الفارسي فمن الصعب أن يكون بينهما صدام في الأجل القريب لاشتراك المصالح في تلك الفترة وإحساسهم بخطر المشروع الثاني ويتضح ذلك من التنسيق بين الدولتين في العديد من القضايا وأبرزها العراق وملف الأكراد كما أن الاتجاه العام في كلتا الدولتين إتجاه تقاربي فإيران تحاول كسر الطوق المضروب عليها وتقوية علاقاتها الإقليمية كما أن تركيا لا ترى في إيران عدو حالي أوحتى في الأجل القريب بل على العكس من المرجح أن يكون هناك تحالف بينهما. (الربيعي، 76:2001) .

أما بالنسبة للمشروع الثاني وهو المشروع الصهيوأمريكي فتوجد بؤرتان للتوتر بين المشروع التركي وهذا المشروع أولاها ملف الأكراد والتواجد الإسرائيلي الكبير في منطقة كردستان العراق والتي يوجد بها أكبر مركز تنصت في العالم فالموساد ينشط جداً في تلك المنطقة كما أن كثير من رجال الأعمال الإسرائيليين يقومون بمشروعات في تلك المنطقة هذا بخلاف الدعم الأمريكي الهائل للأكراد الانفصاليين وتبني المطالب الكردية بإعلان حكم ذاتي ومطالبتهم بإقليم كركوك الغني بالنفط كل ذلك يثير غضب تركيا وذلك لتأثيره على الوضع في كردستان تركيا واتضح ذلك جليا أثناء الهجمات التركية على كردستان العراق لملاحقة حزب العمال الكردستاني وهذا يخلق نوع من التقارب مع بعض البلدان العربية.

تحاول قوى إقليمية أن تعرقل الدور التركي أو على الأقل ان تدخل في صراع مع تركيا حول الدور والمكانة، تبرز معطيات مشككة في أهلية تركيا للقيام بدورها المركزي في المنطقة الى حد جعلها تعيش في العصر التركي، وفي مقدمة هذه المعطيات أن تركيا على الرغم من الأدوار التي أسندت لها، وعلى الرغم من التوافق حول قيامها بأدوار ما في الوساطة بين إطراف متنازعة، ألا أنها لم تحقق أي نتائج ايجابية سوى أنها تستطيع أن تجمع الأطراف إلى مائدة التفاوض فقط ولكنها لم تستطع أن تساعد هذه الأطراف أو أن تجبرها على التوصل إلى إتفاقات، على عكس كل من مصر والمملكة العربية السعودية، بل وقطر فهذه الدول الثلاث إستطاعت أن تجمع أطرافاً متنازعة إلى مائدة التفاوض وأن تساعدها في الوقت نفسه على التوصل إلى تسويات، بغض النظر عن استمرار هذه التسويات من عدمه، وكل ذلك يعني أن الدور التركي لا يمكن إلا إن يكون دوراً مكملاً أو مساعدا، ولا يمكن أن يكون دوراً رئيسياً في المرحلة المقبلة، بل إن الادعاء بالدخول في العصر التركي يمكن أن يكون عاملا سلبياً، لأنه قد يدفع قوى إقليمية أخرى لمحاربة دور تركيا المتصاعد وما يجلبه لها من مكانة ونفوذ في الشرق الأوسط، تلقى تركيا قبولاً وترحيباً من الأوساط العربية والإقليمية لأنها وقفت إلى جانب القضايا العربية التي عجز فيها العرب عن المطالبة بها أو النهوض بها كالحرب على غزة عام 2008 والتي وقفت فيها تركيا موقفاً إيجابياً.

بدأت تركيا بالفعل تغير استراتيجيتها في السياسة الخارجية منذ وصول حزب العدالة والتنمية بشكل واضح جداً لكل المراقبين قبل أكثر من تسع سنوات، فتركيا تحت قيادة حزب العدالة والتنمية لم تخفِ إهتمامها بلعب دور في المنطقة من بوابة المساهمة في حل أزماتها المختلفة، ولعب دور يميزها فيه احتفاظها بقنوات تفاهم مع مختلف أطراف تلك الأزمات، واستمر الحضور التركي في مناسبات مختلفة عبر الملفات الفلسطينية العراقية واللبنانية إلى

أن تفجرت أولى المفاجآت في هذا الإطار حيث كشف فجأة عن وساطة تركية في مفاوضات غير مباشرة بين سوريا وإسرائيل .(صالحه،4:2009)

أن القوى الإسلامية والتي تسعى لإعادة تركيا لمكانتها القديمة كقائدة للعالم الإسلامي من خلال القوة الناعمة وليست على الطريقة العثمانية قد تجذرت في المجتمع التركي وأضحى من المستحيل اقتلاعها أوحتى توقيفها وأن المعوقات الداخلية والخارجية لا تستطيع كبح الجماح التركي نحو ما يسعى إليه قادة تركيا والذي حدده أوغلو (2009) في عبارته التالية "أن تركيا كانت دولة طرفية أثناء الحرب الباردة ثم أصبحت دولة بينية بعد انهيار الشيوعية وهي تتجه الآن لكي تكون دولة مركزية"، كان من الطبيعي للمتغيرات التي طرأت على النظام العالمي وعلى اقليم الشرق الاوسط أن تؤثر في المركز الجيوبوليتيكي والاستراتيجي لمجموعة الدول العربية وتركيا، وأن ينتقل ذلك التاثير إلى العلاقات العربية التركية . فبانتهاء الحرب الباردة وما صاحبها من محاولات إستقطاب دول الشرق الاوسط، وبزوال الاتحاد السوفييتي كدولة عظمى كانت تنافس الولايات المتحدة في الاستقطاب، انتهت المجابهة الاستراتيجية التي كانت تفرضها الحرب الباردة على بعض دول المنطقة. وكانت تركيا قد حسمت أمرها وانضوت تحت لواء حلف الشمال الاطلسي، في حين توزعت الدول العربية بين موال لهذا المعسكر أو ذاك , وبين راغب في الحياد قدر المستطاع.

من هنا ويرى الباحث أن العلاقات العربية التركية قبل عام 2002 قد إرتبطت بالنظام السياسي التركي ونظرته إلى الدول العربية وتغليب المصالح القومية التركية ذات التوجهات العلمانية والنزعة الغربية على تطوير العلاقات التركية العربية، وقد تأثرت هذه العلاقات بالعلاقات التركية الاسرائيلية والعلاقات التركية مع الولايات المتحدة الامريكية وحلف الاطلسي وتوجهات تركيا للإنظمام للاتحاد الأوروبي والخلافات التركية السورية العراقية حول الحدود والمياه مما أسهم في تراجع هذه العلاقات الى مستويات يمكن اعتبارها منخفضة ولا ترتقي الى مستوى التوقعات.

المطلب الثاني: السياسة الخارجية التركية تجاه المنطقة العربية في ظل حزب العدالة والتنمية بعد عام 2002

تعد السياسة الخارجية التركية نموذجاً جديداً في السياسة الخارجية لدول المنطقة وهي تقوم بدور يشبه دور الاحلالي، حيث تسارع إلى الإنخراط في مشكلات دول الجوار بهـدف تحقيق الإستقرار في هذه الدول بما يحقق الأمن القومي التركي والمصلحة الوطنية التركيـة. وبخاصة لتحقيق الإستقرار في دول الجوار التي تشترك مع تركيا في وجود عرق أو طائفـة

معينة في كلتيهما، مثل العلويين (12 مليون علوي في تركيا) والأكراد في سوريا والعــراق علي الترتيب. وسنتناول ذلك من خلال الفقرات التالية:

أولاً: مبادئ السياسة الخارجية التركية في ظل حزب العدالة والتنمية

للتعرف علي أسس السياسة الخارجية التركية الجديدة وفقاً لمهندسها وخبيرها أحمــد داوود أوغلو، لا يمكن تجاهل مقالته المنشورة بجريدة النهار اللبنانية بعنوان " سياسة تركيا في الشرق الأوسط والعلاقات التركية – المصرية "، والتي يحدد فيها 6 أسس للسياسة الخارجية التركية الجديدة كما يراها وهي: (أوغلو،5:2010)

1- التوازن السليم بين الحرية والأمن، وهدفه تحقيق الأمن القومي ومواجهة مخاطر الإرهاب مع عدم تقليص الحريات.

2- تصفير المشكلات مع دول الجوار، ويقصد به تحسين العلاقات مــع ســوريا وبلغاريــا والعراق وإيران وروسيا، وتشكيل آليات للحوار الاستراتيجي مع تلــك الــدول إلــى أعلــى مستوى.

3- التأثير في الأقاليم الداخلية والخارجية لدول الجوار، ويقصد به تأثير تركيا فــي البلقــان والشرق الاوسط والقوقاز وآسيا الوسطى. ويظهر في هذا السياق لعب تركيا دور في ازمتــي البوسنة والهرسك وكوسوفو، ومشكلة حزب العمال الكردستاني والازمة السورية – التركيــة خلال عقد التسعينات. وقد أكد وزير الخارجية التركي أحمد داود أوغلو أن الصورة الــسلبية والإدراك الخاطئ وأزمة الثقة بين العرب وتركيا قد تشكلت لديهم نتيجة الإعتقاد الخاطئ لدى الأتراك أن العرب قد خانوا الدولة العثمانية وطعنوها في ظهرها، وزعم العرب ان الاتراك قد احتلوا العرب لأربعة قرون.". ولكن تركيا في ظل حزب العدالة والتنمية من خلال سياســتها الخارجية البراغماتية أستطاعت أن تبني جسوراً للتواصل الفعال مع العرب.

4- السياسة الخارجية المتعددة الأبعاد، ويعني الإتساق في السياسة الخارجية وعدم تعــارض توجهاتها تجاه الدول والمنظمات الدولية فتركيا تعمل علي تــدعيم علاقاتهــا الاســتراتيجية بالولايات المتحدة في إطار حلف الناتو وفي إطار علاقاتهم الثنائية، وكذلك تدعم علاقاتها مع روسيا والاتحاد الأوروبي، وفي الوقت الذي نجدها تدافع عن بعض قــضايا العــرب وفــي مقدمتها حقوق الشعب الفلسطيني وتنتقد ممارسات إسرائيل الإجرامية، نجــدها أيــضا تقــيم علاقات استراتيجية في مجالات عسكرية واقتصادية مع إسرائيل، دون أن يحدث ذلك تعارض أو عدم إتساق في سياستها الخارجية.

5- الديبلوماسية المتناغمة، ويعتمد هذا المبدأ علي تبلور حالة من التوافق والإنــسجام بــين الاستراتيجية الكبرى للدولة والاستراتيجيات الــصغيرة للــشركات والأفــراد والمؤســسات ومؤسسات المجتمع المدني. بحيث يتوافق سلوك اللاعبين الدوليين من غير الــدول –ســواء

شركات تركية أو جمعيات رجال أعمال- مع سلوك الدولة التركيـة وسياسـتها الخارجيـة. فتركيا المنفتحة علي أفريقيا والعرب من خلال حصولها علـي عـضوية مراقـب بالاتحـاد الإفريقي والجامعة العربية وتشكيل المنتدى التركي – العربي.، وعضويتها الكاملة في العديد من المنظمات الدولية، استضافت العديد من المؤتمرات والقمم الدولية مثل قمة الناتو ومنظمة المؤتمر الإسلامي، يصاحب هذا الإنفتاح تفاعل موازٍ لمؤسسات المجتمـع المـدني التركيـة وإتحادات المستثمرين وجمعيات رجال الأعمال التركيـة مـع الـدول العربيـة والإفريقيـة والإسلامية بشكل متناغم مع توجهات الدولة وسياستها الخارجية.

6- أسلوب ديبلوماسي جديد، أي رسم خريطة جديـدة لتركيـا تجعلهـا مرشـحة لأداء دور مركزي: وأن تكون دولة قادرة على إنتاج الأفكار والحلول في محافل الشرق ومنتدياته، رافعة هويتها الشرقية دون إمتعاض، ودولة قادرة على مناقشة مستقبل أوروبا داخل محافل أوروبـا ومنتدياتها من خلال نظرتها الأوروبية.(Ziya&Paris,2010:80)

وبالإضافة إلى هذه المبادئ والأسس المعلنة يرى الباحث أن "استخدام القوة الناعمـة والإرث الاستراتيجي للإمبراطورية العثمانية في الشرق الأوسط"يعتبر من أهم المبادئ التـي بنى عليها أوغلو سياسة بلاده الخارجية. فهو يعتبر أبرز الباحثين في مجال البعد الثقافي فـي العلاقات الدولية يحاول الإستفادة من الثقافة المشتركة بين العرب والمسلمين وبين تركيا فـي توسيع دائرة نفوذ تركيا وتأثيرها في محيطها الإقليمي. وهذا لا يتعارض مع حفاظ تركيا علي علاقاتها وتحالفاتها الاستراتيجية بالولايات المتحدة ودول حلف الناتو وإصرارها على الإنضمام إلى الاتحاد الأوروبي.

ثانياً: حزب العدالة والتنمية الإشكاليات والحلول

ويحدد الدكتور حسن نافعة أربعة إشكاليات قام حزب العدالة والتنمية بإيجاد حلول لها وهي: (نافعة،3:2011)

1- **إشكالية المشاركة السياسية:** وذلك بطرح صيغة توفّق بين الإسلام والديمقراطية وتحجّم من قدرة الجيش على التدخل فى الحياة السياسية.

2- **إشكالية الهوية:** وذلك بطرح صيغة تحقق الإنسجام بين معطيات تركيا التاريخية والثقافية والجغرافية وبين واقع سياسي وثقافي وقانوني فُرض على الشعب التركي وأدى إلى اغترابـه وعزله عن التفاعل الطبيعي مع محيطه الإسلامي.

3- **إشكالية التنمية والتحديث:** وذلك بطرح صيغة مكّنت تركيا ليس فقط من تحقيق معدلات تنمية سنوية تعد من أكبر معدلات التنمية في العالم المعاصر وإنما من ربطها أيضاً بمفـاهيم تحقق عدالة في التوزيع وإنفتاحاً أكبر على العالم الخارجي شرقاً وغرباً شمالاً وجنوباً.

4-**إشكالية التبعيـــة:** وذلك بطرح صيغة في السياسة الخارجية مكّنت تركيا من الإنتقال مـــن دور التابع إلى دور الفاعل المستقل، ومن لعب دور نشط وفاعل على الـــصعيدين الإقليمـــي والدولي دون الإخلال، في الوقت نفسه، بعلاقة ومصالح تركيا الاستراتيجية مع الغرب وحتى مع إسرائيل."

وتعد أهم الإنجازات لهذه السياسة الخارجية الذكية، هي:

1- تغيير الصورة والتصور للدور التركي إقليمياً وعالمياً في العالمين العربـــي والإســـلامي والعالم الغربي / الأوروبي. وقدرتها علي التوفيق بين المتناقضات مثل قدرتها علي الـــسعي بجدية للإندماج في الاتحاد الأوروبيوالتوجه غرباً، ونشاط سياستها الخارجية الزائد في العالم العربي والشرق أوسطي، ومحاولتها الحثيثة لفرض القبول بالدور التركي من خلال نجاحهـــا في إدارة بعض الأزمات والمفاوضات بين أطراف عربية – عربية أو عربية- إسرائيلية.

2- ومن الملفت للنظر أيضا شجاعة السياسة الخارجية التركية واستيعابها حتـــى للأطـــراف "المغضوب عليها دوليا/ غربياً" والمنبوذة من قبل الغرب مثل السودان وحركة حماس. حيـــث استقبلت إسطنبول الرئيس السوداني البشير في إطار القمة الأفريقية التركيـــة 22 أغـــسطس 2008. وكانت تلك " أول زيارة له منذ طلب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدوليـــة لـــويس مورينو أوكامبو استصدار مذكرة توقيف دولية بحقه على خلفية اتهامه بجرائم إبادة في إقلـــيم دارفور، غربي السودان" . وكذلك أضحى مسؤولو حماس محل ترحيب من أنقـــرة. وأيـــضا شهدت العلاقات التركية-الإيرانية – رغم تنافسهما- تقارب وتعاون تمثل في تعاون اقتصادي في مجال الطاقة والتجارة وفي مجال الأمن أيضا، وحفز هذا التقارب سقوط صدام. وقد كان هناك تأييد من أردوغان لإعادة انتخاب الرئيس الإيراني أحمدي نجاد، وكذلك دعم لحق إيران في الحصول على طاقة نووية لأغراض سلمية.(الجزيرة نت،2008)

3- التوفيق بين التحالفات الاستراتيجية والمصالح الوطنية أو المواقف الـــسياسية المـــستقلة، هناك علاقات استراتيجية متينة بين تركيا وإسرائيل يشهد عليها واقع علاقاتهما و سلسلة مـــن إتفاقيات تعاون استراتيجي، ولكن تدهورت شعبية إسرائيل في تركيا مع حرب لبنـــان 2006 وحرب/ مذبحة غزة أواخر 2008 انتهاء بمذبحة "أسطول الحرية" الذي أستشهد فيه مواطنين أتراك، وعلى الرغم من وجود تحالف وتعاون استراتيجي بين البلدين لم يمنع ذلـــك القيـــادة السياسية التركية من أخذ مواقف واضحة وحاسمة تجاه العدوان الإسرائيلي ورافضة تماماً له. بل ومطالبة أردوغان بضرورة إعتذار إسرائيل عن عدوانها ودفع تعويضات لعائلات الشهداء الأتراك كشرط لعودة العلاقات لطبيعتها مع إسرائيل. وقد ألغت تركيا عـــام 2009 مـــشاركة سلاح الجو الإسرائيلي في التدريبات السنوية التي تقيمها أنقرة.

4- التفرقة بين التوجهات الأيديولوجية وجوهر المصالح الوطنية، فلا شك أن العامل الثقافي يؤثر على العلاقات العربية-التركية، ولكن الأتراك ينظرون إلي المسألة من منطلــق وعــي عميق بالمصلحة الوطنية التركية السياسية والاستراتيجية والاقتصادية وليس فقط إنطلاقاً مــن القيم الحضارية والدينية المشتركة. حيث تستفيد تركيا من قوتها الاقتصادية وتأثيرها السياسي في خدمة مصالحها الاقتصادية عن طريق التعاون الاقتصادي التركي- العربي، فقــد "أكــد وزير الخارجية التركي أحمد داود أوغلو أمام المنتدى الاقتصادي العربي التركي في اسطنبول أن بلاده تستهدف إرساء منطقة تجارة حرة بدون قيود التأشيرات مع سوريا ولبنان والأردن". وذلك سعياً للتكامل الاقتصادي على المستوى الإقليمي أكثر منه دعماً للروابط الثقافيــة بــين العرب والأتراك. وكذلك يعمل حزب العدالة والتنمية علي تتبــي سياســة خارجيــة ترتكــز بالأساس علــي المــصلحة الوطنيــة ولــيس مبــادئ الحــزب ومرجعيتــه الأيديولوجيــة فقط.(مختار،5:2010)

5- استقلالية السياسة الخارجية، تميزت السياسة الخارجية التركية بالاستقلالية عن حلفائهــا الاستراتيجيين الولايات المتحدة الأمريكية وبرز ذلك بشكل واضح برفض تركيــا (البرلمــان التركي) عام 2003 السماح للقوات الأمريكية الغازية للعراق بالوصــول عبــر الأراضــي التركية. علاوة على ذلك يمثل التقارب التركي- الإيراني، وســعي الكــونجرس الأمريكــي لإصدار قرار بالإعتراف بمجازر إبادة الأرمن " على أيدى الأتراك العثمانيين فى الفترة مــن عام 1915 وحتى عام 1923، والتى راح ضحيتها حوالى 15 مليون أرمينى "عقبــات فــي طريق الانضمام للإتحاد الأوروبي والإحتفاظ بعلاقات قوية مع واشنطن. ولعل إصرار تركيا علي الانضمام للإتحاد الأوروبي وإدراك أهمية الإنضام بالرغم من اتخاذ تركيا سياسات قــد يتخذها الغرب مبرراً للتشدد في موضوع عضوية تركيا بالاتحاد الأوروبــي، يؤكــد علــي استقلالية السياسة الخارجية التركية ورفضها التبعية مقابل الحصول على مكاسب الانــضمام للإتحاد الأوروبي. (عبد الفتاح،3:2001)

6- الإستفادة من دوائر الإنتماء المختلفة لتبوأ دور دولي مؤثر ومتعدد الأبعاد، تعمل تركيــا على الإستفادة من إنتماءاتها المتعددة جغرافياً وحضارياً واقتصادياً وعسكرياً وسياسياً من أجل دعم دورها الدولي المؤثر في كل دائرة تنتمي لها، فجغرافياً بالربط بين قارات العالم (آســيا وأوروبا وإفريقيا) وحضارياً بالإنتماء إلي الحضارة الإسلامية والأوروبية واقتصادياً وعسكرياً بانتمائها للدول الصاعدة اقتصادياً وعسكرياً، وسياسياً بانتمائها للدول الديمقراطية العلمانية.

كل ذلك يعطي لتركيا أدواراً متعددة وبرامج متكاملة لسياستها الخارجية، وهي تتبنــى سياسة خارجية متعددة الأبعاد تهدف للتأثير في دوائر انتمائها المختلفة، فنجد تركيا تتحاور مع العالم العربي وتعمق روابطها به وتعمل علي تصفير مشكلاتها مع دول الجــوار، وتحــتفظ

بمفاوضات مع أوروبا من أجل الإندماج فيها والتكامل معها في إطـــار الاتحـــاد الأوروبـــي، وتظهر مدافعة عن القضية الفلسطينية دون أن تخسر علاقاتها الاستراتيجية مـــع تـــل أبيـــب وواشنطن. بل وتستخدم نموذج نظامها السياسي وتجربتها الديمقراطية والعلمانية بديلاً يتمنـــى الغرب تعميمه على دول الشرق الأوسط بما فيها الدول العربية، وتسعى الدول العربية نفسها للإستفادة من النموذج التركي، بما فيها الأحزاب ذات المرجعية الإسلامية والقوى والتيـــارات الليبرالية على حد سواء.

وحتى إن ظهر تناقض بين بعض الدوائر تحرص أنقـــرة علـــى تحقيـــق الإنـــسجام والإتساق بين برامج سياستها الخارجية وأدوارها الدولية بما يخدم مصالحها الوطنيـــة الآنيـــة والمستقبلية.

7-المزج بين أشكال التغير في السياسة الخارجية مع استمرار جوهرها، تتمثل أشكال التغيير في السياسة الخارجية في التغير التكيفي: أي في مـــستوى الإهتمـــام الموجـــه إلـــى قـــضية معينة، والتغير البرنامجي: اي في أدوات السياسة الخارجية، والتغير في الأهداف، والتغير في توجهات السياسة الخارجية أي "تغير التوجه العام للسياسة الخارجية بما فـــي ذلـــك الأدوات والاستراتيجيات والأهداف". وتتميز السياسة الخارجية بالجمع بين هذه الأشكال حيث تتغيـــر الأدوات / البرنامج من الحوار والتفاوض إلي استخدام القوة المسلحة ضد المتمردين الأكـــراد شمال العراق أو الإعتماد على القوى الناعمة والضغط المرن، وتغير تكيفي يتمثل في تغيـــر مستوي الإهتمام ببعض القضايا من وقت لآخر مثل القضية الفلـــسطينية وقـــضية الانـــضمام للإتحاد الأوروبي. ورغم ذلك يظل جوهر السياسة الخارجية هو المصلحة الوطنيـــة وتـــدعيم الدور التركي المؤثر إقليمياً وعالمياً.(سليم،1998:100)

المطلب الثالث : موقف تركيا من القضية الفلسطينية بعد 2002

حضيت القضية الفلسطينية بإهتمام من قبل حزب العدالة والتنمية حيث دعا رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان إلى ضرورة ممارسة الضغط على إسرائيل لأنها تاستمر في إنتهاكاتها الجوية والبحرية وقصفها لقطاع غزة. وأنتقد التهديدات بتوجية ضربة عسكرية لإيران لأنه لا يمكن القبول بتجربة عراق جديدة في المنطقة، إذ أن ما تتهم به إيران هو محاولتها امتلاك سلاح نووي، وتركيا لا تؤيد امتلاك أي دولة للسلاح النووي في المقابل هناك سلاح نووي في إسرائيل، والذين ينتقدون إيران لمحاولة امتلاكها سلاحاً نووياً لا ينتقدون إسرائيل التي تمتلك بالفعل سلاحاً نووياً، وهذه مشكلة حقيقية. وذهب اردوغان إلى حد الدعوة إلى اصلاح في هيكلية الأمم المتحدة بسبب عدم تطبيق إسرائيل لأكثر من مئة قرار صادر عن مجلس الأمن. لأن لا معنى لهذه القرارات ولا قيمة لها إذا كان يتم اتخاذها ولا

مجال لتطبيقها. ولقد نددت إسرائيل بالتصريحات والمواقف التركية ووصفتها بإنها تتضمن انتقاداً لاذعاً لممارسات إسرائيل وهي تتميز بالهجوم العشوائي على إسرائيل. وأتهمت إسرائيل أردوغان بمحاولة السعي إلى الاضرار بالعلاقات الثنائية بين البلدين معتبرة إن انتقادات تركيا العلنية التي كثيراً ما تتسم بالحدة لسياساتها قد تعرض العلاقات الثنائية للخطر. (الربضي،9:2011)

تّعد تركيا أن الصراع العربي الإسرائيلي يشكل أحد المتغيرات السلبية على أمن وإستقرار منطقة الشرق الأوسط وبالتالي على أمنها القومي ، من هنا كان التركيز على التعامل الإيجابي مع الصراع العربي الإسرائيلي والمفاوضات العربية الإسرائيلية القضية لذلك تّعد الفلسطينية مركزية على المستويين الشعبي والرسمي في تركيا :

أ.**على المستوى الرسمي:**

لقد أولت تركيا إهتماماً كبيراً بالقضية الفلسطينية، ولقد أتاح التصور الجغرافي الجديد لتركيا القيام بدور قوي في الشرق الأوسط حيث عبر صانعوا السياسة التركية عن ذلك في العديد من تصريحاتهم ومن ذلك وصف رئيس الوزراء رجب طيب أردوغان إغتيال الشيخ أحمد ياسين عام 2004 ووصف وقوع خسائر جسمية في صفوف المدنيين في مخيم اللاجئين بأنه إرهاب دولة (أراس، 3:2009).

وكمثال على اهتمام تركيا الجدي بقضية فلسطين فقد أنشأت المكتب الفلسطيني لتنسيق التعاون الاقتصادي بين تركيا وفلسطين مع انشأء فرع من الوكالة التركية للتعاون والتنمية في الضفة الغربية، وخلال أنسحاب حكومة شارون من غزة عرضت تركيا التوسط بين الإسرائيليين والفلسطينيين، إلا أن شارون رفض عرض وساطة تركيا وبادر رجب طيب أردوغان في ذلك الوقت بعرض مساعدة الفلسطينيين في المجال الاقتصادي بعد إعادة الانتشار الإسرائيلي عن طريق مبادرة اتحاد الغرف والتبادل التجاري في تركيا بإدارة منطقة صناعية على الحدود بين إسرائيل وقطاع غزة.

وكانت مبادرة المنطقة الصناعية تمثل دعماً لمبادرة السلام في فلسطين ومثال جديد يعكس الثقة بالنفس لدى الخارجية التركية، وكبار رجال الأعمال تحت اطار التصور الجغرافي الجديد الذي يهتم بالتجارة كأساس للسلام الدائم في المنطقة حيث يمكن لهذه المبادرة إن تخلق أساساً للتعاون بين فلسطين وإسرائيل وتركيا، كما نظرت تركيا لفوز حماس في الانتخابات المحلية والتشريعية عام 2005 بطريقة مختلفة وفضلت التعامل معها بدبلوماسية استباقاً للمشاكل المحتملة حيث أعلنت وزارة الشؤون الخارجية أن على جميع الأطراف

المعينة أن تحترم نتيجة الانتخابات الديمقراطية، وأن أي محاولة من جهات خارجية لإضعاف النظام المنتخب حديثاً بفرض إجراءات اقتصادية ضد الساحة الفلسطينية أو حماس ستكون ضد مبادئ الديمقراطية كما دعت وزارة الشئون الخارجية التركية رئيس المكتب السياسي لحركة حماس خالد مشعل لزيارة تركيا وقوبلت هذه الزيادة النوعية من قبل بعض الدوائر الرسمية في الولايات المتحدة وإسرائيل بالرفض. (آراس،5:2009)

وعلى أثر الغزو الإسرائيلي لقطاع غزه نهاية عام 2008 كان رد الفعل الرسمي التركي جريئاً وقوياً ومنسجماً إلى حد كبير مع رأي الشارع العربي والشارع التركي، وقد وصف رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان التصرف الإسرائيلي بأنه بمثابة إزدراء وعدم إحترام لتركيا لأنه جاء بعد أربعة أيام من زيارة رئيس الوزراء الإسرائيلي أيهود أولمرت إلى أنقرة لبحث الوساطة التركية في المحادثات غير المباشرة بين إسرائيل وسوريا لهذا جاء الرد التركي في هذا السياق بتعليق الوساطة وبتكثيف أردوغان لجولاته الدبلوماسية في الشرق الأوسط للبحث عن حل للوضع في غزة حيث قام بزيارة كل من الأردن وسوريا ومصر والمملكة العربية السعودية كما أجرى محادثات مع رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس للغاية نفسها، وحمّل رئيس وزراء تركيا رجب طيب أردوغان إسرائيل والعديد من السياسيين المسؤولية الإنسانية في غزة وهذا الموقف، قد لا يبدو إستثنائياً لأن رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان إنتقد إسرائيل بنفس الطريقة رداً على إعتداءاتها السابقة على الفلسطينيين في الأراضي المحتلة(أراس،5:2009).

كما قام رئيس الوزراء التركي بجولة عربية واسعة للعمل على تطوير موقف عربي تركي مشترك من الحرب كما أوفد مستشاره للشؤون الخارجية آنذاك د.أحمد داود أوغلو للمشاركة في المفاوضات بين الوسيط المصري من ناحية ، وحركة حماس والدول العربية من ناحية أخرى، إضافة إلى ما سبق التحقت تركيا بمؤتمر قمة الدوحة العاجل لبحث الحرب على غزة واستقبلت عدداً من الجرحى الفلسطينيين في مستشفيات العاصمة، كما أرسلت قوافل من المساعدات العينية لأهالي قطاع غزة وحتى زوجة رئيس الوزراء لم تتوان عن المشاركة في الحملة التضامنية مع غزة عندما دعت للقاء تضامني شاركت فيه عدد من زوجات الزعماء العرب والمسلمين. (نافع،7:2009)

وقد أثار أردوغان قطاع واسع من المجتمعات العربية وردود فعل إسرائيلية معاكسة عندما وجه إنتقادات حادة للسياسة الإسرائيلية في الملتقى الاقتصادي العالمي بدافوس وانسحب من جلسة جمعته بالرئيس الإسرائيلي شمعون بيريز يوم 29 يناير 2009 عند عودته فجر اليوم التالي إلى مطار إسطنبول الدولي وجد أردوغان في إستقباله عشرات الآلاف من

مواطنيه مشيدين بموقفه في دافوس ورافعين شعارات التأييد للقضية الفلسطينية. (نافع، 7:2009)

ب.على المستوى الشعبي:

تعد القضية الفلسطينية قضية حساسة بالنسبة لشرائح كبيرة من المجتمع التركي وهي من بين القضايا القليلة التي حملت الناخبين الأتراك للضغط على السياسيين لاتخاذ موقف في السياسية الخارجية فقد أظهر استطلاع للرأي أجرى في أكتوبر 2000 أن (71%) من الشعب التركي لديهم مصلحة في الشؤون الفلسطينية و(60%) طالبو نيابة عن الشعب الفلسطيني بدور تركي أكثر فاعلية كما أظهر استطلاع أخر للرأي أجرى في نوفمبر 2003 أن (41%) يؤيدون تسليم القدس للحكم الفلسطيني كما أظهر استطلاع للرأي في نوفمبر 2003 شمل (2183) شخصاً في أنحاء مختلفة من تركيا لتقييم مواقف الشعب تجاه الفلسطنينين في كفاحهم وأظهر تأييد غالبية الشعب التركي لكفاح الشعب الفلسطيني في مواجهة إسرائيل.(أراس، 7:2009)

من هنا يخلص الباحث إلى أن القضية الفلسطينية شكلت مدخلاً مهماً للسياسة التركية في المنطقة العربية من خلال إستغلال تركيا واستثمارها للصراع العربي الإسرائيلي لإعادة توجيه الاهتمام بتركيا كلاعب فاعل في المنطقة وقد عبرت تركيا عن ذلك من خلال موقفها من عملية السلام في الشرق الأوسط وتطورها ورفضها للمواقف الإسرائيلية تجاه حصار غزة والاستيطان وبناء الجدار العازل ومحاولتها القيام بالتوسط بين الفلسطينيين والإسرائيليين وكذلك محاولتها إقامة مفاوضات سورية إسرائيلية وقد أعلنت تركيا موقفها تجاه الكثير من المواقف السياسية ومن ضمنها إستنكارها للعدوان الإسرائيلي على لبنان 2006 وعزة 2008-2009 مما أكسب حزب العدالة والتنمية ورئيس الحزب رجب طيب أردوغان شعبية كبيرة لدى الدول العربية.

المطلب الرابع : العلاقات التركية العراقية والسورية

تكتسب العلاقات العراقية-التركية أهمية بالغة على الاصعدة السياسية والاقتصادية والأمنية، نظراً للروابط التي تجمع البلدين الجارين تاريخياً وثقافياً بما ينعكس على طبيعة هذه الروابط وضرورة قيامها على أسس من التعاون المشترك والإحترام المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للبلدين.

أولا : العلاقات التركية العراقية:

أصبح العامل الاقتصادي هو المحرك الرئيس الأكثر تأثيراً في العلاقات الدولية حيث أثبتت الأيديولوجيا السياسية فشلها في تحريك العلاقات السياسية الدولية ونتيجة الوعي لفهم أبعاد وتطور مدارك الدول والأنظمة السياسية ، ونتيجة لما يبذله المفكرون على مستوى العالم، وجدوا أن تأمين مصالح أوسع عبر الحوار والتواصل يمكن أن يتحقق بدرجة أكبر بكثير مما تؤمنه الحروب، وكأي بلدين متجاورين في عالم اليوم الذي يريد صياغة قواعد جديدة للعلاقات السياسية بين الدول التي تقوم على أساس الإعتماد المتبادل والتكافل وفي ضوء تشابك وترابط العلاقات العراقية التركية من حيث التجاور الجغرافي والأعراق والمشاكل الداخلية وخصوصاً المرتبطة بالأكراد بإمكانهما أن يقدما النموذج الأكثر نجاحا في تعاون اقتصادي شامل وعلى المحاور التالية: (السامرائي ، 3:2011)

1 – المياه في العلاقات العراقية التركية : يواجه العراق مشاكل تتعلق بكفاية موارده المائية حيث يعتمد بشكل رئيس على موارد المياه من حوضي دجله والفرات وفي ضوء تزايد الاستغلال التركي لمياه هذين الحوضين نتيجة لإقامتها العديد من السدود المائية فقد تأثر العراق بشكل كبير بضعف وتراجع كميات المياه التي تصل إليه من تركيا، وعلى الرغم من أن الأسرة الدولية حاولت أن تضع المعاهدات والاتفاقيات الدولية المنظمة لوسائل الانتفاع بمياه الأنهار الدولية المشتركة، فإن الكثير منها صدر ولكنه لم يجد طريقه للتنفيذ، فالدول التي تنبع منها الأنهار تعتقد أن هذه الأنهار حق مشروع لها للإنتفاع بمياهه دون قيد أو شرط أو حاجة لأخذ موافقة أحد، بل أنها تذهب بعيدا في تفسير حقها الطبيعي بالأنهار التي تنبع من جبالها أو أراضيها، فتجري مقارنة فيها الكثير من التعسف المقصود، بين الثروات التي تختزنها الأرض في جوفها مثل النفط وسائر المعادن الأخرى، وبين الثروات الظاهرة فوق سطح الأرض وخاصة المياه.

شهد ملف الموارد المائية بين العراق وتركيا تقلبات وأزمات تمثلت في بناء تركيا لسدود ومشاريع على منابع نهري دجلة والفرات داخل أراضيها، ما أدى الى نقص شديد في كميات المياه الداخلة الى العراق وإنعكاس ذلك سلباً على الزراعة والري، وزيادة مساحات التصحر والملوحة وإنعدام الزراعة في مناطق كبيرة ما جعل القطاع الزراعي يعاني من نقص كبير في الإنتاج والاضطرار إلى استيراد أكثر احتياجات العراق الزراعية من الخارج. ولاشك أن هذا الوضع لايمكن القبول به لما يمثله من مخاطر حقيقية على الواقع الزراعي والمعيشي في العراق، كما يستدعي اتفاقاً منصفاً مع الجانب التركي يؤمن حصة مناسبة للعراق من مياه النهرين، ويجنبه مواجهة مواقف مماثلة في المستقبل. صحيح ان

على الحكومة العراقية اتخاذ إجراءات عملية من جانبها لأقامة السدود الصغيرة واستثمار المياه في موسم الوفرة ، ولكن أي أتفاق مع تركيا سيضع الأمور في نصابها ويرتب التزامات تدخل ضمن المصالح المتبادلة ومباديء حسن الجوار.(العزاوي،3:2009)

من هنا يرى الباحث أن مشكلة المياه كانت ولا تزال تشكل أحد العقبات أمام تطور العلاقات التركية العراقية وهذا يعود إلى إمتلاك تركيا لمنابع نهري دجله والفرات والظروف السياسية التي مر بها العراق منذ حرب 1990 وحتى الآن وهذا لا ينفي أن تركيا ترفض التعاون مع العراق في مسألة حصتها من المياه وتوزيع حصص المياه بين الدول التي تستفيد من الموارد المائية لهذين النهرين.

2 – **الطاقة في العلاقات العراقية التركية** : نتيجة لإدارك تركيا لأهمية الموارد النفطية العراقية الكبيرة وخصوصاً من النفط والغاز فقد شكلت الطاقة مرتكزاً رئيسياً في للعلاقات بين الدولتين وقد بدأ التعاون بينهما منذ منتصف سبعينيات القرن الماضي والذي يعطي مرونة كبيرة لتصدير النفط الخام عبر منافذ متعددة في منطقة تعيش حالة عدم أستقرار شبه ماستمرة بسبب وجود النفط نفسه في باطن أراضيها، وهذا الخط الذي يمثل عنواناً كبيراً للتعاون بين البلدين في مجال الطاقة، لا يمثل المظهر الوحيد القابل للتطبيق، فهناك فرص كبيرة بينهما لإقامة صناعات مشتركة تعتمد أساساً على النفط والغاز كصناعات الأسمدة وهناك أوجهاً لإقامة الصناعات البتروكيمياوية التي واحدة من أعمدة الصناعات الحديثة في العالم، كما أن إقامة مصافي كبيرة لتكرير النفط والتوسع للدخول السوق الدولية في تصدير المشتقات النفطية، يعد شرطاً لازماً لإعادة التوازن إلى سوق النفط الدولية فهناك دول تمتلك مصادر الثروة، ودول تمتلك الصناعات القائمة على أساسها.(السامرائي،11:2011)

ويرى الباحث أن الطاقة ستشكل عنواناً جديداً في العلاقات التركية العراقية في المرحلة المقبلة حيث تتزايد الحاجة في تركيا إلى موارد الطاقة لتلبية المتطلبات الصناعية والنمو السكاني يضاف إلى ذلك التقارب الجغرافي بين البلدين والموقع الجغرافي التركي والذي يمكن من خلاله نقل النفط العراقي إلى الأسواق الأوروبية بتكاليف نقل منخفضة مما يعطي ميزة لكلا البلدين.

3 – **على الصعيد الاقتصادي** : يرتبط البلدان بعلاقات تجارية في مختلف المجالات وهنـاك تبادل كبير للسلع والمنتجات الزراعية والصناعية والبتروكيماوية وغيرها من المنتجات، مما جعل نقطة العبور بين البلدين من أهم المناطق التجارية التي تشهد حركة دخول الـشاحنات التركية الى العراق بشكل يومي وكبير، وبالمقابل فأن العراق يصدر نفطه المـستخرج مـن كركوك عبر أنبوب النفط الذي يمر بالأراضي التركية وصولاً الى ميناء جيهان حيث يصدر

إلى أنحاء العالم، ومع زيادة قدرة العراق على التصدير وضرورة فتح منافذ جديدة ،فقد تقرر فتح خط أنبوب نفطي آخر وأنبوب نقل الغاز عبر تركيا ليكون عاملاً من عوامل توثيق الروابط الاقتصادية بين البلدين الجارين وبما يعود بالمنفعة المشتركة عليهما.(السامرائي،15:2011)

4- **على الصعيد الأمني:** فمن المعروف أن تركيا تواجه تحركات عسكرية ماستمرة من جانب حزب العمال الكردستاني التركي تستهدف قواتها وأمنها على الحدود ما يؤدي الى قيام القوات التركية بقصف مناطق داخل كردستان العراق وكذلك التوغل داخل تلك المناطق، ما يجعل العلاقات بين البلدين تشهد توترات سرعان مايجري حلها عن طريق الحوار والعلاقات السياسية والدبلوماسية بما يضمن أمن تركيا من جهة، وسيادة الأراضي العراقية من جهة أخرى، وهنا لابد من القول أن هناك قواعد عسكرية تركية داخل الأراضي العراقية وخصوصاً في منطقة بامرني، مما يتطلب العمل على الإسراع بخروجها بعد أن وقف العراق رسمياً وفعلياً ضد أي تحرك معادٍ لتركيا ينطلق من أراضيه.(العزاوي،4:2009)

خلال السنوات التالية للاحتلال أصبح العراق واحدا من أبرز أولويات السياسة الخارجية التركية وتنطوي سياسة تركيا تجاه العراق على بعدين أساسين: القضية الكردية وسعي تركيا لتكون معبراً رئيسياً للطاقة لأوروبا.

أ.سياسة تركيا تجاه القضية الكردية:

تتمحور السياسية الخارجية التركية تجاه القضية الكردية في : (جوهر، 2009: 157-158).

- تصفية حزب العمال الكردستاني حيث تقوم تركيا بالتعاون مع الحكومة المركزية العراقية وحكومة إقليم كردستان لإيجاد حلول سياسية وعدم اللجوء إلى القوة في التعامل مع القضية الكردية.
- دعم وحدة الدولة العراقية ورفض محاولات تقسيم العراق على أساس طائفي وعرقي لأن ذلك يشكل تهديداً للأمن القومي التركي في ضوء قيام دولة كردية في شمال العراق مما يشكل حافزاً للأكراد للمطالبة بدولة لهم في تركيا.

وقد عبر زعيم حزب العدالة والتنمية رجب طيب أردوغان في خطابه أمام البرلمان التركي 2007 عن عمق العلاقات الاستراتيجية التركية العراقية من المنظور السياسي والاقتصادي والامني وأهمية التركيز على تطوير هذه العلاقات في مختلف المجالات وأن يكون لتركيا دور فاعل في ترسيخ قواعد الدولة العراقية الحديثة والحد من النفوذ الإيراني في

العراق ودعم بناء الدولة على أسس ديمقراطية حديثة لأن ذلك يصب في مصلحة الدولة التركية.

ومن أهم الوسائل والأدوات التي لجأت إليها تركيا في التعامل مع الملف الكردي ضمن العلاقات التركية العراقية بعد 2002 مايلي: (جوهر، 2009 :162-163)

1. **فتح باب الحوار مع أكراد العراق:** حاولت تركيا تطوير وتوطيد علاقاتها مع حكومة كردستان العراق وتقديم المساعدات الاقتصادية والثقافية بهدف المساعدة في التعامل مع الملف الكردي وقد تمثل ذلك من خلال دعوة جلال طالباني لزيارة تركيا عام 2008 ولقاء مراد أزجلك المبعوث التركي الخاص وأحمد داوود أوغلو المستشار الخاص لرئيس الوزراء التركي للشؤون الخارجية مع رئيس وزراء إقليم كردستان.

2. **التهديد باستخدام القوة العسكرية:** حيث هددت تركيا الأكراد أكثر من مرة بأنها ستستخدم القوة ضدهم إذا حاولوا الانفصال أو الاستيلاء على مدينة كركوك وقد شنت القوات التركية هجمات ضد قواعد حزب العمال الكردستاني شمال العراق عدة مرات كما حدث في أكتوبر 2008.

3. **إحتفاظ تركيا بعدة قواعد عسكرية في شمال العراق:** من بينها القاعدة الموجودة في دهوك، وباميرني وغيرها، وتضم هذه القواعد وحدات من الفرق الخاصة ووحدات الدعم من مدرعات وطائرات هيلكوبتر.

4. **التهديد بفرض العقوبات الاقتصادية:** يعتمد إقليم كردستان على تركيا اقتصاديا من عدة نواح توظفها تركيا كأداة ضغط على الإقليم، ويقدر عدد الشركات التركية العاملة في إقليم كردستان بحوالي300 شركة، كما تبيع تركيا الوقود لإقليم كردستان يضاف إلى ذلك مرور نفط شمال العراق عبر الأراضي التركية من خلال أنبوب النفط كركوك جيهان التركي.

ومن جهة أخرى، سعت تركيا إلى توظيف الورقة التركمانية للتغطية على تدخلها في شمال العراق ومنع الأكراد من السيطرة على مدينة كركوك وقد لعبت تركيا دوراً أساسياً في أنشاء الجبهة التركمانية ودعمها ماليا وسياسيا.

كما سعت تركيا إلى توحيد المواقف الإقليمية من القضية الكردية في شمال العراق خاصة مواقف كل من سوريا وإيران وذلك للخروج بموقف موحد يدعم وحدة الأراضي العراقية، لقد ساعد على ذلك أزدياد المخاوف التركية الإيرانية السورية بعدما أدت التطورات في شمال العراق إلى حدوث اضطرابات في المناطق الكردية في الدول الثلاث. وأدى ذلك إلى توقيع سوريا وتركيا على إتفاقية أمنية للتعاون في مجال مكافحة الجريمة والإرهاب، كما

وقعت كل من تركيا وإيران على إتفاقية أمنية للتعاون في مجال الجريمة والإرهاب وعلى مذكرة تفاهم في 2007 تتعلق بالتعاون في القضايا الأمنية وتبادل المعلومات الاستخبارية لمحاربة حزب العمال الكردستاني وحزب العمال وحزب الحياة الحرة الكردستاني.

تطمح تركيا أيضاً إلى لعب دور أكبر في عراق ما بعد الاحتلال بعد 2003، حيث ترى أن بإمكانها ملء الفراغ الذي خلفه الأمريكيون، فتركيا، باعتبارها وسيطاً محايداً، وبلداً مسالماً وعضواً في حلف شمال الأطلسي من الممكن أن تتولى مسؤولية تحديث الجيش العراقي في المرحلة المقبلة.

ب.سعي تركيا لأن تكون معبراً للطاقة إلى أوروبا:

سعت تركيا لأن تكون ممراً للطاقة من العراق نحو أوروبا وذلك إنشاء مجلس التعاون الاستراتيجي بين تركيا والعراق والذي يهدف إلى(جوهر، 2009: 164).

- السماح للشركات التركية بالتنقيب عن النفط في الأراضي العراقية وخصوصاً المناطق الجنوبية التي تتمتع إيران بنفوذ كبير فيها ، حيث حصلت شركة نفط تركيا الحكومية على إمتياز التنقيب عن النفط جنوب العراق وكذلك تسويقه.
- زيادة سعة خط أنابيب النفط القائم بين كركوك وجيهان طبقا لاتفاق مع الحكومة العراقية من حوالي 800 ألف برميل في اليوم إلى حوالي مليون برميل.
- دعم إنشاء شبكة أنابيب لنقل الغاز الطبيعي من العراق إلى الأسواق العالمية والأوروبية من خلال تركيا مما سيعمق من العلاقات التركية العراقية وسيزيد من قدرة تركيا على استغلال هذه الورقة في تحقيق مكاسب اقتصادية وسياسية.

من هنا يرى الباحث أن حزب العدالة والتنمية استطاع تحويل كل هذه المشاكل والمعوقات التي كانت تؤثر على العلاقات بين الدولتين إلى أدوات تدعم وتساهم في تحقيق المصالح والأهداف التركية في علاقتها مع العراق الذي يدرك في نفس الوقت اهمية الدور التركي في دعم وحدة الأراضي العراقية وتطوير الاقتصاد العراقي، من هنا فتحت تركيا قنوات اتصال واسعة النطاق مع القوى والقيادات العربية السنية والشيعية بما في ذلك قوى المقاومة، وأصبحت تركيا عضواً في لقاء الدول المجاورة للعراق.

ثانياً: العلاقات التركية السورية بعد 2002

إنتهجت السياسة الخارجية التركية سياسة جديدة تجاه سوريا في إطار إعادة تقييم حزب العدالة والتنمية لعلاقتها مع الجارة الجنوبية وذلك من خلال ترسيخها لعهد جديد في

العلاقات التركية السورية حيث افتتحت تركيا عهداً حددت فيه الثقة لدى سوريا من خلال اسقاط مشكلة دعم حزب العمال الكردستاني من أجندة المباحثات والعلاقات، وهي المشكلة التي كانت تمثل التهديد الأكبر في العلاقات التركية السورية، ثم دخلت تركيا في عديد من المبادرات بغية إعادة بناء وتعميق العلاقات بين البلدان. وعلى الرغم من أن مشكلة المياه تعد من ابرز مسائل النزاع حول المصالح بين البلدين، فقد شرعت كلتا الدولتين في تجاوز هذه المسأله من خلال اتخاذ قرار بإنشاء سد مشترك على نهر العاصي، والسماح لسوريا بالري فوق مساحة قدرها 20 – 30 كيلومتراً على حدود دجله. وقد شهد تاريخ العلاقات التركية السورية تطورات مهمة تمثلت بزيادة حجم التبادل التجاري بين الدوليتين وحل المشاكل الحدودية وبعض المشاكل العالقة، ولقد تأسست آلية حوار سياسي رفيع المستوى بمشاركة العديد من وزراء البلدين، وبدأت بين الدولتين عملية تكامل بالمعنى التام من خلال إبرام ما يزيد على خمسين اتفاقية مشتركة. وقد برزت الثقة المتبادلة بين الدولتين في أبرز صورها في الوساطة التركية في أكثر مشكلات سوريا تأزماً وحساسية والمتمثلة بالمفاوضات السورية الإسرائيلية (أوغلو،625:2011)

أعطت زيارة الرئيس التركي السابق أحمد نجدت سيزر لدمشق في حزيران 2000 دفعة قوية في اتجاه تغيير علاقة أنقرة بدمشق، وعززتها زيارة الرئيس السوري بشار الأسد الأولى إلى تركيا عام 2004، لكن فوز حزب العدالة والتنمية في الانتخابات التركية والمواقف السياسية التي اتخذها قادته في السياسة الخارجية كان لها الدور الأكبر في تحول العلاقات السورية التركية نحو التفاهم والتعاون، حيث جرى التفاهم على تحويل الحدود من نقطة خلاف وتوتر إلى نقطة تفاهم وتعاون، فوقعت اتفاقية إزالة الألغام على جانبي الحدود لإقامة مشاريع إنمائية مشتركة. وأعلن هذا التوجه بداية عهد التقارب الذي سيقلب حالة العداء التاريخي إلى حالة من اللقاء والتفاهم والتعاون، خصوصاً وأن قادة حزب العدالة والتنمية رفضوا المشاركة في سياسة العزل والحصار التي حاول الرئيس الأميركي السابق جورج دبليو بوش فرضها على سوريا، بل قام الساسة الأتراك بلعب دور الوسيط بين سوريا ومختلف الحكومات الأوروبية، الأمر الذي أسهم في مساعدة النظام السوري على عبور تلك المرحلة الصعبة.(كوش،8:2010)

تمحورت السياسة الخارجية التركية تجاه سوريا على النقاط التالية: (جوهر،2009: 158-165).

- حاولت تركيا العمل على حل الخلافات المتعلقة بتوزيع مياه نهري دجله والفرات حيث تّعد تركيا أن مياه النهرين لا تخضعان لمفهوم قانون الأنهار الدولي وإنما هما ثراوت قومية

لتركيا إلا أنه بعد توقيع الجانبين على بروتوكول مشترك في 2001 والذي يدعو إلى التدريب المشترك وتبادل التكنولوجيا وإقامة مشاريع مشتركة، تم الاتفاق بين كل من تركيا وسوريا والعراق على إنشاء معهد للمياه 2008 يتكون من 18 خبيراً من كل دولة، لوضع مقترحات لمعالجة الخلاف حول قضية المياه. وفي هذا الاطار تتمسك سوريا بالنتيجة التي توصلت إليها لجنة القانون الدولي التابعة للأمم المتحدة في ما يختص بقانون المسارات المائية الدولية واستعمالاتها غير الملاحية (أيلول 1991) والتي أقرت أن لكل دول الحق في استعمال مياه الأنهار الدولية التي تجري في أراضيها ضمن القيود التي تفرضها القوانين الدولية المتبعة في هذا المجال، من هنا ترى الدولتان أن حقوقهما في مياه النهرين قد شكلت ملفاً للحوار بين الدول العربية وتركيا .

- التعاون التركي السوري في الملف الكردي وذلك بهدف الحد من تداعيات الملف الكردي على العلاقات بين الدولتين خصوصاً في ضوء تطور هذا الملف على الساحة العراقية بهدف منع قيام دولة كردية مستقلة في شمال سوريا ، لقد حاولت تركيا ربط قضية المياه بقضية الاكراد والأمن وقد عملت على محاولة الحصول على مكتسبات سياسية نتيجة إمتلاكها لموارد المياه التي تشكل تهديداً مباشراً لسوريا.(حداد،1996:157)

- لعبت أنقرة دوراً هاماً في التخفيف من عزلة سوريا والحيلولة دون الاستهداف الأمريكي لسوريا، كما حثت الولايات المتحدة على فك العزلة السورية والحوار معها.(الزعبي،2011:5)

كما نجحت المساعي التركية للوساطة بين سوريا وإسرائيل لرعاية مفاوضات سلام غير مباشرة بين الجانبين من أجل التوصل لإتفاق سلام سوري إسرائيلي ينعكس بشكل مباشر أو غير مباشر على السلام الإسرائيلي مع الفلسطينيين واللبنانية لقد عقدت في إسطنبول في مايو 2008 لقد تلتها أربع جولات لقد حضيت هذه الوساطة التركية بدعم أمريكي وأوروبي خاصة بعد لقاء أردوغان مع الرئيس الفرنسي ساركوزي في دمشق نهاية سبتمبر 2009، حيث اكتسبت هذه الوساطة طابعا وبعدا جديدين من خلال التنسيق والتعاون الفرنسي التركي الهادف إلى تحقيق السلام الشامل في المنطقة بكل أبعاده السورية واللبنانية والفلسطينية

- تنمية العلاقات الاقتصادية بين البلدين من خلال التوقيع على اتفاقيتين للتعاون الاقتصادي تهدفان إلى تنمية التجارة والسياحة والاستثمار بين البلدين، كما تم التوصل إلى توقيع اتفاقية تجارة حرة بين البلدين عام 2007، لقد زادت الصادرات التركية لسوريا بين عامي 2002و2003 بنسبة (37%)، كما تعد تركيا أكبر مستثمر أجنبي في سوريا، ويبلغ أجمالي حجم الاستثمار التركي في سوريا حوالي 400مليون دولار. كما تكللت العلاقات بين

تركيا وسوريا بإلغاء التأشيرة وفتح الحدود بين الجانبين في صيف 2009 وكذا إنشاء خط سكة حديدي يربط الدولتين عبر مدينة حلب السورية مما يعد تطوراً هاماً على صعيد الانفتاح التركي على دول الجوار ، وفي العام 2010، تمّ التوقيع على اقتراح أنقرة إنشاء منطقة تجارة حرّة مشتركة تضمّ سورية والأردن ولبنان، وتكون مفتوحة أمام انضمام غيرها من الدول على أن يتمّ رفع التأشيرات بين كلّ هذه الدول وتطبيق قوانين موحّدة بهدف تعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري والاستثماري المشترك فيما يشبه التأسيس لبداية نوعٍ من اتّحادٍ شرق أوسطي، وقد تمّ في العام 2009 إنشاء مجلس تعاون استراتيجي، وهو عبارة عن مجلس يرأسه رئيس حكومة سورية أو تركيا (حسب مكان انعقاده)، ويضمّ 16 وزيرًا من البلدين (الخارجية، الداخلية، الدفاع، الطاقة، التجارة، النقل والزراعة الأشغال العامّة، ويمكن أن يضمّ غيرهم عند الضرورة كالسياحة)، ويعقد جلستين سنويًّا (واحدة في كلّ بلد)، ويهدف إلى إنجاز استحقاقات العلاقات الاستراتيجية بين البلدين. (باكير،2011: 69-72)

كما تم للمرة الأولى عام 2009 إجراء مناورات عسكرية مشتركة بين البلدين، وإلغاء التأشيرات بينهما، في خطوة تعبّر عن عمق العلاقات بين الطرفين وبلغ عدد الاتفاقيات التي وقّعها النظام السوري مع تركيا في الجلسة الأولى للمجلس الاستراتيجي قرابة (56) اتّفاقية في مختلف المجالات السياسيّة والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والاستثمار والمياه والبنوك، وغيرها. وتمّ تنفيذ كلّ هذه الاتفاقيّات في التوقيت المحدّد لها تمامًا، وهو ما يلفت الإنتباه لمدى أهميّة الإلتزام بين الطّرفين وجدّية العلاقة بينهما. كما ارتفع حجمُ التبادل التّجاري بين البلدين من قرابة (730) مليون دولار في العام 2000 إلى ما يناهز (2.3) مليار دولار في العام 2010 (مع توقّع الطرفيْن قبل الأزمة السوريّة أن تبلغ (5) مليار دولار في وقتٍ قصير)(كوش،2010:9)

احتلّت سورية أهميةً قصوى في السياسة الخارجية التركية الجديدة لحزب العدالة والتنمية، وقد ساعد ذلك على بلورة الرّؤية الاستراتيجيّة التركية للشرق الأوسط وتنفيذها، فكانت تركيا حاضرةً في العديد من الملفات السّاخنة والمتفجّرة المرتبطة بسوريا والتي تمتدّ من لبنان إلى فلسطين وإسرائيل والعراق. كما ساعد انتشار القوّة الناعمة التركية في الإرتقاء بدور تركيا وموقعها في المنطقة وصعودها الإقليمي، في تطوير علاقاتها ليس مع الأنظمة العربيّة فقط وإنّما مع شعوبها بالأساس، خاصّةً عندما تمّ تعزيزها بالدبلوماسية الشعبيّة التي تعززت من خلال موقف تركيا من الثوره في سوريا 2011 حيث كان لتركيا دور وساطة بين السلطة السياسية والمعارضة لإيجاد مخرج سريع ينقذ النظام والمتظاهرين من حالة الحرب الأهلية التي يمكن أن تصل إليها تطورات الأحداث إلا أنها فشلت في إقناع

الجانب السوري في التوصل إلى حل يرضي جميع الأطراف مما دفع بتركيا إلى فرض بعض العقوبات الاقتصادية والعسكرية ورفضها لكافة أشكال العنف في سوريا.

المطلب الخامس : العلاقات التركية الخليجية

كان الاقتصاد التركي قبل عام 2002 يعاني من مشاكل اقتصادية ترتبط بضعف الناتج المحلي الإجمالي وارتفاع حجم المديونية الخارجية وزيادة معدلات التضخم مما دفع بتركيا الى البحث عن وسائل يمكن من خلالها إيجاد حل لمشاكلها الاقتصادية وقد تمثل ذلك بمحاولة الانفتاح الاقتصادي والسياسي على دول الشرق الأوسط وآسيا الوسطى والخليج العربي التي تمتلك أسواق يمكن أن تشكل سوقاً كبيراً للمنتجات التركية التي بدأت تشهد تطوراً كبيراً لزيادة قدرتها التنافسية في الأسواق الدولية والإقليمية. وقد إستطاعت الحكومة التركية بحنكتها السياسية والاقتصادية جذب رؤوس الأموال الخليجية المحافظة من خلال إصلاحاتها الاقتصادية المتميزة وتحرير الاستثمار وإنشاء نظام مالي متطور وإشباع حاجات وقناعات المستثمرين المختلفة كإنشاء البنوك الإسلامية لجذب رؤوس الأموال المحافظة إلى جانب نمو اقتصادي مطرد وثورة صناعية متسارعة وإصلاحات إدارية نقلت البلد نقلة نوعية من بيئة طاردة إلى جاذبة بكل معنى الكلمة هذا إلى جانب موقع تركيا الاستراتيجي والذي جعل من تركيا نقطة وصل ما بين آسيا وأوروبا فعلى سبيل المثال غالبية خطوط أنابيب النفط والغاز الطبيعي تمر عبر الأراضي التركية لتربط إيران وروسيا بالمستهلك النهائي الأوروبي. وفي ضوء تزايد الإهتمام التركي بدول الخليج العربي فقد بدأت تركيا باتخاذ سلسلة من الإجراءات على مختلف الأصعده مع دول الخليج العربي وكانت هناك مجموعة من العوامل التي ساعدت على التقارب بين تركيا ودول الخليج العربي ومنها :(الحمد،16:2011)

أولاً: موقف البرلمان التركي الرافض للخضوع للمخططات الأمريكية: والذي تمثل برفضه السماح للقوات الأمريكية من استخدام الأراضي التركية في دخول العراق عام 2003 واضطرت الولايات المتحدة الأمريكية إلى تغيير خطتها العسكرية باستخدام أراضي الدول العربية المجاورة للعراق كدول الخليج العربي وقد قدرت الشعوب العربية هذا الموقف الشجاع وكان له دور ايجابي في تغيير منحى العلاقة من الكراهية إلى الإخاء والتقارب.

ثانياً: النمو الاقتصادي والتطور الصناعي والتكنولوجي التركي: أدى إلى زيادة الإنتاج مما أدى إلى تحقيق فوائض إنتاجية من السلع والخدمات التي عجزت أسواق تركيا المحلية عن استيعابها كما أن الأسواق الأوروبية وضعت العراقيل أمام البضائع التركية مما دفع الحكومة التركية للبحث عن أسواق جديدة كالأسواق الخليجية والعربية والتي طالما كانت حكراً على البضائع الغربية الأوروبية والأمريكية. ولا شك بأن الوضع الاقتصادي مرتبط

بالوضع السياسي مما جعل تركيا تسعى إلى التأثير إيجابا على الوضع السياسي في الشرق الأوسط. وقد وسعت تركيا تجارتها مع دول مجلس التعاون الخليجي خاصة والدول العربية عامة ونتيجة لذلك بلغ معدل النمو في الاقتصاد التركي (7%) بين عامي 2002 إلى 2007 حيث تضاعف معدل الدخل الفردي في تركيا خلال هذه الفترة.

ثالثاً: الأزمات السياسية والاقتصادية: والتي تمثلت في انهيار أسعار البترول والتدخل العسكري الأمريكي في الخليج والذي أدى إلى دخول المنطقة كلها في حالة عدم استقرار وإحساس حكومات الخليج بإمكانية تطوير المنطقة بالإرتباط بقوة صناعية إقليمية مما يؤدي إلى تنويع مصادر الدخل.

رابعاً: قناعة الطرفين التركي والخليجي أن التحالف بينهما في مجال السياسة الخارجية يحقق مصالحهما خاصة، وأن إعتمادهما على القوى الخارجية كالاتحاد الأوروبي أو الولايات المتحدة الأمريكية قد لا يكون في مصالحها. وأن تطورات مسرح العمليات العسكرية في العراق وأفغانستان وآثارها السلبية على الاقتصاد والوضع العسكري الأمريكي دفع حكومات المنطقة العربية والأتراك إلى التفكير في البديل الذي يتميز بالاستمرارية ويحقق مصالح جميع الأطراف.

خامساً: تعاظم الدور الإيراني في المنطقة: يحاول النظام الإيراني تنفيذ أجندته السياسية الرامية إلى بسط نفوذه في المنطقة كلها والأجندة السياسية الإيرانية قد ارتبطت في العراق بطائفية تجاوزت الأنظمة إلى الشعوب كل ذلك أوجد حاجة ملحة إلى تحقيق توازن قوي لمواجهة المشروع الإيراني في المنطقة فكان أفضل من يقوم بهذا الدور بالنسبة لدول الخليج هو تركيا لقدراتها السياسية والاقتصادية ولكونها دولة إسلامية.

سادساً: الموقف الإيجابي للحكومة والشعب التركي من القضية الفلسطينية ومن الإعتداء اللاإنساني على غزة، وما أعقبه من موقف رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان من رئيس الكيان الصهيوني شيمعون بيريز وما تبعه من محاولة فك الحصار عن غزه من خلال قافلة الحرية والتي استشهد فيها تسعة ناشطين أتراك. هذه المواقف التركية ساعدت في تعزيز الموقف العربي الرسمي وخففت العبء عن الحكومات العربية أمام شعوبها كنوع من تنفيس الضغط الشعبي ومطالباته التي تتجاوز قدرات الحكومات العربية من الضعف.

سابعاً: علاقة الصداقة الشخصية: التي تربط الرئيس التركي عبد الله غول مع الملك عبد الله بن عبد العزيز حيث سبق للرئيس التركي أن عاش في المملكة العربية السعودية لمدة ثمان سنوات من عام 1983 إلى 1991 حيث عمل محللاً مالياً في بنك التنمية السعودي كما أن الرئيس التركي يتقن اللغة العربية ما مكن الرئيس التركي من معرفة طبيعة منطقة الخليج العربي وفهم أنماط التفكير العربية والفرص المتاحة والتحديات المرتبطة بها.

إن الانفتاح الاقتصادي التركي وعلاقات حسن الجوار كان له أثر ايجابي على الوضع السياسي الداخلي في تركيا حيث أن جيرانها حرصوا على دعم تركيا في قضاياها المصيرية كالقضية الكردية والإتهامات الدولية لتركيا بجرائم الإبادة الجماعية للأرمن إبان سيطرة الامبراطورية العثمانية. كما إن موقف تركيا الإيجابي من رفضها دخول القوات الأمريكية عبر أراضيها في 2003 للاستيلاء على العراق قابله موقف كردي متخاذل حرصت خلاله الأحزاب الكردية على دعم القوات الأمريكية في احتلالها للعراق ظنا منها بإمكانية الفوز بالدعم الإقليمي والأمريكي وإنشاء وطن قومي للأكراد في شمال العراق وشرق تركيا، التي تمثل أكبر تجمع كردي في المنطقة، ولكن هذه المخططات باءت بالفشل نتيجة للسياسة التركية والتي تمثلت في دبلوماسية حسن الجوار مع الدول المجاورة وربط المنطقة بمصالح سياسية واقتصادية وأمنية طويلة الأمد، ومما أعطى لتركيا القدرة على التعامل مع الدول الخليجية.

أستغلت دول مجلس التعاون الخليجي الصعود التركي الإقليمي ووقعت في 2008/9/3 مذكرة تفاهم مع الجانب التركي تمهّد لعلاقات استراتيجية خليجية–تركية على كافة الأصعدة السياسية والاقتصادية والثقافية وحتى الأمنية والعسكرية، وذلك أثناء اجتماع وزارة خارجية الدول المعنيّة في مدينة جدّة في المملكة العربية السعودية، ويمكننا استشعار مدى أهمية هذه الاتفاقية لكونها تعدّ أوّل اتفاقية يعقدها مجلس التعاون الخليجي بهذا الشكل منفرداً مع دولة أخرى بعينها، فهو لم يسبق له أن فعل ذلك حتى تاريخ توقيع هذه الاتفاقية، ولا شك انّ لهذا المعطى دلالاته، خاصّة أنّها تأتي في ظل الظروف الحرجة التي تشهدها منطقة الخليج العربي والشرق الأوسط. في ضوء تداعيات البرنامج النووي الإيراني والثورات العربية وخصوصاً في البحرين واليمن وكذلك محاولة دول الخليج توطيد علاقاتها السياسية والاقتصادية مع تركيا لمواجهة أي تداعيات محتملة للأحداث السياسية في المنطقة.

وعلى الرغم من أنّ الطرفين قد المحا إلى أنّ هذه الاتفاقية ليست موجهة ضدّ أحد معيّن، إلاّ أنها جاءت إثر تصاعد حدّة المناوشات الإيرانية – الخليجية نتيجة لإصرار إيران على احتلال الجزر الثلاث الإماراتية (طنب الكبرى وطنب والصغرى وبو موسى)، ورفضها لكل مبادرات الحل السلمية التي تمّ طرحها من قبل العرب في هذا الشأن، من هنا نجد أن دول

الخليج العربي أستطاعت تفعيل علاقاتها مع تركيا لعدة أسباب ترتبط بشكل أساسي بمواجهة النفوذ الإيراني والحد من تأثير هذا النفوذ .

- **التعاون التركي– الخليجي سياسياً**

أنّ فرص التعاون السياسي الثنائي غير محدودة بالنسبة للجانبين، خاصّة في ظل شبكة العلاقات التي تمتلكها تركيا والتي تصلها مع جميع الفاعلين الدوليين دون استثناء، لكن يبقى الأهم في الموضوع السياسي والذي يتبلور حول نقطتين: (باكير،9:2011)

1– **تحقيق توازن إقليمي مع إيران:** فموقع تركيا وحجمها وعدد سكّانها وقوّتها العسكرية مشابه جداً لما تمتلكه إيران، وهو ما يؤهلها لأن تلعب على الصعيد السياسي دوراً مهماً في تحقيق توازن جيو–استراتيجي معها خاصّة انّها بدأت تثير المشاكل للدول العربية منذ سقوط العراق، وذلك على مستويات عدّة منها الإصرار على احتلال أراضي عربية، ومنها التدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية، وإثارة الفتن والنعرات الطائفية، وتقسيم المجتمعات العربية واختراقها مالياً وثقافياً، إضافة إلى التهديد الذي يمثّله البرنامج النووي الإيراني على الخليج العربي إن كان من الناحية البيئية أو من ناحية السلامة أو من ناحية الإخلال بالتوازن العسكري في المنطقة وإمكانية إندلاع حرب إقليمية جديدة بين إيران وأمريكا أو إيران وإسرائيل تكون الدول العربية ساحة لها.

من الطبيعي لدول المجلس أن تفتح بوابة التواصل الاستراتيجي مع تركيا التي تشهد منذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة صعوداً جيو–سياسياً منسجماً مع طبيعة المنطقة وارثها التاريخي وبعيداً عن الحساسيات، في الوقت الذي لا تفرض فيه تركيا نفسها بالقوة على المنطقة، وتقدّم في نفس الوقت نموذجاً مغايراً عن النموذج الصدامي، الانتهازي الابتزازي الذي تقدّمه إيران، متفاعلة مع المحيط العربي (سواءً في الخليج العربي أو الشام) ومبتعدةً عن القضايا التي من شأنها أن تثير التحفظات كأن تقدّم نفسها ممثلاً مذهبياً أو عنصراً متفوقاً تاريخياً أو قومياً أو عبر فرض نفسها كقائد ميداني.

2– **حل المشاكل والأزمات الإقليمية:** ويمكن لدول المجلس الإعتماد على تركيا في هذا السياق، خاصّة أنّ صعودها إقليمياً لم يأت نتيجة صفقات أو مساومات أو إبتزاز، كما لم يأت على حساب أحد، وهي وان كانت قادرة على استغلال حاجة أمريكا وحلف شمال الأطلسي إليها خاصة أثناء حرب أفغانستان والعراق، إلاّ أنّها لم تفعل، على عكس اللاعب الإيراني يسعى الى عقد صفقة على حساب هذه الدول في حال تمّ تأمين مصالحه الخاصة مع أمريكا او اسرائيل، ومن هذا المنطلق فأن علاقات تركيا مع جميع الفاعلين المحليين، الإقليميين

والعالميين ستكون مفيدةً جداً لدول المجلس، وقد شهدنا وما زلنا نشهد تفاعلات هذا الدور في أكثر من بلد سواء عبر الوساطة التي تقوم بها في المفاوضات بين سوريا واسرائيل، أو عبر الوساطة التي سبق واقترحتها بشان لبنان، أو تلك المتعلقة بالشأن الفلسطيني، أو حتى بخصوص الأزمة النووية الإيرانية.

- **التعاون التركي- الخليجي اقتصادياً**

أنّ فرص تعزيز التعاون الاقتصادي بين تركيا ودول الخليج العربي تدعمها الاتفاقيات السياسية والرغبة من الجانبين في تدعيم هذه العلاقات وأبرز مجالات التعاون التركي الخليجي:

1- على الصعيد الاستثماري: بلغ حجم الاستمارات الأجنبية المباشرة في تركيا للعام 2007 حوالي (22) مليار دولار بعدما صعدت بشكل دراماتيكي بعد استلام حزب العدالة والتنمية الحكم وذلك من (1.1) مليار دولار العام 2002 الى 10 مليار دولار العام 2005، تبعه ارتفاع عدد الشركات الأجنبية المشاركة من (5400) شركة العام 2002 إلى (18300) العام 2007، وهو ما يشير إلى انّ تركيا أصبحت تشكّل أرضاً خصبة للإستثمار، ومهيأة لجذب أعلى قدر ممكن منها، وعلى دول المجلس الإستفادة من هذه البيئة الاستثمارية وضخ أموالهم وفائض عائداتهم النفطية وتوجيهها اليها، لاسيما أنّ حجم الاستثمارات العربية والخليجية في تركيا يعد متواضعاً قياساً بحجم الاستثمارات الأجنبية فيها من جهة وقياساً بالعوائد النفطية التي تتدفق إلى دول المجلس وإستثمارات الخليج في الخارج من جهة أخرى. لذلك يمكن لتركيا ان تكون منفذاً آمناً لإستثمارات العوائد النفطية.(باكير ،6:2008)

2- على الصعيد التجاري: بلغ حجم التجارة الخارجية التركيّة للعام 2007 حوالي 280 مليار دولار بواقع (110) مليار دولار صادرات و (170) مليار دولار واردات، وهو ما يعني انّها تعدّ لاعبا أساسيا في التجارة العالمية مع سعيها لأن يبلغ حجم التجارة الخارجية لها نصف تريليون دولار في العام 2023، وهي أرقام ضخمة جداً إذا ما قورنت بحصّة دول مجلس التعاون فيها والبالغة أقل من (2.7%) من حجمها، ما يعني بطبيعة الحال ضرورة رفع نسبة التبادل التجاري بين الطرفين وإزالة كل العوائق التي من شأنها أن تحد من ارتفاع حجمها مستقبلاً.(باكير،7:2008)

3- على الصعيد الصناعي: تعدّ تركيا ثاني أكبر منتج لصفائح الزجاج في العالم وسادس أكبر منتج للإسمنت، وسادس أكبر منتج للألبسة الجاهزة، وتشكّل صادراتها الصناعية نحو (89%) من مجمل الصادرات، فيما يساهم القطاع الصناعي فيها بنحو (25%) من الناتج المحلي.

يمكن لهذه الدول الاستعانة بخبرة متعهّدي الإنشاءات الأتراك ذوي السمعة العالمية، بعد إتمامهم أكثر من (3) آلاف مشروع بمستويات عالمية في أكثر من 70 دولة، خاصة انّ هناك (22) شركة تعهّدات في صدارة لائحة المتعهدين العالميين، إذ تحتل تركيا المرتبة الثالثة أيضاً في ترتيب القائمة بعد كل من الولايات المتّحدة الأمريكية والصين.(باكير،2008:7)

المبحث الثالث: العلاقات الاقتصادية التركية العربية بعد 2002

كان للولايات العربية الخاضعة للإمبراطورية العثمانية علاقات اقتصادية وثيقة فيما بينها وبين المراكز وفق ما تسمح به الظروف والطبيعة الاقتصادية المكونة في ذلك الوقت ولكن مع نهاية القرن الثامن عشر بدأت هذه العلاقات تضعف نتيجة تغلغل رأس المال الأوروبي والنفوذ الأوروبي في المنطقة مع تنامي ضعف الامبراطورية العثمانية وبداية تفككها فأصبحت الولايات العثمانية تخضع للإستعمار الأوروبي بحيث أدى ذلك إلى تخصيص اقتصاديات الامبراطورية في ولاياتها المختلفة بإنتاج المواد الأولية بحيث تظل سوقاً للمنتجات الأوروبية الصناعية في أطار مصالحها وبما يخدم هذه المصالح. وأدى ذلك إلى نتيجتين هامتين:

الأول: إضعاف التكامل الاقتصادي بين الولايات العثمانية المختلفة بما في ذلك علاقاتها مع المركز العثماني.

الثانية: إرتباط اقتصاديات الولايات العثمانية بما فيها دولة المركز بالدول الأوروبية بشكل فردي.

وبعد تفكك الامبراطورية العثمانية سعت الجمهورية التركية إلى إتباع سياسة اقتصادية تقوم على الاكتفاء الذاتي في حين زاد إرتباط البلدان العربية بحكم وقوعها تحت الاستعمار الأوروبي وربط اقتصاداتها باقتصاد الدولة المستعمرة ومثال ذلك ربط الاقتصاد المغربي بالاقتصاد الفرنسي والاقتصاد العراقي بالاقتصاد البريطاني، وبعد الحرب العالمية الثانية نالت البلدان العربية استقلالها السياسي تباعاً ولكنها بقيت على إرتباطاتها الاقتصادية مع الغرب ثم مع الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا ولم تتمكن البلدان العربية من تحقيق التكامل الاقتصادي فضلاً عن إخفاقها في تحقيق التنمية مما زاد من تبعيتها الاقتصادية للأسواق الخارجية التي تسيطر عليها الدول الصناعية المتقدمة وبقيت العلاقات الاقتصادية العربية التركية في أدنى المستويات حتى مطلع السبعينات من القرن الماضي حيث طرأت بعض المتغيرات التي لعبت دوراً في دفع تلك العلاقات وقد تمثلت هذه المتغيرات في الارتفاع الحاصل في أسعار النفط وارتفاع قيمة الفاتورة النفطية التركية فظهرت الحاجة التركية إلى زيادة صادراتها إلى البلدان العربية عموماً والى البلدان العربية المنتجة للنفط على وجه

الخصوص بهدف السيطرة على العجز التجاري التركي مع هذه البلدان خاصة أن المنتجات التركية كانت تعاني صعوبات في الأسواق الأوروبية. ويتناول هذا المبحث المطالب التالية :

المطلب الأول : أهم المؤشرات الاقتصادية التي تعكس تطور العلاقات التركية العربية.

المطلب الثاني : الاستثمارات المتبادلة بين تركيا وبعض الدول العربية.

المطلب الثالث : الاتفاقية الثنائية بين الدول العربية وجمهورية تركيا

المطلب الأول : أهم المؤشرات الاقتصادية التي تعكس تطور العلاقات التركية العربية.

نتيجة لتطور العلاقات السياسية التركية العربية بعد 2002 فقد انعكس هذا التطور على مستوى التبادل التجاري بين الجانبين مما يشير إلى أهمية العامل الاقتصادي في تحسين مستوى العلاقات وكمرتكز يساعد على المساهمة في حل بعض المشكلات التي تواجه الجانبين. ومن أهم العوامل التي ساعدت على رفع مستوى العلاقات الاقتصادية بين الجانبين:

- يشكل الاقتصاد التركي وحدة واحدة في حين أن العرب في المقابل لايملكون اقتصاداً موحداً بل يملكون مجموعة من الاقتصاديات المتباعدة وأحياناً المتنافرة وهذا ساعد تركيا على تطوير علاقاتها مع بعض الدول العربية والاستثمار في بعضها الآخر.

- لعب الموقع الجغرافي دوراً مهماً في تطوير العلاقات العربية التركية من خلال استغلال موقع تركيا في نقل البضائع إلى أوروبا وكذلك استغلال الموقع العربي في نقل البضائع التركية إلى الدول المجاورة يضاف إلى ذلك إن التجاور الجغرافي يقلل من تكاليف النقل لتبادل البضائع.

- حاولت تركيا إستثمار مواردها الطبيعية خصوصاً المياه ووفرة المياه المتجددة في تركيا وتضاريسها الطبيعية مما يجعل بالإمكان إقامة العديد من السدود المائية المتراكمة وهذا يعطي لتركيا ميزة نسبية في المنطقة فمعظم دول المنطقة تعاني من نقص المياه وتحتاج إليها فالصراع في المنطقة مستقبلاً هو صراع على الموارد المائية وهذا يمنح تركيا الفرصة لإستثمارها في علاقاتها مع الدول العربية.

- وقد إنعكس تطور العلاقات العربية التركية من خلال إقامة بعض مشاريع البنية التحتية بين الجانبين ومن أهمها: (نافع، 5:2009)

المشروع الأول: مشروع الربط الكهربائي السباعي وذلك في إطار التخطيط والتنفيذ لربط شبكات كهرباء الدول الأعضاء بمجلس الوزراء المعنيين بشؤون الكهرباء فقد تمت صياغة هذا المشروع المتضمن ربط شبكات الكهرباء في مصر والعراق والأردن وسورية وتركيا ثم انضمت إليه لبنان عن طريق ربطها بسورية بخط نقل ليصبح سداسياً ثم أنضمت إليه ليبيا بعد ذلك ليصبح سباعياً وتتمثل أهم الدول المشتركة فيه نتيجة الربط حيث يمكن لمصر توفير قدرات توليد تبلغ حوالي 500 ميغاواط (م.و.)هذا فضلاً عن أن العراق وسوريا وتركيا والأردن ولبنان سوف تتمكن من توفير قدرات توليد إضافية مجموعها 1600م (م.و).

المشروع الثاني: مشروع شبكات الغاز فهناك عدد من الشبكات لنقل الغاز الطبيعي بين الدول العربية ومنها إلى الدول الأوروبية عبر تركيا وأهم هذه الشبكات خط الغاز العربي الذي يبدأ في مصر ويستخدم لتزويد الأردن وسورية وتركيا وقد اكتملت مراحله تقريبا حتى الحدود التركية شمال سورية.

إلى جانب خط الغاز العربي هناك مشاريع عديدة تدرس لمد خطوط نقل النفط والغاز العربيين عبر تركيا إلى أوروبا وكذلك نقل الغاز من آسيا الوسطى إلى سورية، وقد تم توقيع مذكرة تفاهم بين الحكومتين السورية والتركية بتاريخ 2009/8/20 تنص على الإسراع في انجاز ربط شبكتي الغاز بين البلدين حتى يتحقق الربط مع الشبكة العربية ويتم من خلالها تصدير الغاز إلى الدول العربية عبر سورية والى أوروبا عبر تركيا، وتضمنت المذكرة التي حددت مدتها بخمس سنوات تبدأ من عام2011، قابلة للتمديد والإسراع في انجاز الجزء المتبقي من عملية الربط بين الشبكتين وتبلغ مسافة الجزء المعني في الأراضي السورية من حلب إلى تركيا نحو 64كم وفي الأراضي التركية نحو 90كم واتفق الجانبان على بيع الغاز الطبيعي إلى سوريا بكميات تبلغ نحو مليون متر مكعب سنوياً ولمدة خمس سنوات. (أيشلر، 3:2011)

إن استكمال شبكة نقل الغاز من شأنه الإسهام في تطوير العلاقات بين الشركات السورية والتركية كما إن إستكمالها سيفتح المجال لتعاون شامل على مستوى المنطقة، ويشير رصد واقع التبادل التجاري بين مجموعة الدول العربية وتركيا إلى مدى نجاح سياسة التجارة الخارجية التركية في تحويل الفائض المحقق لصالح الدولة العربية في ميزان التجارة بينهما في كل من العراق والإمارات والسعودية والجزائر ومصر وقد حققت الصادرات التركية إلى هذه الدول متوسط معدل نمو سنوي بلغ نحو (83%) (54%) (14%) (18%) (41%) على النحو التالي خلال الفترة (2003–2005).(أزمشلي،2009:2)

الميزان التجاري بين الدول العربية وتركيا.

يشير الجدول رقم(3) إلى حجم التبادل التجاري بين الدول العربية وتركيا والذي ينعكس من خلال حجم الواردات والصادرات خلال الفترة (2002-2008).

الجدول الرقم (3)

الميزان التجاري لتركيا مع الدول العربية خلال الفترة 2002-2008(مليون دولار)

البيان	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	متوسط معدل النمو السنوي
الواردات التركية من الدول العربية	3،558	3،616	4،268	5،717	7،339	8،3629	8.231	4.6
الصادرات التركية إلى الدول العربية	2،942	3،214	5،025	7،492	9،715	10،950	15.732	13،1
الميزان التجاري (من وجهة النظر العربية)	616	402	-757	1،775	-2،376	-2،588	-6،566	-

المصدر: جامعة الدول العربية التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2008. 2009.

ونلاحظ من خلال الجدول رقم (3) ما يلي:

- نجحت تركيا في تحويل الفائض المحقق لصالح الدول العربية في ميزان التجاري بينهما إلى فائض لصالحها بداية من عام 2003 وذلك على الرغم مما يعانيه الميزان التجاري التركي من عجز بصفة عامة.
- حققت الوردات التركية من الدول العربية متوسط معدل نمو سنوي بلغ (4.6%) خلال الفترة 2002-2008، في حين حققت الصادرات التركية إلى الدول العربية(13.1%).

اعتمدت السياسة التركية في تحويل الفائض في الميزان التجاري المحقق لصالح الدول العربية إلى فائض محقق لصالحها على أربع دول رئيسية هي العراق والسعودية والإمارات والجزائر. بينما كان رصيد الميزان التجاري حتى عام 2002 لصالح الدول العربية وتحول بعد ذلك إلى صالح تركيا أذ بلغ هذا الرصيد (6566) مليون دولار فائض لصالح تركيا بعد أن كان قد بلغ (1628) مليون دولار لصالح الدول العربية في عام2000.

ويرى الباحث أن هذا الفائض في الميزان التجاري لصالح تركيا ناجم عن السياسة الاقتصادية التي اتبعها حزب العدالة والتنمية في توجيه صادراته نحو أسواق عربية ناشئة إلى جانب التوجه السياسي في تبني الكثير من القضايا العربية والإسلامية دون الدخول في صراعات مع الغرب أو الدول الاقليمية كإيران، هذه السياسة لعبت دوراً كبيراً في تحقيق مكاسب اقتصادية لتركيا.

المطلب الثاني : الاستثمارات المتبادلة بين تركيا وبعض الدول العربية

يلاحظ بوجه عام ندرة المعلومات والبيانات حول الاستثمارات المتبادلة بين تركيا والدول العربية فهناك قلة في الإحصاءات الرسمية عن حجم الاستثمارات للجانبين وتتركز معضم الصادرات العربية إلى تركيا بالمنتجات النفطية التي تستحوذ على نحو (89%) من إجمالي واردات تركيا من الدول العربية خلال عام 2005 في حين كان نصيب البلاستيك والموارد البلاستكية نحو (4%) أما الحديد والفولاذ فكان نصيبها نحو (2%)، ومشكلة التركيز السلعي للصادرات العربية هي مشكلة عامة تواجه الصادرات العربية بصفة عامة وذلك على الرغم من المساعي المبذولة في السياسات الساعية إلى تنويع الإنتاج والصادرات حيث بلغت صادرات الوقود المعدني حوالي (66%) من الصادرات العربية في عام 2004 بالإضافة إلى ذلك تتسم الصادرات بكثافة الموارد الطبيعة ذات القيمة المضافة الضئيلة مما يعكس اعتماد الصادارات العربية على موارد الطاقة أكثر من المنتجات الأخرى ويزيد من قدرة تركيا على تصدير المزيد من المنتجات للدول العربية واقتصارها على المنتجات من النفط والغاز من الدول العربية.(ساسين، 5:2011)

الصادرات التركية للدول العربية.

شهدت الصادرات التركية إلى الدول العربية نمواً كبيراً خلال الفترة التي تولى فيها حزب العدالة والتنمية ويبرز ذلك من خلال ارتفاع معدلات التبادل التجاري بين الجانبين ويبين الجدول الرقم (4) تطور الصادرات التركية للدول العربية والعالم ويوضح الجدول أن تركيا استطاعت تحقيق العديد من الأهداف فبينما كانت نسبة الصادرات التركية للدول العربية إلى إجمالي الصادرات التركية عام 2002 يساوي (4.9) أصبح في عام 2007 (13.6%) كما أن متوسط معدل النمو السنوي خلال الفترة لإجمالي بينما ارتفع هذا المتوسط للصادرات التركية إلى الدول العربية في الفترة 1990-1992 حيث لم يتجاوز مليار دولار (20-25بالمئة من مجموع الصادرات التركية)

الجدول الرقم (4)

تطور الصادرات التركية إلى الدول العربية والعالم (مليون دولار)

البيان	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	متوسط معدل النمو السنوي
الصادرات التركية إلى الدول العربية	2،942	3،214	5،025	7،492	9،715	10،950،4	15،732	29،1
معدل التغير بالمائة	21،8	9،2	56،3	49،1	29،7	12،7	32،6	–
إجمالي الصادرات التركية الى العالم	31،334	35،762	47،253	63،121	73،476	85،492	106،851	12،41
معدل التغير	14	14،1	32،1	33،6	16،4	16،3	25	–
نسبة الصادرات التركية إلى الدول العربية لإجمالي الصادرات التركية إلى العالم بالمائة	9،4	9	10،6	11،9	13،2	12،8	13،6	–

المصدر: الحوار العربي– التركي بين الماضي والحاضر : بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية للديمقراطية ومركز الاتجاهات السياسية العالمية ، إسطنبول، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية ، 2010.

تّعد تركيا الأسواق العربية أهم الأسواق الخارجية لمنتجاتها حيث تتزايد معدلات تصدير تركيا لمختلف السلع إلى الدول العربية، وقد بلغت نسبة الصادرات التركية إلى الدول العربية (13.6%) من إجمالي الصادرات التركية إلى العالم عام 2008.

الجدول الرقم(5)

تطورات الواردات التركية من الدول العربية والعالم (القيمة بالمليون دولار)

البيان	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	متوسط معدل النمو السنوي
الواردات التركية من الدول العربية	3.558	3.616	4.268	5.717	7.339	8.362	8.231	4.6
معدل التغير نسبة	12،0	1،6	18،0	34،0	28،4	14	-5	-
نسبة الواردات التركية من الدول العربية والتركية من العالم بالمئة	8،6	7،1	6،2	5،9	6،3	6	4،7	-

المصدر: الحوار العربي- التركي بين الماضي والحاضر : بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية للديمقراطية ومركز الاتجاهات السياسية العالمية ، إسطنبول، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية ، 2010.

ومن هذا الجدول نتبين:

أن الواردات التركية من الدول العربية شهدت نمواً ملحوظاً خلال الفترة (2002-2008)لتصل إلى حوالي 8مليار دولار عام 2008 بعد أن كانت حوالي ثلاث مليار دولار عام1995رغم تلك الزيادة فإن حصة الواردات التركية من الدول العربيه لإجمالي الواردات التركية من العالم انخفضت إلى (4،7%) عام 2008 بعد أن كانت (8،4%) عام1995، مما يعني أن الدول العربية لم تستطع الاستفادة من التطور الحاصل في الواردات التركية من الدول العالم الذي وصل متوسط معدل نموه السنوي إلى حوالي (13) % في حين أن متوسط معدل النمو السنوي للواردات التركية من الدول العربية خلال الفترة نفسها كان في حدود 6،4 %ويذكر د.محمود عبدالفضيل استنادا إلى بيانات الأنكتاد أن مجموعة الاستيراد التركي في المنطقة العربية تتراوح ما بين (2،5-3) مليار دولار (1990-1992) وهي تعادل (13-16)%من مجموع الاستيراد التركية.

[وبتحليل هيكل التوزيع الجغرافي للواردات التركية من الدول العربية خلال الفترة 2002–2007 نلاحظ : (نور الدين، 3:2011)

- استحوذت كل من الإمارات والسعودية والجزائر والعراق ومصر على نحو 80بالمئة من أجمالي الواردات التركية من الدول العربية خلال عام2008.
- إحتلت السعودية المركز الأول في التوزيع الجغرافي للواردات التركية من الدول العربية، وتلتها الجزائر في حين تراجعت كثيراً حصة العراق وخرجت سوريا من المراكز الخمسة الأولى ودخلت مصر وإحتلت المركز الرابع خلال عام 2008.
- هناك تركز جغرافي شديد في توزيع الواردات التركية من الدول العربية حيث تستحوذ دول المراكز الخمسة الأول على نحو (80%) من إجمالي قيمة الواردات التركية من الدول العربية خلال عام2008.

على الرغم من أن عدد الدول العربية المصدرة إلى تركيا أخذ في الاتجاه نحو الزيادة إلا أن نسبة ما تستحوذ عليه الدول العربية من الواردات التركية أخذ في التراجع ففي عام 1995 كان إجمالي عدد الدول العربية المصدرة إلى تركيا 15دولة بحصة سوقية بلغت نحو (8،4%) أما في عام 2008 فقد بلغ عدد الدول العربية المصدرة إلى تركيا 20 دولة أي معظم الدول العربية بحصة سوقية بلغت نحو (7،4%).

- زادت أهمية السوق العراقي للمصدرين الأتراك حيث أصبح يستحوذ على نحو (19،4%) من صادرات تركيا إلى الدول العربية .

وقد تمكنت اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري التي يرأسها رئيس الجمهورية التركية من التوصل إلى مجموعة من الاتفاقيات مثل:(الشيمي،4:2009)

– **الاتفاقية العامة للتعاون الاقتصادي.** وتهدف الاتفاقية إلى توفير الترتيبات والضمانات والحوافز الضرورية لتشجيع انتقال رؤوس الأموال بين الدول الموقعة على هذه الاتفاقية تماشياً مع الأنظمة والقوانين المعمول بها في كل الدول الأعضاء وذلك بغية تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية فيها وتوافر مجالات جديدة ومتاحة في العالم الإسلامي وقد وقعت تركيا على هذه الاتفاقية مع جميع الدول العربية عدا الصومال.

– **الاتفاق الإطاري لنظام الأفضليات التجارية.** تقوم العلاقات الاقتصادية بين الدول العربية وتركيا في إطار إهتمام الدول بمنظمة المؤتمر الإسلامي لتعزيز التكامل الاقتصادي الإسلامي تم التوقيع على الاتفاق الإطاري لنظام الأفضليات التجارية بين الدول الأعضاء في

منظمة المؤتمر الإسلامي في الدورة الواحدة والعشرين كومسيك التي عقدت في اسطنبول خلال عام 2005 ويهدف الاتفاق إلى توافر أطار متجانس وقابل للتطور لتبادل وتنشيط التجارة بين الدول الأعضاء.

- **إتفاقية تشجيع وضمان الاستثمار.** تّعد هذا الاتفاقية بمثابة الحد الأدنى في معاملة رؤوس الأموال والاستثمارات الواردة من الدول الأعضاء، وذلك في محاولة من منظمة المؤتمر لدعم حرية إنتقال رؤوس الأموال بين الدول الأعضاء لديها وبما يساعد في رفع معدلات التبادل التجاري بين الأعضاء سعياً وراء رفع المستوى التنموي بالدول الأعضاء، وقد وقعت على هذه الاتفاقية تركيا و14دولة عربية هي مصر، الإمارات، الأردن، الكويت، لبنان، ليبيا، المغرب، سلطنة عمان، فلسطين، قطر، السعودية، السودان، تونس، الصومال .

يعد العامل الاقتصادي محوراً أساسياً في تطور العلاقات بين الدول حيث حرصت تركيا على أن تكون علاقاتها الاقتصادية مع الدول العربية متقدمة ونوعية لأن ذلك يمنحها دوراً اقليمياً يقوي مركزها العالمي وفي نفس الوقت فإنها تدرك أهمية إيجاد أسواق جديدة لمنتجاتها وتأمل أن تحصل على مواردها النفطية بأسعار تفضيلية من الدول العربية.

المطلب الثالث : الاتفاقية الثنائية بين الدول العربية وجمهورية تركيا

لم تكثف العديد من الدول العربية بما يربطها بتركيا من اتفاقيات اقتصادية وتجارية تحت مظلتي جامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي حيث رأت هذه الدول ضرورة عقد مجموعة من الاتفاقيات الثنائية منفردةً مع تركيا .

ومن خلال استعراض الاتفاقيات التجارية التي تربط الدول العربية بتركيا يتضح ما يلي: (نافع، 3:2009)

1. ترتبط العديد من الدول العربية باتفاقيات اقتصادية ثنائية أو مشتركة على مستوى الجامعة العربية أو مجلس التعاون الخليجي مما يعني إختلافاً في مستوى العلاقات التي تربط بين تركيا والدول العربية.

2. تحتل جمهورية مصر العربية الصدارة بين مجموعة الدول العربية من حيث عدد الاتفاقيات الاقتصادية والتجارية الموقعة مع جمهورية تركيا وجاء الأردن في المرتبة الثانية مباشرة بعد مصر.

ورغم القرارات الكثيرة والاتفاقيات المختلفة في أطار جامعة الدول العربية والمجلس الاقتصادي التركي العربي فأن خطوات فعلية من أجل تحقيق التكامل الاقتصادي العربي لم تحدث بسبب غياب الإرادة السياسية وتنامي النزعة القطرية والارتباط بالأسواق العالمية مما دعا إلى إعادة النظر بآليات العمل العربي الاقتصادي المشترك حيث بدأ العمل بأول الخطوات العملية نحو التكامل بإقامة منظمة التجارة الحرة العربية الكبرى وتجري مفاوضات جادة بين الدول العربية وذلك في ضوء المتغيرات العالمية والإقليمية وفي مواجهة التباطؤ الذي تعانيه العلاقات الاقتصادية العربية التركية

قامت جامعة الدول العربية بالعديد من المباحثات مع تركيا أثمرت عن إنشاء المنتدى الاقتصادي العربي التركي عام2007 وتم إعلان تأسيسه عام 2008 وذلك في محاولة لتدعيم العلاقات الاقتصادية بين الدول العربية وتركيا من خلال المحاور التالية:

- زيادة حجم الاستثمارات المتبادلة بين تركيا والدول العربية.
- تطوير وتدعيم العلاقات الاقتصادية التركية العربية في المجالات المالية والمصرفية.
- تطوير وزيادة حجم التبادل التجاري بين الطرفين للوصول إلى مستوى يتلائم مع حجم التوقعات بين الجانبين.
- تطوير وإستثمار الفرص المتاحه أمام تطوير مجالات التعاون في نواحي السياحة والمال والإسكان وتكنولوجيا المعلومات.

ويقول تقرير أدارة الدراسات والعلاقات الاقتصادية في جامعة الدول العربية (العلاقات الاقتصادية بين الدول العربية) "على الرغم مما تستهدفه العلاقات العربية التركية تحت مظلة جامعة الدول العربية من تطورات متلاحقة خلال الفترة الأخيرة الا أنها إلى (أيار2009) يمكن وصفها بالعلاقات المحدودة وذلك إذا ما أخذنا في الاعتبار ما يربط الدول العربية بجمهورية تركيا من علاقات تاريخية وجغرافية كان لابد أن يكون لها العديد من الآثار الايجابية".

ويخلص الباحث إلى أن العامل الاقتصادي قد شكل احد العوامل الرئيسية في تطور العلاقات التركية العربية في الفترة التي تولى فيها حزب العدالة والتنمية حيث أن تركيا تستورد حوالي (60%) من أحتياجاتها النفطية من العالم العربي، فهي إذن مضطرة إلى الاقتراب من الفعل السياسي العربي للإفادة من القدرة الاقتصادية العربية التي تختزن حجماً هائلاً من احتياطي العالم من النفط ويكفي أن نعلم أن ازمة النفط التي شهدها العالم أثر حرب

أكتوبر 1973 قد أخلت بالميزان التجاري التركي بصورة مباشرة و كبيرة، وفي عام 1980 كان حجم مردود الصادرات التركية أقل بكثير مما كانت تستورد من النفط لذلك فقد أقامت خطاً لنقل النفط العراقي عبر أراضيها بعد أن فشلت في إقامة خط إيراني مماثل. تدرك تركيا وهي من أكثر الدول تأثراً اقتصادياً بما يجري في المنطقة، أن الاستقرار والمحافظة على الأمن في الشرق ذو منفعة اقتصادية لها كما انه يخلق أمامها بيئة صالحة للتعاون ويهيئ الأجواء لحل مشاكلها السياسية والأمنية ويريحها من التيارات المتشددة دينياً وعرقياً. وقد شهدت هذه العلاقات تحول استراتيجي تمثل في ارتفاع حجم التبادل التجاري سواء على مستوى الدول العربية بشكل فردي أو في المجموع العام حيث استطاعت تركيا زيادة حجم صادراتها إلى الدول العربية بشكل كبير وواضح يعكس مستوى تطور العلاقات السياسية .

المبحث الرابع : العلاقات العربية التركية ومستقبلها بعد الثورات العربية

تكمن قوة تركيا الجيواستراتيجية في أنها الدولة الوحيدة في المنطقة التي يمكنها أن تتواصل مع جميع الأطراف ، فيمكنها أن تتواصل مع إسرائيل ومع العرب ومع إيران ومع الولايات المتحدة الامريكية في نفس الوقت، والجميع مستعد للإستماع إليها وقبول وساطتها، وهذا يشير الى أن القيادة التركية استطاعت فهم التطورات السياسية وانها لا تقف الى جانب طرف من الاطراف على حساب الطرف الاخر ، لان من مصلحة تركيا ان يكون لديها خطوط اتصال مع كافة الدول والمنظمات في المنطقة العربية ، ولتحليل تداعيات وانعكاسات توجهات حزب العدالة والتنمية على علاقاتها مع الدول العربية في ظل الثورات العربية فسيتم تقسيم الفصل الى المباحث التالية :

المطلب الأول : تقييم التحولات الرئيسة في العلاقات العربية التركية بعد 2002

المطلب الثاني : انعكاسات السياسة الخارجية لتركيا بعد عام 2002 على العلاقات التركية- العربية

المطلب الثالث : موقف تركيا من الثورات العربية

المطلب الرابع : مستقبل العلاقات العربية التركية

المطلب الأول : تقييم التحولات الرئيسة في العلاقات العربية التركية بعد 2002

يمكن متابعة تطور العلاقات التركية العربية من خلال التسلسل الزمني للأحداث بين عامي (2000 – 2010). ففي العام 2000 كانت المملكة العربية السعودية من أشد المناوئين لتركيا في منظمة المؤتمر الإسلامي ثم تغير هذا الموقف رأساً على عقب لتصبح في العام 2004 مع باقي دول مجلس التعاون الخليجي من أشد الداعمين لتركيا في منصب الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامى الأمين العام حالياً حيث فاز الدكتور أكمل الدين إحسان أوغلو بهذا المنصب كما دعمت دول مجلس التعاون الخليجي تركيا لعضوية مراقب في جامعة الدول العربية وفي المقابل بذلت تركيا جهوداً واضحةً في تعزيز العلاقات الخليجية مع حلف الناتو حيث طرحت تركيا مبادرة سميت لاحقاً بالمبادرة التركية للتعاون والتي أطلقت في مؤتمر حلف الأطلسي في تركيا والذي عقد في يونيو من عام 2004 بهدف المساهمة في الأمن العالمي والإقليمي من خلال منح دول منطقة الشرق الأوسط علاقات تعاون ثنائية في المجال الأمني مع الناتو. وكان للدبلوماسية التركية دوراً متميزاً خلال العدوان الإسرائيلي على لبنان عام 2006 والأزمة السياسية التي طفت على الساحة السياسية اللبنانية عام 2009 والعدوان الإسرائيلي على غزة عام 2009 وذلك بالتنسيق مع بعض دول مجلس التعاون الخليجي وقد حصل رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان في عام 2010 على جائزة الملك فيصل العالمية لخدمة الإسلام ليبرز ذلك مدى تحسن العلاقات التركية الخليجية. (الحمد ،3:2001)

إن التقارب التركي العربي تطور في الآونة الأخيرة بعد إحساس تركيا إن مساعيها للانضمام للاتحاد الأوروبي ستبوء بالفشل الذريع بسبب معارضة كل من فرنسا وألمانيا والذي أعلن صراحة في مؤتمر الاتحاد الأوروبي عام 2006 رفضه انضمام تركيا إلى الاتحاد لذا لجأت تركيا إلى بعدها الاستراتيجي البديل والأنجح من خلال الإنفتاح على العالم العربي والإسلامي وتبني سياسة اقتصادية مفادها أن الجميع رابح في هذه العلاقة "" WIN – WIN STRATEGY وفي أحد المؤتمرات الرسمية عام 2007 صرح وزير المالية التركي كمال أونكتان لوزير التجارة الكويتي السابق فلاح محمد الهاجري بهذه الكلمات " يجب أن لا نبذل الكثير من الاهتمام بالولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي فالأمريكان لا يرحمون أحداً وقد يستولون على كل شيء لديك حتى حذاءك الذي تلبسه إن الأفضل لكم ولنا أن نعمل سوياً وأن تستثمروا في تركيا فهي الأقرب دائماً." وقد نجح التقارب التركي العربي سياسياً واقتصادياً فوفقاً لإحصائيات الحكومة التركية نمت الاستثمارات الخليجية خلال الفترة من العام 2003 إلى العام 2008 لتصل إلى ملياري دولار أمريكي تقريباً. كما نمت التجارة البينية بين

دول مجلس التعاون الخليجي وتركيا من 17 مليار دولار عام 1998 إلى 166 مليار دولار عام 2008. وبرغم هذا التقارب إلا أن هناك الكثير من العراقيل والتحديات التي تواجه العلاقات التركية العربية ومن أهمها : (الحمد ،4:2011)

أولاً: الموازنة ما بين المصالح التركية الإيرانية من ناحية والمصالح التركية الخليجية من ناحية أخرى والتضارب المتوقع حصوله بينهما. إن الدبلوماسية التركية إنتهجت سياسة اللامشاكل مطلقاً مع جيرانها سواء من الإيرانيين أو العرب "" ZERO–PROBLEM POLICY وبالتزام تركيا بسياسات حسن الجوار فقد رفضت سياسة الولايات المتحدة الأمريكية الرامية لجر المنطقة إلى مواجهة عسكرية مع إيران وإشعال فتنة طائفية ومناطق توتر دائمة فالتحدي الكبير يكمن في قدرتها على موازنة مواقفها بين المعسكر الأمريكي وحلفائه في المنطقة وهو ما يسمى بمعسكر (6 + 2 + 1) ويقصد به دول مجلس التعاون الخليجي الستة والأردن ومصر أما الرقم 1 فيرمز إلى إسرائيل أما المعسكر المقابل فهو الإيراني السوري والتنظيمات الجهادية العربية المناوئة للتطبيع الأمريكي في المنطقة كحزب الله وحماس والجهاد الإسلامي. وستكون عقدة التحدي التي تواجه الدبلوماسية التركية هي حالة نشوب الحرب بين المعسكرين فان وقفت مع المعسكر الإيراني خسرت الخليج بكل دعمه المالي وإستثماراته وسوقه وان وقفت مع المعسكر الأمريكي استعدت المعسكر الإيراني ودخلت في نطاق عدم الإستقرار نتيجة لدعم إيران لبعض التنظيمات المناوئة لتركيا كحزب الله التركي والمتمردين الأكراد فما هي الاستراتيجية التركية المتوقعة لمواجهة مثل هذا التحدي؟(الحمد ،5:2011)

ثانياً: التحدي الاقتصادي والمتمثل بالموازنة بين مصالحها الاقتصادية مع الدول العربية عامة ومجلس التعاون الخليجي خاصة من ناحية والاتحاد الأوروبي من ناحية أخرى. التطور الذي طرأ على مستوى التبادل التجاري بين تركيا ودول مجلس التعاون الخليجي لم يصل إلى مستوى التبادل التجاري مع دولة واحدة من دول الاتحاد الأوروبي فالتبادل التجاري بين تركيا والاتحاد الأوروبي يمثل ما نسبته 48% من إجمالي التجارة التركية عام 2008 وفي نفس العام تمثل إستثمارات الاتحاد الأوروبي في تركيا ستة أضعاف ما تمثله إستثمارات دول مجلس التعاون الخليجي مجتمعة كما أن دول مجلس التعاون الخليجي لن يكون لديها القدرة على اتخاذ قرار بسحب سيولتها المالية أو تحويل استثماراتها من الولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوروبي وتركيزها في الاقتصاد التركي. إن العلاقة الاقتصادية العربية التركية علاقة مستقبلية وضرورة استراتيجية لدول المنطقة أما علاقة تركيا مع الاتحاد الأوروبي فهي ضرورة اقتصادية آنية في ظل حالة الضعف والوهن العربي.(الحمد ،2011)

ثالثاً: الارتباط الأمني والسياسي والثقافي بين تركيا ودول حلف الناتو له بعد زمني وجذور سياسية واقتصادية حاضرة في ذهن السياسيين الأتراك وليس من السهولة أن تستغني أو أن تستبدل حلف دولي قوي ولسنوات طويلة مع دول مشتته وخاضعة لهيمنة الولايات المتحدة الأمريكية كما أن النشاط السياسي التركي في المنطقة والتحول الأيديولوجي وتغير الفلسفة التركية التي أخذت منحى وبعد إسلامي ومحاولة بناء منظومة سياسية إقليمية تمثل تحدياً صارخاً للأجندة الأمريكية في المنطقة وهذا من المحظورات الأمريكية الخطيرة التي تمثل تدخلاً سافراً في أهم مراكز نفوذها العالمية فهل تستطيع تركيا فعلا مواجهة القوة الأمريكية الأوروبية أو الاستمرار في هذا التوجه، وفي ظل عدم الاستقرار السياسي في المنطقة العربية وتراجع المواقف الرسمية واستمرار مسلسل الانهزامات السياسية والعسكرية والانكشاف الأمني فإن الإستراتجية التركية يجب أن تقوم في الوقت الراهن على تحقيق مصالحها في المنطقة العربية عن طريق استراتيجية التأثير وليس التفاعل في القضايا الإقليمية خاصة وأن الوضع الراهن لا يسمح بدخول تركيا طرفاً فاعلاً في المنطقة العربية، وذلك لانبطاح الأنظمة السياسية العربية وفقدانها للقدرة على اتخاذ القرار السياسي فهي تدور بفاعلية ضمن الفلك الأمريكي ولا يمكنها أن تتصور حتى في الأحلام الخروج من هذه العبودية السياسية وبالتالي فالمراهنة على مثل هذه الأنظمة سيكون انتحارا سياسيا وقصر نظر من الصعب أن يقع به السياسيون الأتراك مع عمق تجاربهم السياسية ومن هنا نجد أن السياسة التركية تتعامل مع المنطقة العربية بحرص وفي حدود واقعها السياسي ومصالحها الاستراتيجية طويلة الأمد. كما أن الولايات المتحدة الأمريكية تتفهم الدور التركي في المنطقة ولذلك فإنها تسمح بمساحة كافية للدبلوماسية التركية في المنطقة مما يسهم في توفير حالة من الاستقرار في العراق وتقنين السعي الإيراني نحو امتلاك تكنولوجيا نووية وبذل مزيدٍ من الجهد لتسوية الصراع العربي ــ الإسرائيلي.(الحمد ،8:2011)

منذ تولي حزب العدالة والتنمية الحكم في 2002، أكدت تركيا على سياسة العمق الاستراتيجي المتعددة الأبعاد بسلسلة زيارات تركية للعواصم العربية، في 2004 ضغطت أنقرة لتولي التركي أكمل إحسان أوغلو رئاسة سكرتارية منظمة القمة الإسلامية، وفي 2006 ألقى رئيس الوزراء أردوغان كلمة في مؤتمر القمة العربي بالخرطوم، وما إن اندلعت الحرب الإسرائيلية على لبنان حتى أظهرت أنقرة تعاطفاً واضحاً مع اللبنانيين وبادرت بالتالي بترحيب لبناني إلى المساهمة في قوة حفظ السلام الدولية في جنوب لبنان، وقد تسارعت عجلة التبادل الاقتصادي بين تركيا وأغلب الدول العربية.

وطبقاً لتقرير مجموعة أوكسفورد أناليتيكا، فإن حجم التبادل التجاري بين تركيا والدول التي تشكل الاتحاد الأوروبي انخفض في 2008 للمرة الأولى منذ عقود إلى ما دون (50%) من حجم الصادرات التركية ودون (40%) من الواردات، وفي الفترة ما بين (1999 و2007)، كان (58%) من صادرات تركيا يذهب لدول الاتحاد الأوروبي، بينما كان حجم واردات تركيا في 1996 من دول الاتحاد 56% من مجموع وارداتها، بالمقارنة، أصبح الشرقان الأوسط والأدنى في 2008 مصدر (8.7%) من جملة الواردات التركية، وسوقا لــ (19.3%) من صادراتها، وفي خطوة بالغة الدلالة، بدأت أنقرة في تنظيف حقل الألغام الذي يفصل تركيا عن سوريا بطول 450 ميلا منذ 1952، واتفقت مع دمشق على تأسيس منطقة تجارة حرة بين البلدين، ومنذ 2009 بدأت اتفاقية الوحدة الجمركية في العمل بين تركيا ومصر، وأعلن في القاهرة عن بدء عشرات من الشركات التركية في نقل جزء من عملياتها إلى منطقة غرب القاهرة الصناعية.

إن نظرية العمق الاستراتيجي والتي تحرك السياسة الخارجية للعدالة والتنمية تواجهها إنتقادات من كافة الإتجاهات. فعلى مستوى الداخل التركي هناك إنقسام سياسي حزبي عقائدي حتى بين الكثير من القوى بالإتجهات والتيارات والتي ترفض ما يطرحه حزب العدالة داخل تركيا، وقد اتضح ذلك خلال أزمة دافوس الأخيرة، وخلال الحرب الإسرائيلية على غزة. (نافع،6:2009)

1. **الإسلاميون الأتراك:** لاسيما دوائر حزب الفضيلة يصفون السياسة التركية الخارجية في عهد العدالة والتنمية بأنها مجرد محاولة تجهيلية للسياسة التركية منذ ما بعد الحرب الثالثة التي وضعت لخدمة أهداف حلف الناتو والسياسة الأمريكية على وجه الخصوص، مقابل مكاسب ضئيلة للمصالح التركية القومية.

2. **الدوائر القومية:** من جهة أخرى بما في ذلك تعبيراتها العلمانية التي وضعت أسس السياسة الخارجية التقليدية للجمهورية في توجهها نحو الغرب وسعيها للحفاظ على الوضع الراهن تهتم سياسة العدالة والتنمية الخارجية بالإنحياز المفرط للولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا الغربية، الانحياز الذي يكاد يمس سلامة الجمهورية ومصالحها الأولوية.

كلا هذين الانتقادين يحملان دوافع سياسية وانتخابية بحتة، ويعكسان ملامح الصراع على السلطة والحكم، بعد فوز العدالة والتنمية 3 دورات متتالية، دون أن تبدو على وضعه الشعبي ملامح تراجع وضعف ملموسة.

أن أبرز ما في سياق السياسة الخارجية المتعددة الأبعاد وفكرة العمق الاستراتيجي أنها تستجيب لمتغيرات عالم ما بعد الحرب الباردة، في حين يرفض منتقدوها أخذ هذه المتغيرات

في الاعتبار. أما خارج تركيا، فهناك قلق عربي كبير من الدور التركي المتزايد، على الصعيد السياسي، وفي الوقت الذي تتزاحم فيه القوى الإقليمية على حجز مكان لها في الخريطة الجيو– إستراتيجية التي نشأت بعد انهيار البوابة الشرقية للعالم العربي اثر احتلال العراق، ومن قبله إقصاء النظام الأفغاني "الطالباني"، تظهر تركيا بوصفها لاعباً أساسياً ورئيسياً يمتلك خطوط الاتصال والتواصل مع جميع الفاعلين المؤثرين بحيث تطمح إلى أن ترسّخ مكانتها المميزة في المنطقة استناداً إلى ثقلها الذاتي من جهة والى حاجة الآخرين إلى التواصل وإيجاد الحلول والمخرجات في ظل الأزمات السياسية والعسكرية والاقتصادية التي تعصف بالمنطقة ككل من جهة اخرى.

إن الاقتصاد التركي وبعد انّ شارف على الانهيار في التسعينيات أصبح في السنوات القليلة الماضية في ظل حكومة حزب العدالة والتنمية الاقتصاد الأكبر إسلامياً، محتلاً المركز الــ15 عالمياً، علماً أنّ تركيا دولة غير منتجة للنفط بل ويشكّل الأخير عبئاً كبيراً عليها لاسيما في ظل الارتفاع الهائل لأسعاره، حيث يبلغ حجم وارداتها النفطية حوالي 20 مليار دولار وهو ما يوازي حجم عائداتها السياحية لعام 2006، أظهر الاقتصاد التركي انّ الاعتماد على العلم والعمل أي المعرفة والتصنيع قادر على تحقيق المعجزات. فرغم الأزمات الشديدة التي شهدها هذا الاقتصاد والتي كانت تهدد بانهياره، أستطاع الخروج من محنته بل وتحقيق أرقاماً قياسية في كافة المجالات معتمداً على عدد من الإجراءات والإصلاحات الهيكلية التي جعلته يتفوق على كل الاقتصاديات الإسلامية الريعية بمعظمها، وبلغ الناتج المحلي الإجمالي وفقا للأرقام الرسمية، 663 مليار دولار أو ما يوازي 887 مليار دولار إذا ما قيس بالنسبة للقوة الشرائية، وتبلغ الصادرات التركية التي يغلب عليها الطابع الصناعي لوحدها حوالي 107 مليار دولار فيما يبلغ معدّل دخل الفرد السنوي ما بين 9 و 10 آلاف دولار، مع ضرورة الأخذ بعين الاعتبار أنّ عدد سكّان تركيا يتجاوز الــ 70 مليون.(باكير،13:2011)

المطلب الثاني : إنعكاسات السياسة الخارجية لتركيا بعد عام 2002 على العلاقات التركية– العربية

بتغير السياسة الخارجية لتركيا وإلتزامها بسياسة حسن الجوار فقد اتجهت الى تعميق علاقاتها مع الدول العربية وبدأت العلاقات التركية – العربية تسجل تقدماً كبيراً وغير مسبوق في شتى المجالات السياسية، والاقتصادية، والثقافية، والعسكرية ، ومنها: (ايشلر،9:2011)

أولاً: المجال السياسي

- إزدادت الزيارات الرسمية على مستوى الرؤساء والملوك ورؤساء الوزراء والوزراء والوفود بين الجانبين . حيث أصبحت تركيا عضواً مراقباً في جامعة الدول العربية ، وهذا

يعكس مستوى التطور في العلاقات التركية العربية . و أنتخب لأول مرة أكاديمي تركي كأمين عام لمنظمة المؤتمر الإسلامي وازدادت وتيرة الدبيلوماسية المباشرة، الهاتفية، بين تركيا والدول العربية على مستوى الرؤساء والملوك ورؤساء الوزراء والوزراء.

- تشارك تركيا في جميع الفعاليات الدولية التي تقام على مستوى العالم سواء كانت في البلاد العربية أو في البلدان الأخرى وتجرى أثناء هذه الفعاليات لقاءات ثنائية بين المسؤولين الأتراك والعرب.

- أصبحت مدينة إسطنبول مركزاً للمؤتمرات الدولية، الأمر الذي أدى إلى انعقاد اجتماعات ومؤتمرات دولية عديدة فيها وبهذه المناسبة زادت اللقاءات الثنائية بين المسؤولين الأتراك والعرب.

- بذلت تركيا جهوداً في حل الخلافات العربية في كل من لبنان وفلسطين والعراق.

- توسطت تركيا بين سورية وإسرائيل وأشرفت على المفاوضات غير المباشرة لمدة ستة أشهر.

- تطورت العلاقات مع قارة إفريقيا ودولها، حيث أعلنت الحكومة التركية عام 2005 عام إفريقيا، واستضافت تركيا في الفترة ما بين 18-21 آب 2008 "قمة التعاون التركي الإفريقي" بحضور 49 دولة إفريقية بما فيها الدول العربية الواقعة فيها.

- تم التوقيع بين تركيا والبلاد العربية على عديد من الاتفاقيات والبروتوكولات ومذكرات التفاهم.

- تم تشكيل المجلس الأعلى للتعاون الاستراتيجي بين تركيا والعراق وبين تركيا وسورية.

- ألغيت التأشيرة بين تركيا وكل من العراق وسورية وليبيا والأردن ولبنان.

- أصبحت المنطقة الواقعة بين تركيا وسورية والأردن ولبنان منطقة حرة للأفراد ونقل البضائع.

- تعلق تركيا أهمية كبيرة على تطوير علاقاتها مع دول الخليج ومع مجلس التعاون الخليجي وتبذل قصارى جهدها في سبيل ذلك.

- جاءت آلية الحوار الاستراتيجي التي تشكلت سنة 2008 بين تركيا ودول الخليج تتويجاً لتلك الجهود المباركة. وتهدف هذه الآلية إلى تطوير العلاقات على أساس مؤسسي، ولا شك أن هذه الآلية أول علاقة مؤسسية أسسها مجلس التعاون الخليجي مع دولة أخرى كآلية دورية ومنتظمة.

ثانيا: المجال الاقتصادي:

- عملت تركيا من أجل التوصّل إلى اتفاقات للتجارة الحرة مع مختلف البلدان العربية، فوقّعت اتفاقيات مع سوريا والمغرب والسلطة الفلسطينية في 2004، وتونس ومصر في 2005، والأردن في 2009، ولبنان في تشرين الثاني 2010.(نركيزان ، 2011)

- تم التوقيع على إتفاقية منع الازدواج الضريبي بين تركيا وكل من الأردن، والسعودية، وتونس، والامارات العربية المتحدة، والجزائر، والكويت، والسودان، وسورية، والمغرب، ولبنان، والبحرين، وقطر.

- تم التوقيع على اتفاقية تشجيع الاستثمارات المتبادلة بين كل من تركيا ومصر، والأردن، والكويت، ولبنان، والمغرب، وقطر، وسورية، وتونس، والجزائر، والبحرين، وعُمان، والسعودية، والسودان، واليمن، والامارات العربية المتحدة.

- ازداد حجم التبادل التجاري بين تركيا وبين البلاد العربية بشكل كبير. وقد ازدادت الاستثمارات الخليجية في تركيا من مستويات لا تُذكَر عام 2003 إلى حوالى مليارَي دولار عام 2008، ونمت التجارة بين تركيا ودول مجلس التعاون الخليجي من أقل من مليارَي دولار عام 1998 إلى أكثر من ثمانية مليارات دولار عام 2009.

ثالثا: المجال الثقافي:

لقد ظل العرب والأتراك على صلة ماستمرة منذ اثني عشر قرناً ، وتقاسموا خلالها حركة بناء التاريخ للمنطقة في جناحها الشرقي والشمالي كما إشتركوا في الصراع ضد الصليبيين وضد الأوروبيين ذوي النزعة الإستعمارية ، وأسهموا في تطوير المجتمعات في عالم امتد من الأطلسي غرباً إلى جنوب شرق آسيا شرقاً. (التميمي، 1995: 42)

وإذا كان للوطن العربي دور خاص في العالم الإسلامي حضارياً وثقافياً وفكرياً فإن تركيا قد قامت أيضاً بدور فاعل في صناعة التاريخ للوطن العربي حضارياً وسياسياً وذلك لكونها قد شكلت جزءاً هاماً من العالم الإسلامي ، فالتأثير المتبادل بينهما واضح وعلى جميع الصعد سواء من خلال الحقائق التاريخية التي مثلتها الامة العربية أو من خلال النظرة الواقعية للتضامن الإسلامي.

إن عامل التاريخ وعامل الموروث الديني والثقافي قد أسست مجتمعة نقاط التقاط عربي تركي إذ صدر الطرفان عن تاريخ مشترك ودين واحد وحضارة وثقافة استقت من منهل شرقي فكري متوحد في كثير من مراحل تكونه كما إشترك الجانبان في مواجهة العدوان الخارجي حتى ان كلاهما ادعى انه هو الذي حمى الآخر وأنقذه لذا فإن إسترجع العرب

والاتراك تاريخهم فلا بد أنهم سيصلون إلى تقارب والتقاء الا ان ما هو واقع وجود تفارق إرتكز على المعتقد كما إرتكز على التاريخ فنهجت تركيا الخلافة السبيل العلماني في الحكم وفي إدارة مذهبية الدولة. (كولوغلو، 1995: 27-40)

شهد العقد الأخير تطوراً كبيراً في العلاقات الثقافية بشكل كبير بين تركيا والبلاد العربية وذلك بتنظيم الاجتماعات والعروض الفنية وإقامة المعارض وما شابه ذلك من الأنشطة الثقافية. كما إنطلقت قناة التركية التي تبث برامجها بالعربية.

المطلب الثالث : موقف تركيا من الثورات العربية

شهد العقد الاول من بداية القرن الواحد والعشرين مرحلة جديدة في مستوى الاهتمام التركي بمنطقة الشرق الأوسط وقضاياها، خصوصاً بعد وصول حزب العدالة والتنمية إلي السلطة في تركيا في عام 2002، وحرص قيادات الحكومة الجديدة علي تأكيد تبنيهم رؤية مختلفة بشكل كبير لسياسة تركيا وعلاقاتها الخارجية في الدوائر المختلفة، وبخاصة في الدائرة الشرق الأوسطية. وعزز من هذا الاهتمام ما شهدته عناصر القوة التركية من تطورات إيجابية خلال هذه الفترة، لاسيما في أبعادها الاقتصادية، حيث نجحت تركيا في احتلال المرتبة الأولى بين اقتصادات المنطقة (والسادسة عشرة علي المستوى العالمي) من حيث حجم الناتج المحلي الإجمالي. وصاحب ذلك زيادة حضور الدور التركي ونشاطه في العديد من القضايا المحورية في المنطقة، سواء فيما يتعلق بالقضية العراقية، أو الصراع العربي – الإسرائيلي بمساراته المتعددة، أو أزمة البرنامج النووي الإيراني، أو طرح تركيا كنموذج في قضايا الإصلاح في المنطقة بأبعاده المختلفة، وغيرها من القضايا. (أراس، 3:2010)

وقد أثار هذا الدور التركي النشط بأبعاده المتعددة الجدل حول طبيعيه وحقيقة الدوافع المحركة له حيث كانت هناك توجهات تفسر هذه السياسة بالطابع البراجماتي للسياسة التركية وتركيزها على تحقيق المصالح الوطنية، وفقاً لحسابات قصيرة الأمد، وأخرى تؤكد تحول السياسة الخارجية نحو الشرق في إطار استعادة تركيا لذاتها الحضارية الإسلامية تحت قيادة حزب ذو مرجعية إسلامية، وثالثة تؤكد استمرار التوجه الغربي لتركيا وأدوارها بالوكالة في المنطقة مع إرتباط نشاط تركيا بمساعيها لزيادة أهميتها الاستراتيجية لتعزيز فرص انضمامها للاتحاد الأوروبي. وفي مقابل ذلك، تزايدت تدريجياً مساحة أنصار الخطاب التركي الرسمي لحكومة العدالة والتنمية من استرشاد السياسة التركية برؤية جديدة متعددة الأبعاد، وتعتقد أن هنالك تكاملاً لا تعارضاً بين التوجهات المتعددة للسياسة التركية في المنطقة في ظل الثورات العربية ، وتتمثل عناصرها الأساسية في:(2008 ، Fernand)

- تنشيط الدور التركي في المنطقة والانتقال الى مرحلة جديدة من العلاقات مع الانظمة السياسية العربية الجديدة وخصوصاً في مصر وليبيا وتونس .
- تغليب الحوار السياسي والمبادرات الدبلوماسية في معالجة الأزمات، ورفض سياسات الحصار والعزل، وتشجيع سياسات الانخراط الإيجابي كأساس في حل النزاعات والصراعات في المنطقة.
- أن العامل الاقتصادي يعد من أكثر العوامل المؤثرة على العلاقات السياسية في المنطقة من هنا تعمل تركيا على زيادة الاهتمام بالمدخل الاقتصادي لمعالجة الخلافات، وتعزيز الاعتماد المتبادل بين اقتصادات المنطقة.
- تدرك تركيا أن الدول القائمة حالياً في المنطقة قد أصبحت واقعاً سياسياً ويجب المحافظة على وحدة الكيانات القائمة وطابعها المتعدد في إطار تعزيز التعايش الثقافي.
- أهمية التنسيق الأمني ورفض سياسات المحاور وتأكيد مفهوم الأمن للجميع، مع عدم استبعاد إمكانية استخدام القوة العسكرية، لكن في إطار التوظيف الذكي لعناصر القوة التركية.

وقد جسدت هذه الرؤية أحد جوانب الأدوار التركية الفعلية تجاه قضايا المنطقة ومحاولة حكومة العدالة الالتزام بنهج توفيقي توازني على كافة المستويات الداخلية والإقليمية والدولية، بين التركيز على المصالح الوطنية التركية (الأمنية والاقتصادية والسياسية) من جهة، وإعادة صياغتها وتقديمها في إطار يوفق بين هذه المصالح ومصالح القوى الإقليمية المتعددة من جهة أخرى، وبين السعي لزيادة استقلالية الرؤية التركية كدولة إقليمية لها مصالحها المحددة ذاتياً بشكل مستقل عن التبعية لإرتباطاتها الغربية من ناحية، وتجنب الصدام المباشر مع رؤى ومصالح وترتيبات الولايات المتحدة الأمريكية والقوى الكبرى في المنطقة ومصالحه وترتيباتها من ناحية أخرى.

إلا أن الدور التركي واجهته العديد من الصعوبات، من أهمها: حدود القدرات الذاتية، وصعوبة الحفاظ على الصياغات والمعادلات التوازنية على كافة المستويات الداخلية والإقليمية والدولية بشكل متزامن، وإعتماد العديد من هذه الصياغات التوفيقية على تعاون الفاعلين المؤثرين علي المستويات كافة. ومثلت الثورات العربية مناسبة جديدة لإعادة إستحضار هذه الإشكاليات والجدالات المحيطة بالدور التركي، إذ تباينت مواقف تركيا منها فتراوحت بين التناقض واللبس مما يوحي بازدواجيتها وعدم وضوح رؤياها. لكن لهذه

المواقف ما بررها فقد وازنت تركيا بين حسابات الربح والخسارة في مصالحها القومية قبل اتخاذ مواقفها النهائية من الثورات العربية. (ساسين، 4:2011)

يرى وزير الخارجية التركي أحمد داود أوغلو أنّ الثورات العربية هي بمثابة " تدفّق طبيعي للتاريخ " وأنّها " عفوية وضرورية "داعياً" الحكّام العرب الى عدم الوقوف أمام " رياح التغيير " ورافضاً" الادّعاء بأنّ هذه الثورات هي من صنع المؤامرات الأجنبية.. ويقول: " تشهد المنطقة عهداً" من التغيير مثلما حدث في أوروبا الشرقية في أواخر التسعينيات .." ويرى أنّ الأجيال العربية الشابّة "أرادت مزيداً" من الكرامة والرخاء الاقتصادي والديموقراطية.." وأنّه على الحكّام " قيادة هذه العملية وليس محاولة منعها" هذا المبدأ مستمدّ من مبادئ السياسة الخارجية التركية التي وضعها أوغلو نفسه في تحديد موقف تركيا من الثورات العربية، ومن هذه المبادئ: (ساسين، 5:2011)

- إحترام إرادة الشعوب في التغيير والديمقراطية والحرية.
- الحفاظ على الاستقرار وإتمام التغيير بصورة سلمية على قاعدة توفير الأمن والحرية للشعوب والدول في منطقة الشرق الاوسط وخصوصاً في الحالة العراقية واللبنانية والفلسطينية .
- الحفاظ على الوحدة الوطنية وعدم السماح بانهيار بعض الدول كالعراق وسوريا لان ذلك سيساهم في قيام دويلات غير مستقرة مما سيهدد الامن الاقليمي .
- رفض التدخّل العسكري الأجنبي في المنطقة .
- رعاية المصالح التركية في كلّ من الدول المعنية خصوصاً المصالح الاقتصادية.
- عدم المشاركة في الأعمال الحربية أو القتالية وجعل الدور التركي محصورا" بالخدمات الإنسانية وأعمال الاغاثة.
- مراعاة خصوصية كلّ دولة معنية وعدم التدخّل في الشؤون الداخلية لدول الاقليم مع الرغبة في رؤية الاستقرار يعمّ المنطقة وتحقيق الديموقراطية بالوسائل السلمية.
- الاستناد الى الشرعية الدولية والقوانين الدولية وقرارات الأمم المتّحدة.

هذه المبادئ رسمت خريطة الطريق التركية في التعامل مع الثورات العربية. ومن أبرز معالمها:

– تقديم النصائح التي تراوحت ما بين الدعوة الى التنحّي (مصر) والدعوة الى تنفيذ البرامج الاصلاحية (تأييد بقاء الرئيس بشار الأسد في سدّة الحكم وحثّه على الاسراع في تنفيذ

البرنامج الاصلاحي ناصحاً" ايّاه بالاصلاح " قبل فوات الأوان" مرسلا" اليه وزير خارجيته ورئيس استخباراته ولكن يبدو في الفترة الأخيرة أنّ الموقف يتطوّر في اتّجاه سلبي عبّر عنه أردوغان بكلامه على سقوط أكثر من ألف شهيد وعن "حلبجة سورية" وهذا دليل عدم وقوفه إلى جانب النظام إلى ما لا نهاية أن لم يحقّق الاصلاحات المطلوبة .

- القيام بدور الوسيط (ليبيا في بداية الثورة، البحرين بناء على رغبة من المرجع السيستاني)
- تقديم خدمات إنسانية كما حدث في الثورة الليبية وتقديم خدمات طبية وعلاجية للشعب الليبي.

– الوقوف في وجه التدخّلات الأجنبية (وجّه أردوغان تحذيراً لحكومة الكيان الصهيوني بعدم التدخّل في الشأن المصري مع بداية الثورة، والسعي الى تحجيم التدخّل الإيراني في البحرين، التصدّي للدور الفرنسي في ليبيا، وإعلان موقف معارض للدعوات الدولية لفرض منطقة حظر جوّي على ليبيا وإعتبرتها "غير مفيدة وتنطوي على مخاطر" ورؤيتها في التدخّل الفرنسي في ليبيا محاولة لاستعادة نفوذها التقليدي في شمال أفريقيا الأمر الذي يهدد مصالحها ودورها في تلك المنطقة وهذا ما عبّر عنه أوغلو في 24 تشرين الثاني 2010 بقوله: " لقد أعطيت أوامري الى الخارجية التركية بأن يجد ساركوزي كلّما رفع رأسه في أفريقيا سفارة تركية عليها العلم التركي" منذ بداية الثورة شاب الموقف التركي ارتباك وتضارب في التصريحات: رفض للتدخّل الأطلسي فمشاركة بسفن حربية، دعوة القذافي إلى تسليم السلطة إلى ابنه سيف الإسلام لإجراء الإصلاحات المطلوبة ثمّ مشاركة في اجتماع مجموعة الاتصال بشأن ليبيا في الدوحة التي أجمعت على أنّ القذّافي فقد شرعيته واعترافت بالمجلس الوطني الانتقالي ممثّلاً شرعياً للشعب الليبي) التواصل مع الحكومات التي أنتجتها الثورات ودعوتها إلى الإفادة من تجربة تركيا في الإسلام الإصلاحي الديمقراطي التنموي (تونس، مصر تأييد وترحيب بعد رحيل الرئيسين زين العابدين بن علي وحسني مبارك) .

دوافع التحرك التركي تجاه الثورات العربية 2011 :

ينظر المسؤولون الأتراك إلى الانتفاضات العربية على أنها تعزز مواطن قوة تركيا بوصفها نموذجاً للديمقراطية في بلد مسلم، ويأتي هذا الترويج التركي لسياساتهم من أجل تحقيق عدد من الأهداف منها:(التميمي،3:2011)

- خدمة مصالح تركيا الوطنية، على اعتبار أن المنطقة العربية باتت سوقاً للسلع التركية، ومصدراً مهماً للطاقة التي يتزايد الطلب التركي عليها. ومما لاشك فيه أن

المواقف التركية الإيجابية ستؤثر في تقديم تسهيلات سياسية وإدارية واستثمارية كبيرة، خاصة في ظل الإعجاب الشعبي العربي والاستحسان الرسمي الأمر الذي من شأنه أن يشجع على ترويج المنتجات التركية في الأسواق العربية وتصريفها. كما أن الأتراك يعرفون جيداً أن تطوير علاقاتهم مع الدول العربية لن يتم إلا عن طريق توسيع مجال تبادل المنافع، فهم مهتمون في الأساس بالبعد الاقتصادي.

- تعزيز المصالح الأمنية لتركيا على النحو الذي يمكنها من المشاركة في تحديد الأجندة الأمنية الإقليمية، وبناء تحالفات استراتيجية جديدة مع الانظمة الجديدة التي ستظهر في المنطقة العربية بعد ثورات 2011.
- السعي لخلق دور إقليمي لتركيا في منطقة الشرق الاوسط نتيجة لتراجع فرصها في الانضمام للاتحاد الأوروبي، ومما يعزز مكانتها في المنطقة في ظل التراجع الملحوظ للقوى التقليدية في المنطقة . وهذا الحراك السياسي التركي النشط يعد في نظر المراقبين رسالة إلى الأوروبيين بأن تركيا لديها بدائل أخرى، وأنها ضرورية لهم في الشرق الأوسط، وأي إستقرار تنشده أوروبا في المنطقة غير ممكن من دون مساعدة تركيا القادرة على التواصل أكثر من غيرها مع العمق الإسلامي السني، خاصة مع تنامي أدوار الحركات الإسلامية وتصاعد وتيرة الثورات العربية.

إن البحث في دلالات التحرك التركي في المنطقة العربية يساعد يبين مايلي:(التميمي،4:2011)

أولاً: أن المتابع للأحداث والتطورات في المنطقة العربية يجد أن التحركات التركية في المنطقة العربية مرت بمرحلتين أساسيتين: كانت الأولى مع بداية الانتفاضات العربية 2011، وكان الموقف التركي في هذه المرحلة هو إعلان المسؤولين الأتراك وقوفهم إلى جانب الشعوب الراغبة في الإصلاح، وتطور الموقف التركي لاحقاً إلى دعوة حكومات تلك الدول إلى الإصلاح والاستجابة لمطالب الشعوب العربية . ثم تطور الموقف التركي لتعلن صراحة عن وقوف تركيا ودعمها للثورات العربية، وهو ما يعني أن السياسة الخارجية التركية تتحرك وفق استراتيجية متكاملة لبناء دور إقليمي في المنطقة العربية ، هذه السياسات اختصرها رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان عندما سئل عن "الازدواجية" في المواقف التركية من الثورات العربية، حيث رفضت أنقرة مطالبة الزعيم الليبي العقيد القذافي بالرحيل في بداية الأحداث في ليبيا، بينما طالبت الرئيس المصري حسني مبارك بالتنحي، فأجاب قائلاً: "إن سياسة تركيا لا تمليها التعليمات، بل المصالح الوطنية". أما في حالة الثورة السورية فقد تميز التحرك التركي بحساسية خاصة، حيث أن العلاقات التركية –

السورية والتجاور الجغرافي وخصوصية الوضع الداخلي السوري قد شكلت حالة من الإرباك للمواقف التركية، فدعت أنقرة النظام السوري للاستجابة للإصلاح، طالبت نظام الرئيس بشار الأسد بوقف قتل المدنيين، دون أن يرقى هذا الموقف إلى مطالبة الأسد بالرحيل عن السلطة صراحةً، والتحرك التركي في مجمله تجاه موجة الثورات العربية يستند على ما يبدو إلى نظرية "العمق الاستراتيجي" لوزير الخارجية التركي أحمد داوود أوغلو، التي ترى أن موقع تركيا ومكانتها يفرضان عليها التحرك في كافة الاتجاهات للحفاظ على أمنها وتحقيق مصالحها الاستراتيجية.

ثانياً: إن التحرك التركي المكثف في المنطقة في إطار زيارة رئيس الوزراء التركي إلى "دول الربيع العربي" وفي مقدمتها مصر، يمكن ربطه بتدهور العلاقات التركية – الإسرائيلية لرفض تل أبيب تقديم اعتذار عن مقتل تسعة مواطنين أتراك على متن سفينة "مرمرة"، وهذا التحرك ترافق مع تدهور مواز في العلاقات المصرية – الإسرائيلية، وصل ذروته بعد اقتحام السفارة الإسرائيلية في القاهرة في 2011.

تهدف الزيارات التركية لدول "الربيع العربي"، وخاصة مصر، إلى صياغة شراكة استراتيجية للدخول في توازن استراتيجي جديد وإعادة تشكيله على نحو يؤثر على التوازن الذي كانت كل من إسرائيل وإيران عاملين أساسيين فيه، خاصة بعد تراجع العلاقات التركية –الإيرانية إثر المواقف التركية من سوريا، وبسبب موافقتها على نشر الدرع الصاروخي في أراضيها. وكل ذلك يعني أن تركيا تحتاج إلى صياغة تحالف مع قوى إقليمية أخرى. أي أن الأتراك أصبحوا على معرفة بأن "المد الثوري" الذي يجتاح المنطقة، إنما هو مؤشر على تبديل أنماط التحالفات الإقليمية التقليدية، ويرتبط بالتغيرات الدولية القائمة، التي تمهد لمشهد عالمي متغير. (التميمي،5:2011)

ويدفع التوجه التركي نحو المنطقة الرغبة في الاستفادة من صورتها الإيجابية لدى شريحة عربية واسعة ترى في تركيا نموذجاً يمكن الاقتداء به، سواء من الناحية السياسية، أو الاقتصادية. وهو ما تستند عليه الحكومة التركية في إطار سعيها الحثيث للعب دور إقليمي يتناسب ومكانتها الصاعدة في المنطقة، وتستطيع من خلاله ممارسة دور محوري في التوازنات والتناقضات الإقليمية ضمن سياسة دبلوماسية حديثة عالية الكفاءة تتميز بالدقة في قراءة الأحداث والتأثير الفعال في مجرياتها، وهو الأمر الذي يعول عليه في تمهيد الطريق أمام حكومة أردوغان كي تدخل من خلاله منطقة الشرق الأوسط باعتبارها فضاءً استراتيجياً بديلاً عن البوابة الأوروبية المغلقة، وفتح الطريق أمامها لتتحول إلى شريك أساسي فيها وتجد

تركيا الطريق مفتوحاً أمامها للتحرك في المنطقة العربية في ظل حالة الانهيار والتردي الذي تعاني منه المنطقة العربية النظام الإقليمي العربي.

ثالثاً: تسعى تركيا إلى البحث عن دور إقليمي عن طريق موقفها من قضية حصار قطاع غزة، إذ توفر لها سمعة إقليمية طيبة لدى الشعوب العربية المتطلعة للحرية والتغيير، على الرغم من أن موقفها من الحصار لا يأتي ضمن التزاماتها التاريخية أو الأخلاقية، وإنما يأتي في إطار التنافس أو الصراع الإقليمي على دور أكثر حضوراً، وبما يحقق في النهاية المصالح التركية، مستغلة في الوقت نفسه تراجع الدور المصري، وحالة عدم الاستقرار التي تعاني منها الثورة المصرية. وفي كل الأحوال، فإن التحرك التركي إزاء قضية حصار غزة تحديداً لا يمكن له أن يتجاوز الدور المصري، وقد اعترافت أنقرة بذلك على لسان أحمد داوود أوغلو الذي قال: "إن الدور التركي يمكن له أن يكون مساعداً أو مكملاً، لكنه لن يحل محل الدور المصري". ومع ذلك، فقد تستثمر تركيا موقفها هذا في عقد تحالفات استراتيجية خلال الفترة القادمة، خاصة مع وجود قوى أو تيارات صاعدة في مصر وسوريا، وهو ما تأثير عنه أردوغان خلال زيارته لمصر بقوله "إن هناك قوى سياسية سوف تدفع إلى هذه الشراكة في الفترة القادمة".(التميمي،4:2011)

إن السياسة الخارجية التركية تسير وفق توازنات دقيقة ومحسوبة تضمن لها نجاح سياساتها الخارجية بما يخدم أهدافها ويحقق مصالحها القومية، وفي الوقت نفسه العمل على إعادة تموضع تركيا في إطار جغرافي أوسع في العالمين العربي والإسلامي، وبما يخدم مصالحها الاقتصادية، والسياسية، والأمنية، على المديين البعيد والقريب.

تبنت تركيا مداخل بدت مختلفة نسبياً في التعامل مع الثورات العربية. فابتداء، التزمت تركيا مدخل المتابعة الحذرة للأوضاع في تونس. ثم كان الموقف التركي أكثر وضوحاً في الحالة المصرية في دعوة النظام القائم إلى إدخال إصلاحات، والاستجابة لمطالب الشعب، ثم التحول بعد ذلك إلي نقد النظام علنا ومطالبته بالرحيل، في خطاب أردوغان أمام البرلمان التركي في بداية فبراير 2011، فيما عد تحولاً نوعياً في السياسة التركية نحو التدخل المباشر في الشؤون الداخلية لدول أخرى، غير مرتبطة بشكل مباشر بالأمن الوطني لتركيا، وسابقة في العلاقات بين القوى الرئيسية في المنطقة. (معوض،3:2011)

لكن السياسة التركية جاءت أكثر تحفظاً بشكل عام إزاء التدخلات الخارجية في ليبيا، حيث عارضت فرض العقوبات وخطط التدخل العسكري بقيادة فرنسا ثم حلف الناتو، وبدت تركيا أقرب إلى تبني مدخل الإسهام في جهود الإغاثة الإنسانية، مع الإبقاء على قنوات

مفتوحة مع طرفي الصراع لأداء دور الوسيط، وجاء الموقف التركي أكثر حذراً في حالة البحرين.

فرغم الجهود الدبلوماسية والاتصالات التركية بقيادات البحرين، والسعودية، وإيران، فإن الموقف التركي اكتفى بدعوة الأطراف كافة إلى ضبط النفس، والدعوة للإصلاح بشكل عام دون انتقاد مباشر للنظام البحريني، ومطالبة المحتجين بالاستجابة لمبادرات الإصلاح في الآن ذاته، مع التحذير من مخاطر الانقسام السني – الشيعي في المنطقة. وبالمثل، تراجع بروز الدور التركي في الحالة اليمنية، حيث تجنبت التدخل المباشر، واكتفت بمناشدات عامة لتحسين مستقبل اليمن من خلال التحول الديمقراطي، وعبرت عن دعمها المبادرة الخليجية لانتقال السلطة لمعالجة الأزمة اليمنية. وتبنت تركيا مدخلاً مزدوجاً في التعامل مع تطورات الأوضاع في سوريا، يجمع بين حماية النظام الصديق لتركيا ودعمه من جهة، والتعاطف مع الثوار والتأييد الضمني لهم ولمطالبهم من جهة أخرى، مع تنشيط دور المجتمع المدني التركي في استضافة أنشطتهم على الأراضي التركية (نور الدين، 4:2011)

وقد تعددت التفسيرات والدلالات المطروحة لهذه المواقف التركية والاختلافات بينها؛ الأمر الذي يمكن النظر إليه على أنه مؤشر على الطابع البراجماتي وتغليب مصالح تركيا الاقتصادية بالأساس. أو على أنه يمثل حالة ارتباك في السياسة الخارجية التركية، نتيجة وقوعها في إطار سياساتها التوازنية وعدم انحيازها بوضوح لمطالب الشعوب بالتغيير. أو أنه مؤشر على الارتباك، والتخلي عن الأسس التوازنية لرؤية العمق الاستراتيجي بتدخلها في الشؤون الداخلية لدول المنطقة، وانحيازها لأطراف دون أخرى. ويتلاقي الاتجاه الأخير مع تفسيرات تركز على المرجعية الإسلامية لحزب العدالة والتنمية، وارتباطه بالإخوان المسلمين في مصر وسوريا. وهناك اتجاهات أخرى تفسر المواقف التركية باعتبارها تتبع إلى حد كبير مواقف العواصم الغربية، وهو ما يناقض تفسيرات تبرز رفض التدخل العسكري الخارجي في دول المنطقة كأحد المحددات الأساسية للموقف التركي، لاسيما أن مثل هذا التدخل قد يتم طلبه لاحقاً ضد تركيا ذاتها(كور أوغلو، 2011)

وفي المقابل، يبدو التفسير الرسمي أكثر شمولاً ومرونة، إذ يؤكد اتفاق المواقف التركية مع الرؤية الحاكمة لسياستها الخارجية بشكل عام، واستمرار مساعيها لتحقيق مصالحها الوطنية ومصالح جميع الأطراف في إطار إعطاء الأولوية للاستقرار في المنطقة، مع إدراك أن تحقيق الاستقرار في الظروف الراهنة غير ممكن إلا من خلال دعم الإصلاحات الديمقراطية. ويفسر الخطاب الرسمي اختلاف الآليات التركية من حالة لأخرى، حسب تقديرات تركيا لطبيعة كل حالة، ومتطلبات الموازنة بين الحرية والأمن/الاستقرار فيها، على

ضوء طبيعة التكوين الإثني للمجتمعات المختلفة، ودرجة استجابة قيادات النظم المعنية، ودوافع الأطراف الخارجية من التدخل، وتقدير حدود إمكانيات تركيا وقدراتها في كل حالة (معوض، 5:2011).

- أثرت التطورات التي تشهدها المنطقة في الدور التركي، سياسياً واقتصادياً وعسكرياً من خلال:

1- من الناحية السياسية: أدت الثورات العربية لإعادة استدعاء الدور التركي نموذجاً، مع تجدد الجدل حول كيفية الاستفادة من الخبرة التركية ومدى تحقق ذلك. ويظهر هذا الجدل بشكل خاص فيما يتعلق بتنظيم العلاقة بين الدين والسياسة، حيث يمكن التمييز بين عدة اتجاهات، أولها يركز على آليات ضبط حركات الإسلام السياسي وضمان علمانية/مدنية الدولة، من خلال دور الجيش، وترتيبات دستورية ومؤسسية وحوافز وضغوط الأطراف الخارجية وضغوطها. ويركز ثانيها على دلالات نجاح الإسلام السياسي التركي، وما تعكسه من تطور في رؤية حزب العدالة ونجاحه في الوصول لصيغ توافقية داخلياً وخارجياً. وثمة اتجاه ثالث يرى أن حالات بعض الدول العربية -مثل مصر- قد أصبحت في وضع أفضل من تركيا، ومتجاوزة لها من منظور عدم وجود مشكلة العلمانية المتطرفة، وطبيعة العلاقات المدنية - العسكرية، وتراجع القيود الواردة على تيارات الإسلام السياسي، وإمكانيات التعبير عن رؤية هذا التيار وتطبيقها بشكل أكثر وضوحا. (عبد الحق، 3:2011)

وبجانب الدور التركي نموذجاً، وفرت الثورات مجالاً لتركيا لطرح دورها كطرف ثالث ووسيط في معالجة الخلافات العربية الداخلية، ومحاولة الحد من امتداداتها الإقليمية والتدخلات الدولية فيها، مع التركيز التركي على المداخل السياسية والدبلوماسية بشكل أساسي، سواء في صورة الضغط السياسي بدرجات متفاوتة علي الحكومات، أو باستضافة مؤتمرات لبعض قوى المعارضة (كما في حالة سوريا)، واقتراح مبادرات توازن بين اعتبارات الحرية والحفاظ على الأمن والاستقرار، من خلال وقف العنف وبدء عمليات إصلاح قد تصل إلي ترتيبات لنقل السلطة. وظهر هذا المنهج التركي بوضوح فيما أعلنه أردوغان في 7 أبريل 2011 عن "خريطة طريق" لمعالجة الوضع في ليبيا من خلال ثلاثة محاور، هي: وقف فوري لإطلاق النار، وانسحاب القوات الحكومية من المدن، وإعادة إمدادات الإعاشة لها، وتشكيل نطاقات إنسانية آمنة توفر تدفق المساعدات الإنسانية للجميع، وإطلاق فوري لعملية شاملة للتحول الديمقراطي تستوعب جميع الأطراف Hurriyet Daily News, 2011)

لكن ظهور النشاط السياسي التركي صاحبه جدل حول دوافعه ومدى توازنه، وكذلك التساؤل حول مدى فاعليته، فتزايد حدة الاستقطابات بين أطراف الصراعات الدائرة واستخدام السلاح، كلها عوامل تقيد من فاعلية الدور التركي في تحقيق النتائج المطلوبة وتظهر حدوده، سواء من منظور القدرة علي المعالجة الناجحة لأزمات المنطقة، أو حتى توظيف النشاط السياسي والدبلوماسي التركي في تعزيز مكانة تركيا.

2- من الناحية الاقتصادية: عانت تركيا من خسائر اقتصادية في علاقاتها مع الدول التي تشهد ثورات، فصادرات تركيا خلال الأشهر الثلاثة الأولى من عام 2011 تراجعت بنسبة (24%) لكل من مصر واليمن، و(20%) لتونس، و(43%) لليبيا، و(5%) لسوريا، فضلاً عن خسائر المتعاقدين وشركات البناء التركية في ليبيا، حيث تشكل السوق الثانية للمتعاقدين الأتراك في الخارج بعد روسيا، مع وجود أكثر من (120) شركة تركية عاملة في ليبيا، وفق تقديرات عام2009 . (التميمي،4:2011)

لكن من الضروري عدم المبالغة في التأثيرات السلبية في اقتصاد تركيا فمن ناحية، فتحت هذه الأوضاع المجال لاستحضار دور تركي مساهم في إنقاذ اقتصادات هذه الدول، في إطار الحديث عن مشروعات تعكس سعي تركيا لتنشيط علاقاتها التجارية والاستثمارية معها. كما نجد أن أغلب الشركاء التجاريين الأساسيين لتركيا خارج المنطقة، كما أن النسبة التي تشكلها الصادرات التركية لكل من مصر وليبيا وسوريا لإجمالي حجم الصادرات التركية لا تتعدي من (1 إلى 1.5%) لكل منها. كذلك، فإن إنخفاض حجم الصادرات التركية لبعض دول المنطقة عوضته زيادة الصادرات لدول أخرى، مثل إيران والعراق والإمارات. وفي السياق ذاته، أعلن تجمع المصدرين الأتراك عزمه تعزيز الصادرات التركية شرقاً نحو الهند وإندونيسيا والصين لزيادة تنويع وجهات الصادرات التركية ولعل أحد المؤشرات اللافتة للنظر أن الصادرات التركية وصلت قيمتها إلى (55.5) مليار دولار في الأشهر الخمسة الأولى من عام 2011 بزيادة قدرها (20%) عن الفترة نفسها من العام الماضي.(معوض، 2011: 3)

لا يمنع ذلك أن ارتفاع أسعار النفط، بسبب تطورات الأوضاع في المنطقة، أسهم في ارتفاع الواردات التركية وزيادة عجز الميزان التجاري، خاصة بالنظر إلى اعتماد تركيا على الاستيراد للوفاء بأكثر من (90%) من احتياجاتها من النفط والغاز والفحم. وتكشف المقارنة بين حجم الصادرات والواردات التركية عن تضاعف حجم العجز في ميزان التجارة الخارجية، من (5.5) مليار دولار في أبريل 2010 إلى (9) مليارات دولار في أبريل 2011 (Ayoob, 2011:42-45)

3- من الناحية الأمنية: أدت الأزمات التي تشهدها دول المنطقة إلى بروز أدوار أمنية عسكرية تركية على نحو ما ظهر في ليبيا بشكل خاص، في إطار المشاركة التركية في حملة الناتو لفرض حظر التسلح وإيصال المساعدات الإنسانية. (News and Analysis, 2011)

أثارت بعض التحليلات وجود خطط تركية للتدخل، وإقامة مناطق آمنة داخل الأراضي السورية، في حالة تدهور الأوضاع فيها، للحد من امتداد التأثيرات السلبية وتدفق اللاجئين داخل الأراضي التركية. ورغم نفي الأتراك هذه الأنباء، فإن دلالة إثارتها تظل لافتة، حيث تمثل بشكل أو آخر إعادة استدعاء للأدوار الأمنية التركية في مرحلة ما قبل العدالة والتنمية. كما كشفت عن حدود قدرة تركيا على الحد من التدخلات العسكرية الأجنبية في المنطقة، والاضطرار للمشاركة في هذه الترتيبات بشكل أو آخر، وهو ما ظهر في الحالة الليبية، وقد يفرض نفسه في الحالة السورية، حال تصاعدها.

المطلب الرابع : مستقبل العلاقات العربية التركية

لقد تغيرت الشخصية الاستراتيجية لتركيا إلى حد بعيد بعد تغيير التوزانات العالمية والإقليمية عقب انتهاء الحرب الباردة، وكغيرها من الدول، تأثرت تركيا بموجبها وهو ما انعكس على الاستراتيجيات المتعلقة بالمناطق والأحواض البرية، والبحرية، والقارية القريبة. ويمكن وصف المرحلة التي رافقت انهيار الاتحاد السوفياتي بأنها مرحلة سلبية ومخيبة للآمال بالنسبة لتركيا، حيث عدّ رئيس الجمهورية التركية الاتفاقية التي عقدها مع أذربيجان في هذه المرحلة بأنها اتفاقية بين المذاهب المختلفة في إطار سياسات تركيا في القوقاز. وهذه هي الفترة التي أرادت تركيا أن تجيئها أكثر مما تزرع باتباعها سياسة تقييم القليل وانتظار الكثير. مثلما شهدت هذه الفترة تهديد وحدة الدولة وتكاملها، شهدت كذلك إحجام الاتحاد الأوروبي عن وضع تركيا ضمن مخططات توسعية.(أوغلو، 2011: 251)

لقد تغيرت خيارات السياسة الخارجية التركية، وتغيرت معها أدواتها الاستراتيجية، واتجهت تركيا إلى إبرام العديد من الاتفاقيات السياسية والاقتصادية داخل محيطها الاقليمي في العقد الأخير. كما حققت انفتاحا على المستوى الخارجي وعلى مستوى القارات نجم عن طبيعة التغيير الذي طرأ على السياسة الخارجية التركية. ولأن تركيا وغيرها من القوى الإقليمية لم تستطيع أن تحدث تكاملا على المدى البعيد مع المتغيرات التي حدثت في البنية الدولية، فقد دخلت تركيا هذه المرحلة الديناميكية بدون بنية سياسية واقتصادية جاهزة لذا اضطرت مع غيرها من الدول إلى أن تخطو خطوات تكتيكية .

تقع تركيا في موقع مركزي من مناطق العبور، وساحات الصراع والنفوذ للقوى البرية والبحرية بين خطي شرق- غرب، شمال- جنوب. وتقاطع في تركيا النقاط التي تربط

أوراسيا مع منطقتي الشرق الأوسط وقزوين اللتين تعدّان مركزاً للمصادر الجيواقتصادية. أما في اتجاه شرق –غرب، فشبه جزيرة الاناضول هي أهم حلقة في سلسلة حزام شبه الجزر الاستراتيجي الذي يطوق القارة الأوروآسيوية، لقد كانت هذه الخصائص الجيوسياسية مهمة على مر التاريخ، وكانت منطقة الأناضول إحدى المناطق الهامة التي قصدتها الأقوام المهاجرة، وكانت باستمرار مرشحة لأن تكون مركزاً لقوة سياسية بشكل دائم. وكانت الفترة التي تحول فيها محور الأناضول /البلقان، الذي كان يتخذ من اسطنبول مركزا له، إلى عنصر سلبي/ محيطي يقع تحت سيادة قوة سياسية أخرى هي مرحلة استثنائية، نظراً لتزايد النفوذ التركي في المنطقة العربية ودخولها كطرف معني بأزمات الشرق الأوسط ومشاركتها الفعالة في حل المشكلات الإقليمية، فقد إقترح الأمين العام لجامعة الدول العربية – خلال القمة العربية التي أنعقدت بمدينة (سرت الليبية) في شهر أذار 2010 –إنشاء رابطة الجوار العربي، تضم دول الجامعة العربية، بالإضافة إلى دول الجوار العربي، وطلب من القادة العرب موافقتهم على الفكرة، على أن يتم البدء بتركيا لتشكّل نواة هذه الرابطة، مشيداً بالتطور في السياسة الخارجية التركية، وإقترح الأمين العام إطلاق حوار عربي مع إيران، يتحدد بناءً على نتائجه الموقف من انضمام إيران إلى هذه الرابطة، وأشار إلى أن الدول الأخرى المجاورة للمغرب العربي بحاجة إلى نظرة مواكبة.

حظي إقتراح الأمين العام لجامعة الدول العربية بشأن إنشاء رابطة الجوار العربي بنصيب وافر من النقد وقدر من التأييد، وفي هذا الإطار يمكن طرح الملاحظات التالية: (بوبوش، 2011: 4)

1. إن اللجوء إلى دور الجوار في هذه المرحلة التي يواجه فيها العرب مشروعاً للتقسيم هو إضعاف للدور العربي، وفتح الباب للآخرين للتدخل في شؤونه، فضلاً عن أن هذه الرابطة التي استبعد منها الأمين العام إسرائيل (مؤقتاً) بسبب موقفها من السلام مع العرب، هي رابطة لتجديد دور مثلث القوميات التي تحيط بالعالم العربي، والمتمثل بإسرائيل وتركيا وإيران، استناداً إلى أن العلاقة بين أعضاء هذا المثلث كانت تقوم على الدوام على حساب العرب، ولها جوانب عسكرية، وأمنية، واقتصادية، لا تصبّ في مصلحتهم، ورغم أن علاقات مثلث تركيا إيران إسرائيل شهدت توترات، وهي في حال من عدم الانسجام، خصوصاً بين إسرائيل وتركيا، وتأخذ صورة العداء بين إيران وإسرائيل، إلاّ أن حجم التعاون على المستوى الاستراتيجي لم يغيّر الإطار السياسي الجغرافي لهذه العلاقة، فهذه الدول تعيش حالة افتراق وعزلة عن محيطها العربي، فتركيا وإيران تدركان أن الانضواء تحت الأخوة العربية الإسلامية سيكون على حساب نزعتها القومية، وإسرائيل تستند إلى الدين في قوميتها، فضلاً عن أن لكل منها تاريخاً غير محمود مع العرب .

2. إن إقتراح الرابطة، رغم ما يتردد بأن القصد به إدماج النظام الإقليمي العربي ضمن منظومة أكبر لتعظيم قدرات هذا النظام العربي في مواجهة إسرائيل من جهة، وضد محاولات أوروبية وأمريكية لخلق ترتيبات أمنية جديدة كالشرق الأوسط الكبير، والمتوسطية التي تدمج إسرائيل نفسها فيها وتقلّص من مكانة النظام العربي ودوره، ومن ثم عدّ تبنّي إعلان (سرت) للمبايعة أحد إيجابيات القمة، فيما اعتبره البعض الآخر خطوة غير مدروسة وستزيد الخلافات العربية حول من سينضم إلى منطقة الجوار، وكيف ستعمل، ومن الأطراف أو الطرق الأكثر إستفادة.

3. إن فكرة إنشاء رابطة للجوار الإقليمي، وإن كانت تمثل عملاً مهماً يتمثل في إقامة علاقات طيبة مع الدول الأخرى، إلاّ أن الأهم هو إعطاء الأولوية للعلاقات بين الدول الأعضاء، بحيث يظل هو الهدف المحوري الذي لا يتقدم عليه أي هدف آخر، كما أن مقترح رابطة الجوار، وإن كان لا يتعارض من حيث المبدأ مع العمل على النهوض بالعلاقات العربية العربية، إلاّ أنه من حيث الواقع، يتحدد في ضوء عدد من المعطيات والملاحظات من أبرزها: أن أنشطة الجامعة تفتقر إلى التحديد الدقيق للأولويات، وأن الأحداث وردود الفعل تحكم هذه النشاطات من دون أن تتدرج في مسعى دؤوب لتطوير العلاقات العربية الجماعية، وتعميق مؤسسات العمل العربي المشترك، وأن الجامعة يتعين عليها أن تعمّق وتفعّل وتعمل على نجاح الهيئات والمؤسسات الموجودة فعلاً قبل أن تنتقل إلى اقتراح جديد، كما أن واقع الجامعة يفرض عليها تحديد أولوياتها بكل دقة، وأن تستثمر طاقاتها القليلة في خدمة هدفها المركزي، وألاّ تتشتت، وأخيراً فإن تطوير العلاقات مع دول الجوار أمر قابل للتحقيق من خلال إطارات دولية وإقليمية تضم العرب والأتراك والإيرانيين، مثل منظمة المؤتمر الإسلامي، وكتلة عدم الانحياز، وكذلك عن طريق تعاون الجامعة مع منظمة التعاون الاقتصادي التي تضم تركيا وإيران وأفغانستان ودول آسيا الوسطى .

4. ورغم أن مقصد أمين عام الجامعة في محاولة تغيير طبيعة الحركة الإقليمية وتحويلها إلى مسار يصب في المصالح العربية، إلاّ أن اقتراحه يظل بحاجة إلى منطلقات مختلفة، وخطوات على الأرض من بعض دول الجوار، قبل المضي في تنفيذه، خصوصاً من إيران. ومثلما رأى الأمين العام أن لا مكان لإسرائيل في الرابطة الإقليمية المقترحة، طالما بقيت تتصرف على أنها دولة فوق القانون الدولي، فإن الأمر ذاته ينطبق على إيران التي تحتل أرضاً عربية وتطالب بأخرى، وتحتال على القانون الدولي، وتهدد أمن المنطقة بطموحاتها النووية .

ومع تقدير المخاوف ومشروعيتها إزاء هذه المبادرة، ينبغي القول إن هذه المبادرة إجتهاد لا ينقصه حسن النية، ولا تدفعه مشاريع أجنبية أو أجندات خارجية، بل على العكس من ذلك

تنطوي على رفض واضح وصريح لاستراتيجية أمريكية ـــــ إسرائيلية تستهدف جر الدول العربية إلى مواجهة مع إيران، وبالتالي فإن إدخال قوتين إسلاميتين في دائرة المنظومة العربية قد يكون إضافة إيجابية وليس بالضرورة خصماً من رصيد العروبة، وإن هذه المبادرة قد جاءت بنظرة غير تقليدية قد تخرج المنطقة من الحروب الكلامية والملاسنات الإعلامية طالما جرى الاتفاق على رعاية المصالح المتبادلة، واحترام السيادة الوطنية، والمحافظة على شخصية الإقليم، وهوية أطرافه، ولعل دخول قوى غير عربية في هيكل النظام الإقليمي يؤدي إلى تحجيم الدور الإسرائيلي، ووضع حدود أمام حركته المطلقة، ويفتح عصراً جديداً يتحول فيه الشرق الأوسط من عبء على المجتمع الدولي إلى فاعل يأخذ بقدر ما يعطي، وتكون قدرته علي الشراكة في القرار الدولي أمر يختلف عن الوضع السلبي الراهن، كما أن التشدد الإيراني والاعتدال التركي يمكن لهما أن يسهما في دعم القضايا العربية أمام أطراف أخرى، شريطة ألاّ تتحول المنطقة إلى تكتل إسلامي يقلق الآخر ويخيف الغير .(بوبوش،5:2011)

إن النظام العربي، الرسمي وغير الرسمي، يجب أن يتعامل مع السياسة الخارجية التركية الجديدة وفق المعطيات التالية:(نافع،3:2009)

– إن ثوابت السياسة الخارجية التركية التقليدية لن تتغير في شكل جوهري، وما تشهده حاليا هو إعادة ضبط وليس تحولاً مفصلياً. فتركيا لن تقطع علاقاتها بإسرائيل، ولن تخرج من حلف الناتو، ولن تغير من توجهها نحو عضوية الاتحاد الأوروبي، وستتزايد التحولات فيها استجابة للمصالح القومية للدولة ولضغوط الرأي العام التركي.

– ستعمل تركيا جاهدة لتأكيد دورها الإقليمي، وتعزيز علاقاتها العربية والإسلامية وبالشعوب ذات الأصول التركية في إعادة تموضع جزئية، ولكنها هامة بلا شك. ويجب على الجانب العربي أن يتعامل مع تركيا على هذا الأساس، محاولاً رؤية ما يمكن أن يعود على العرب بالفائدة من العلاقات التركية الغربية والإسرائيلية، بدلاً من رؤية هذه العلاقات باعتبارها عائقاً أمام تقدم العلاقات العربية – التركية.

– السبيل لتعظيم المنافع العربية من السياسة الخارجية التركية الجديدة هو مقابلتها في منتصف الطريق، أي رؤية هذه السياسة باعتبارها فرصة تاريخية، لا خطراً داهماً، ولا بد أن تقابل التوجهات التركية للتعاون الاقتصادي والتجاري، بتوجهات مماثلة، والترويج السياحي التركي في الجوار العربي لا بد أن يقابله ترويج سياحي عربي؛ كما لا بد من استكشاف مجالات التعاون العسكري والتعليمي والتقني. فكلما ترسخت الروابط التركية بالجوار العربي، كلما أصبحت تركيا، دولة وشعباً، أكثر حساسية تجاه ما يمكن أن يمس هذه الروابط ويؤثر عليها سلباً.

– يجب عدم النظر إلى تركيا من زاوية المحاور العربية، فالانفتاح التركي يشير بوضوح إلى أن أنقره لا تريد ولا ترغب في انتهاج سياسة محاور. وعليه يجب النظر إلى اتفاق تركيا أو اختلافها مع مصر أو سورية أو السعودية، في هذه المسألة السياسية أو تلك، من زاوية تلك المسألة وحسب، وليس من زاوية التمحور السياسي.

ثمة دوائر قومية وعلمانية في تركيا، وفي أوساط نخبتها الحاكمة، لا تقل خوفاً من العلاقة مع الجوار العربي من مثيلاتها العربية، وتخشى هذه الأوساط إحياء عربياً وإسلامياً شاملاً في تركيا يؤدي في النهاية إلى طمس الهوية التركية القومية وتقويض الميراث الجمهوري. ولاحتواء هذه المخاوف، على العرب الرسميين وغير الرسميين أن لا يقتصروا في علاقاتهم التركية على مسؤولي حزب العدالة والتنمية وأنصاره، بل أن ينفتحوا على كافة الاتجاهات الأخرى. (نافع، 4:2009)

وفي الواقع يثبت تحليل توجهات السياسة الخارجية التركية أنّ تركيا، في ظل المتغيرات التي حصلت على المستوى الدولي، قامت بعملية تموضع جديدة، وإعادة تعريف لدورها، يتناسب مع الواقع الدولي، وانسجاماً مع مزاج الشارع التركي الذي شهد تحولاً شديداً صوب مشرقيته وتراثه، إنّ لعب تركيا لدورها في العالم كضامن للسلام والأمن في المنطقة، ليس محاولة لاستعادة مكانتها العثمانية القديمة، بقدر ما هو تعبير عن نجاح قدرتها، وإخصاب خصوصيتها، ومعادلة توازنها بين الشرق والغرب، أو بين التراث والمعاصرة، أو بين العلمانية والإسلام.

إذا كانت عملية الاستشراف بطبيعتها محاطة بالعديد من الصعوبات، فإن هذا التحفظ يبدو أكثر حضوراً بالنظر إلى حالة عدم الاستقرار والتغيرات المتلاحقة والممتدة التي تشهدها المنطقة في الوقت الراهن. ومن ثم، فإن الأفكار المطروحة حول مستقبل الدور التركي تظل أقرب للاجتهادات الأولية التي تتطلب المراجعة مع زيادة تبلور آثار هذه التغيرات. ويمكن الحديث بشكل عام عن ثلاثة تصورات لمستقبل الدور التركي في المنطقة، وذلك على النحو التالي:

تصور تعزيز حضور الدور التركي وفاعليته: يقوم هذا التصور على أن التغيرات الراهنة من شأنها أن تعزز من حضور تركيا في المنطقة، مع زيادة جاذبية أدوارها، وذلك في إطار مسارين مختلفين نسبياً هما: (Hurriyet, 2011:76-80)

أ- **مسار تعزيز الدور التركي مع تراجع القوى العربية:** وذلك في إطار توقع زيادة فاعلية الدورين التركي والإيراني لملء الفراغ الإقليمي المتزايد الذي سينجم عن انشغال دول المنطقة بقضاياها الداخلية، وعجزها عن النهوض بأدوارها الخارجية بفاعلية، وهو ما يشكل

امتداداً للأوضاع في مرحلة ما قبل الثورة، حيث كان تراجع الأدوار العربية أحد مصادر بروز أدوار القوى الأخرى في المنطقة. ويمكن تصور ارتباط هذا الصعود في الدور التركي بتزايد التنسيق التركي – الإيراني، أو التركي – الخليجي، مع استدعاء تحليلات أخرى لإمكانية تأثير التغيرات في المنطقة في تعزيز أهمية تركيا في الفكر الاستراتيجي الغربي كحليف ديمقراطي أكثر استقراراً، ودفع إسرائيل لمعالجة أسرع لخلافاتها مع تركيا لتحجيم السيناريوهات السلبية التي قد تنجم عن تغير البيئة الإقليمية.

ب- **مسار تعزيز الدور التركي مرتبطاً بنجاح الثورات وتفعيل التعاون العربي – التركي:** فمن الناحية الاقتصادية مثلاً، يمكن للإصلاحات السياسية والاقتصادية في المنطقة أن تسهم في تحسين إمكانيات التعاون الاقتصادي بين تركيا ودول المنطقة، وتفعيل مشروعات التكامل الاقتصادي وتقسيم العمل. (سليم، 4:2011)

وبشكل أكثر شمولاً، فإن ديناميات الثورات داخلياً وخارجياً يفترض أن تدفع النظم العربية لمراجعة سياساتها الخارجية، وزيادة استقلاليتها من خلال بدائل استراتيجية، وتمثل تركيا بديلاً استراتيجياً إقليمياً مهماً، وإن كان تفعيل التعاون المتوازن معه يتطلب تحقق شروط معينة، من أهمها تطوير القدرات العربية، ووجود رؤية عربية مشتركة، وزيادة التوافق الوطني داخل تركيا نفسها، ووضوح أولوياتها مع نجاحها في معالجة مشكلاتها الداخلية. (Birand, 2011)

وأحد المسارات المطروحة لتحقيق هذا التعاون العربي مع تركيا (وإيران) هو تحقق درجة أكبر من التقارب بين أنظمة الحكم فيها، مع السيطرة المتوقعة للقوى ذات المرجعية الدينية، بحيث تصبح نظم الحكم في المنطقة ذات وعي أكبر بهويتها الحضارية ومسؤولياتها تجاه شعوبها، وأقل تبعية للخارج، وبحيث تزداد إمكانيات تفعيل المثلث المصري – التركي – الإيراني. (أوغلو، 2006: 182-192)

2- تصور استمرارية حضور الدور التركي وجاذبيته مع محدودية فاعليته: وهو ما يمثل استمراراً للوضع القائم بدرجة أو أخرى، وامتداداً للسياسة التركية التي تجلت في التعامل مع الثورات العربية، وبخلاف التصور الإيجابي لتعزيز الدور التركي، فإن هذا التصور لا يشترط حدوث تحولات أو تغييرات جذرية، داخلية وإقليمية، قدر ما يقوم على افتراض استقرار الداخل التركي، وعدم امتداد مظاهر عدم الاستقرار إليه. لكن تسارع وتيرة التغيرات الإقليمية قد يكون من شأنه الكشف بشكل أكبر عن الإشكاليات الكامنة في الدور التركي، ورؤيته ومحدودية قدرته علي تحقيق نتائج ملموسة بشكل يؤثر سلباً في الاهتمام بهذا الدور وجاذبيته، بما يدفع إلى تراجعه تدريجياً.

3- تصور تراجع الدور التركي: سواء على مستوى الحضور أو الجاذبية والاهتمام، أو الفاعلية والتأثير. وقد ينتج ذلك جزئياُ بسبب أسلوب تعامل تركيا في الشهور الأخيرة مع الثورات العربية، والإدراك السلبي لدلالات هذه السياسة، سواء من قبل الشعوب، أو النخب الحاكمة العربية "القديمة". فتذبذب المواقف التركية إزاء الثورات يهدد تركيا بفقدان مصداقيتها لدى الشعوب العربية كدولة تؤسس سياستها الخارجية على مبادئ الحرية والعدالة والإنسانية، وهو ما ظهر أحد مؤشراته في احتجاجات ثوار ليبيا علي السياسة التركية المنحازة للقذافي في تقديرهم. (معوض، 2:2011)

وفي المقابل، فإن حذر النخب العربية "التقليدية" سيتزايد إزاء تركيا بسبب ربط المواقف التركية بالعلاقات بين حزب العدالة وتنظيمات الإسلام السياسي في المنطقة. وقد دفع ذلك بعض التحليلات إلى تأكيد "نهاية سياسة العمق الاستراتيجي التركية" مع ظهور عدم حيادية تركيا في تدخلاتها في المنطقة، بما يؤثر سلباً في السياسة التركية بشكل عام، و"يعرض علاقاتها وكل استراتيجياتها العميقة للمعوقات على كل الأصعدة، ليس فقط مع سوريا، بل مع المحور كله من طهران إلى بيروت مرورا ببغداد". (سليم، 3:2011)

قد يتراجع الدور التركي نتيجة انكفاء تركيا على ذاتها، حال امتداد تأثيرات التطورات الراهنة في المنطقة في صورة تصدير الثورة، أو عدم الاستقرار إلى داخل تركيا ذاتها بسبب عوامل الضعف الكامنة في بنية مجتمعها. ويشير المسؤولون الأتراك بوضوح في هذا الصدد إلي المخاوف من تأثير الأوضاع في سوريا تحديدا في تعزيز قدرات حزب العمال الكردستاني علي التخطيط والحركة عبر الحدود السورية – التركية، مع تخوف أكبر من انتشار تأثيرات الأوضاع في المنطقة عامة وسوريا خاصة –لاسيما حال استدعاء الأبعاد الطائفية والإثنية– علي نحو يؤجج مطالب الأكراد والعلويين في تركيا. وأحد المؤشرات المقلقة لتركيا في هذا الصدد هو تزامن التوترات في المنطقة مع تهديدات حزب العمال الكردستاني بتصعيد أعمال العنف، عقب الانتخابات البرلمانية التركية مباشرة، حال عدم جدية الحكومة في معالجة القضية الكردية. (أراس، 5:2010)

إن تقييم الدور التركي يقتضي الانتباه إلى ملاحظتين أساسيتين:

الملاحظة الأولى: محدودية نواتج أدوار تركيا كطرف ثالث تكشف الصراعات والقضايا الإقليمية إلى الأدوار الأكثر نفاذاً من أنقرة، فالقدرات الدبلوماسية التركية والرغبة النشطة في القيام بوساطة لا تكفي وحدها للضغط على الأطراف المعنية ودفعها نحو قبول تسويات أو حلول، وذلك بخلاف أطراف أخرى تملك مثل هذه القدرات مثل الولايات المتحدة الأمريكية، وبدرجة أقل في الاتحاد الأوروبي. لا يعني ذلك افتقار تركيا إلى أوراق الضغط

على الأطراف المختلفة، حيث تملك تركيا نظرياً القدرة على التأثير على الأطراف الإقليمية، بما فيها إسرائيل والدول العربية، وبخاصة العراق وسوريا من خلال ورقة المياه. كما يمكن لأنقرة الاستفادة من علاقاتها الاقتصادية القوية والمتزايدة في مجال التجارة والاستثمار مع الدول العربية، كما تستطيع توظيف علاقات التعاون العسكري مع إسرائيل للضغط، إذ إن التلويح باستخدامها للضغط والتأثير إنما يحمل مخاطر التقليل من المصالح التركية، سواء الاقتصادية أو الاستراتيجية، ومن ثم يصبح استخدامها رهن الإرادة السياسية واتخاذ القرار بتفعيلها واستخدامها للضغط على هذا الطرف أو ذلك.(سامح،67:2009)

ان بعض الوساطات كانت ناجحة وذات تأثير مثل: الوساطة في داخل الساحتين العراقية واللبنانية، وما بين سوريا وأطراف لبنانية، وما بين سوريا والسعودية، ولعل الناتج الأكثر أهمية لتركيا من تنشيط دورها كطرف ثالث ووسيط، هو بناء صورة تركيا باعتبارها الدولة محل الثقة من الجميع، بما يصب في اتجاه تعزيز مكانتها الإقليمية والدولية، وذلك كناتج مباشر للنشاط في عمليات الوساطة المعنوي الإيجابي يصب بالأساس في صالح تركيا أكثر من معالجة قضايا المنطقة ذاتها. كما أن هذا الناتج المعنوي، وإن كان يكتسب زخماً في الفترة الراهنة بالنظر إلى حدة الانخراط التركي في قضايا المنطقة، إلا أنه قد يتأثر سلباً في حالة إخفاق تركيا في تحقيق نجاحات كبيرة أو اختراقات ملموسة باتجاه حل النزاعات والصراعات في جهود الوساطة التي تقوم بها، بما يفقد الوساطة التركية قيمتها أو يجعلها أحد مظاهر العجز التركي عن التدخل بآليات أكثر فاعلية لحل قضايا المنطقة.

أما الملاحظة الثانية: فهي الطابع المزدوج أو المختلط لمقومات أو عوامل تفعيل الأدوار التركية في المنطقة، بحيث أن كل عامل يكاد يحمل وجهي تعزيز الأدوار التركية في المنطقة من ناحية، وتقييد هذه الأدوار من ناحية أخرى، فالاقتصاد التركي يمثل وفقاً للعديد من التحليلات التي مصادر القوة الحقيقية لأي توجه سياسي تركي، إذ أنه تطور على مدار السنوات الماضية حتى وصل إلى المركز السادس عشر بين اقتصاديات العالم، مع تحقيقه المكانة الأولى على مستوى منطقة الشرق الأوسط من حيث الحجم، فضلاً عن امتلاكه تفوقاً ملحوظاً في معظم القطاعات غير النفطية. ويعود جزء كبير من هذه التطورات الإيجابية إلى سياسات حكومة العدالة والتنمية التي نجحت خلال سنوات حكمها في مضاعفة الناتج المحلي التركي ثلاث مرات حتى بلغ نحو 790 مليار دولار عام 2008، لكن تظل ثمة ضغوط ناجمة عن طبيعى الاقتصاد التركي المعتمد على الخارج بشكل كبير، فضلاً عن ظهور مؤشرات تراجع في أداء الاقتصاد التركي بعد الذروّه التي بلغتها هذه المؤشرات في 2006، فمثلا تراجع اقتصاد تركيا في الربع الأخير عام 2008 بنسبة (6.6%) حيث بلغ معدل النمو

الاقتصادي (1.1%) فقط عام 2008 كما زادت تقلبات الليره التركية أمام الدولار الأمريكي وانخفضت بنسبة (33%) فضلاً عن تأثر البورصة التركية وتراجع حجم الاستثمارات في تركيا.(بشير ،70:2009)

وبالمثل كان أحد مصادر تعزيز الأدوار التركية في السنتين الأوليين لحكم العدالة والتنمية هو تراجع التهديدات الأمنية المرتبطة بحزب العمال الكردستاني بعد القبض على عبد الله أوجلان، والتفاؤل ببعض التعديلات الدستورية والقانوينة باتجاه زيادة الحقوق الثقافية واللغوية للأكراد، والاعتقاد بجدية الحزب في إعطاء الأولوية للقضية الكردية، لا سيما مع وجود عدد كبير من النواب ذوي الأصول الكردية في كوادر الحزب. ذلك فضلاً عن تصريحات أردوغان التي اعتراف فيها بالمشكلة الكردية، وضرورة معالجتها، فضلا عن التفاؤل بالتأثيرات الإيجابية لالتزام الحزب بأولوية تبني الإصلاحات المطلوبة للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، ومن ضمنها هذه التعديلات الدستورية، ومحدودية نطاقها، فضلا عن تباطؤ وتيرة معالجة القضايا المتصلة بالانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، مع انتقاد عدم جدية الحزب في طرح برنامج اقتصادي متكامل للنهوض بالمنطقة ذات الغالبية السكانية الكردية، وعودة تفعيل الخيار الأمني في التعامل مع حزب العمال الكردستاني؛ أدت هذه التطورات السلبية إلى تزايد حضور المشكلة الكردية مصدراً للعديد من الضغوط الداخلية والخارجية على أدوار تركيا سواء كطرف ثالث ووسيط، أو كنموذج، أو في السياسة التركية إزاء العراق.

ولا يقتصر هذا الطابع المزدوج للعوامل المؤثرة على الأدوار على المستوى الداخلي، إنما يمتد ليشمل العوامل الخارجية كذلك، فعضوية تركيا في حلف الناتو، والعلاقات الأمنية التركية الأمريكية، والتركية الإسرائيلية تشكل أحد المصادر الأساسية لتعزيز قدرات تركيا وأدوارها في المنطقة، ومن بينها دور تركيا كمركز أساسي للتواصل بين الغرب وبعض دول المنطقة وفاعليها، مثل إيران وسوريا وغيرها، إلا أن هذه الارتباطات الغربية الإسرائيلية لتركيا تفرض العديد من القيود على جهود تركيا لتطوير علاقاتها مع هؤلاء الفاعلين، لا سيما على مستوى التنسيق الأمني، أو ترتيبات الأمن المشترك.

بالمثل كانت الانقسامات العربية، وحالة الاستقطاب والفراغ في المنطقة ضمن عوامل بروز الدور التركي بوصفه أكثر اعتدالاً أو توازنية في إطار الترويج لأدوار تركية جديدة كوسيط اتصالي بين هذه الأطراف المنقسمة، سواء على مستوى الدول (بين إيران والدول العربية الأخرى ــ أو بين سوريا ومصر ــ أو الدول العربية وبعضها البعض عامة)، أو على مستوى الفاعلين دون مستوى الدولة (الترويج للدور التركي في معالجة الخلافات بين الفاعلين في العراق ولبنان وفلسطين). لكن محاولة تركيا تفعيل أدوارها تتأثر سلباً بتزايد التباعد بين

مواقف الأطراف العربية والإسلامية، بحيث تصبح تركيا ملزمة بالبحث عن سياسات جديدة تتناسب مع الأطراف المنقسمة، وهو ما يؤدي إلى تزايد الضغوط على الأداء التركي. (سامح، 2009)

غموض مستقبل الدور التركي في مرحلة ما بعد العدالة يساعد على تدعيم الأدوار التركية في المنطقة، تأكيداً طابعها التعاوني من عناصر التميز الأساسية لرؤية حزب العدالة والتنمية وحكومته مقارنة ببعض القوى التركية الأخرى التي تطرح تصورات أخرى للأدوار التركية لا تخلو من أبعاد الصراع والانعزال، لاسيما على مستوى الخطاب الحزبي، وعلى وجه الخصوص فإن سيناريوهات تراجع دور حزب العدالة في الحياة السياسية التركية تظل واردة، لاسيما مع تعدد الضغوط على الحزب وحكومته وقياداته خلال عام 2007 و2008 في ظل مظاهر التوتر في علاقات الحزب وحكومته بالمؤسسة العسكرية، وبعض القوى الأخرى داخل الدولة، وهو مايظهر في إثارة قضايا مثل أرجنكون والمطرقة وغيرها، وأدى لتجديد التهديد برفع المدعي العام التركي قضية جديدة لإنهاء وجود الحزب. (بشير،2009)

الفصل الخامس

الخاتمة

تعدّ الهوية والمرجعية لأي بلد أهم عنصر رابط بين المعطيات الثابتة والمعطيات المتغيرة، وبالرغم من أن هذا العنصر (الهوية أو المرجعية) يدخل ضمن المعطيات الثابتة، فإنه يلعب من جهة أخرى دور المحرك الأساسي لمعطيات القوة المتغيرة، إن المجتمعات التي تمتلك هوية قوية وحساً مرجعياً ناجمين عن فهم مشترك لعاملي الزمان والمكان، كما تمتلك ثقافة تستطيع من خلالها تحريك العناصر النفسية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية، يمكنها من تحقيق الانفتاح الاستراتيجي المتجدد باستمرار، وبالمقابل فإن المجتمعات التي تمر بحالة من أزمة الهوية، وتجعل من هذه الأزمة مشكلة ثقافية في بؤرة شخصيتها النفسيةوالاجتماعية، والسياسية، والاقتصادية، تقع في الانغلاق الاستراتيجي المتجدد باستمرار، وعندما استطاعت تركيا في ظل حزب العدالة والتنمية من الخروج من العباءة العلمانية والعودة إلى واقعها الإسلامي استطاعت بناء سياسة خارجية تقوم على إدراك واقعها السياسي والانطلاق إلى العالم بقوة انعكست على مجمل علاقاتها الدولية والإقليمية، وخصوصاً العربية .

لم يبدأ الانفتاح التركي الجديد على الشرق الأوسط بفضل حزب «العدالة والتنمية» الحاكم الحالي فحسب، وإنما هي عملية تطورت منذ نهاية الحرب الباردة. ومما لا شك فيه أن أنقرة أظهرت استقلالاً فكرياً جديداً ندّد بالظلم الواقع على الفلسطينيين، ورفض في نهاية المطاف السماح للقوات الأميركية بعبور الأراضي التركية لغزو العراق عام 2003، وعمل على منع ويلات العقوبات الغربية التي بدا أنها تستهدف معاقبة شعوب الشرق الأوسط أكثر من الأنظمة المتشددة. ولكن في الوقت نفسه، لا تزال تركيا قادرة على طرح هذه الآراء من موقع قريب من الاتحاد الأوروبي بوصفها عضواً في منظمات مهمة، مثل: منظمة حلف شمال الأطلسي.

قبل بزوغ الربيع العربي، كان يقال عن تركيا إنها "البلد الوحيد ذو الأكثرية الساحقة من المسلمين يحكمه نظام ديموقراطي وهو نموذج لكامل الدول العربية والإسلامية". وكان أحمد داود أوغلو المتخصص في العلاقات الدولية وزير الخارجية، ومهندس الدبلوماسية التركية الجديدة يؤيد نظرية "انعدام المشاكل مع الجيران" وكان يتحدث أيضاً عن "البلد المركزي" او "العمق الاستراتيجي". ورداً على انتقادات معارضيه كان داوود أوغلو يرد بأن "تركيا بات لها دور جديد في العالم الذي يغير محوره" فيما كان معارضو اوغلو يذكرون بأن حزب "العدالة والتنمية" بزعامة رجب طيب اردوغان قد غيّر الدبلوماسية التقليدية لأنقرة كلياً.

كانت تركيا منذ تأسيس جمهورية كمال اتاتورك (1923) حليفاً مخلصاً للعالم الغربي، لكنها باتت منذ حقبة الرئيس الراحل تورغوت اوزال (1983– 1993) بلداً يرى نفسه الشقيق الأكبر للعالم العربي – الإسلامي

ازداد تعقيد عملية العمق الاستراتيجي التي اتبعتها أنقرة بسبب ارتفاع عدد الأصوات الجديدة في المنطقة. حيث برزت أنقرة في الشرق الأوسط، الذي كانت فيه تركيا الدولة الديمقراطية الوحيدة ذات الهوية الإسلامية والعلمانية، وسط منطقة تسودها أنظمة علمانية، قومية، شمولية. ولكن في حين حقق النموذج التركي للديمقراطية شعبية كبيرة لأنقرة بين الحركات الشبابية والإسلامية من صنعاء إلى تونس – الذين يرون في نجاح الديمقراطية التركية مسارا يحتذى به – قد تصبح تركيا قريبا واحدة من بين عدة أصوات في المنطقة، أبرزها القاهرة، تروج لنماذج مختلفة من الديمقراطية المحلية التي ترتبط قوتها الناعمة بعدد الدول التي ستتبنى هذا النموذج.

لقد عارضت تركيا بقوّة التدخل العسكري الأطلسي بغطاء عربي رسمي ودولي في ليبيا، انطلاقاً من، أنّه يمكن أن تتم عملية إسقاط الاستبداد المحلي فتتحرّر الإرادة الشعبية في ليبيا داخلياً، ولكن قد لا يؤدي إلى مواجهة استبداد الهيمنة الدولية بل يفتح أمامها أبواباً جديدة تؤثر على نتائج الثورات العربية بشكل سلبي، بما يشمل تونس ومصر تخصيصاً، ويشمل تأثير ما بدأ فيهما باتجاه مغرب المنطقة العربية ومشرقها.

تردّدت تركيا فترة من الزمن تجاه الثورة الشعبية في سورية، انطلاقا من أنّ إسقاط الاستبداد المحلي بعد ممارساته التي جعلت إيجاد "بديل وطني شامل" يتطلّب فترة انتقالية وجهودا كبرى، ولكن يمكن أن يؤدّي في الوقت نفسه إلى انزلاق منظمة حزب الله في لبنان (وبالتالي وضع لبنان) في خوض مغامرة عسكرية يمكن أن تفضي إلى انهيار ذاتي بنتائج خطيرة، ويستحيل أن تفضي إلى تحقيق نصر آخر في مسلسل انتصارات سابقة للمقاومة اللبنانية على أرض لبنان في مواجهة العدو الإسرائيلي مباشرة، كما يمكن أن تدفع إيران إلى ردّ فعل يائس بعواقب غير محسوبة إقليميا، ولهذا يمكن القول إنّ الموقف التركي لم يتبدّل – جزئيا– إلا بعد أن عايشت تركيا مباشرة وصول التعنّت لدى النظام الاستبدادي الفاسد في سورية إلى درجة من القمع الهمجي الداخلي لا يمكن تحمّلها أو استمرارها، دون أن يعبأ بظهور "مخاطر إقليمية" أكبر حجما وأبعد بعواقبها على جميع الأطراف.

أن كل موقف سياسي يقوم على ثوابت ذاتية، ومتغيّرات ذاتية وخارجية، ومن الثوابت التركية تأييد تحرير إرادة شعوب المنطقة، بدءا بشعب فلسطين، انتهاء بشعب سورية، وهذا ما

تكرّر ظهور الأدلّة عليه مرارا من قبل حرب غزة، إلى فترةٍ شهدت الجمع بين العمل على تقديم المساعدات لشعب ليبيا وثواره، وبين محاولة التأثير على الاستبداد القائم وعلى الحرب الأطلسية ضدّه. ومن الثوابت أيضا العمل على إحداث التغيير "سلما" بما يتوافق مع إرادة الشعوب، وهو ما ينعكس في عدم قطع "شعرة معاوية" ما أمكن ذلك مع الأنظمة القائمة دون تأييد استبدادها، وهذا ما انعكس من قبل في التعامل مع إيران نفسها التي لم ينقطع حبل العلاقة "الإيجابية" بين حكومتها الحالية، في نطاق جولات صراعها مع الغرب، وحكومة تركيا، مثلما انعكس من خلال محاولات الحفاظ على التواصل قدر الإمكان، مع نظام الحكم في ليبيا أثناء الثورة، وفي سورية أثناء الثورة أيضا.

إن هناك عدة مصالح مشتركة تدعم التقارب العربي – التركي، وروابط كثيرة اقتصادية، حضارية، وتاريخية تجمع العالم العربي مع تركيا. وعلى الجانب الآخر توجد مصالح وعوامل متعددة تباعد بين تركيا والعالم العربي. إن ما تشهده العلاقات من تقارب بين الجانبين قد لا يمثل حالة قابلة للديمومة، بل قد تكون حالة مؤقتة سرعان ما تفقد زخمها ووهجها، فالضغوط الداخلية والخارجية على الحكومة التركية لإنهاء شهر العسل مع العالم العربي لا يمكن الاستهانة بها، وتضارب المصالح والرؤى الاستراتيجية التي أحاطت بالعلاقات بين الطرفين لسنوات طويلة قد يطفو على السطح مجدداً.

ورغم انتهاء الحرب الباردة، فقد كانت الحكومات التركية المتعاقبة في التسعينيات تحكمها سياسات الحقبة السابقة لجهة عدم الانفتاح على الوطن العربي، سواء ما كان يعرف بالدول التقدمية أو الرجعية، لاعتقادها الموروث من الذهنية الكمالية أو العلمانية المتشددة، بأن أي انفتاح كبير على العرب والمسلمين سيورط تركيا، ويكبح تطورها وفق الأنماط الحديثة، ويهدد بشكل أساسي نظامها العلماني، ويعيد ربطها بالشرق الإسلامي، بدلا من التطلع إلى الغرب لتكون جزءا منه.

يمكن القول إنه ما كان من الممكن تطوير العلاقات العربية – التركية، ورفعها إلى هذا المستوى، لولا وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة في تركيا عام 2002، الذي حمل رؤية جديدة وجذرية وشاملة في التعامل مع كل محيطه، ومنه العربي، على أساس سياسة "تعدد الأبعاد" التي تقضي بعدم الانخراط في محاور ضد محاور أخرى، وأن تكون تركيا على مسافة واحدة من كل جيرانها والقوى الأخرى. وهذا كان ممكناً من خلال الانفتاح على الجميع دون القطع مع المواقع التي كانت تركيا جزءاً منها. وهكذا أمكن لتركيا أن تبقي علاقات جيدة مع الغرب وإسرائيل، وأن تنسج علاقات جديدة قوية جدا مع خصوم سابقين،

مثل روسيا (التي أصبحت الشريك التجاري الأول في العالم لتركيا بأربعين مليار دولار، فيما لم يتعد حجمها مع الولايات المتحدة الـــ 13 مليار دولار)، وإيران، والوطن العربي. وقد ساهمت في تعزيز العلاقة الممتازة مع الوطن العربي البنية الأيديولوجية لحزب العدالة والتنمية التي نظرت إلى العلاقات مع العرب والمسلمين على أنها أيضا خيار استراتيجي، انطلاقا من أن في ذلك مصلحة تركية أكيدة في تحقيق الهوية وتعزيز الاستقرار الأمني، والنمو الاقتصادي، والدور الإقليمي.

انطلاقاً من ذلك يمكن القول إن للعلاقات العربية – التركية أن تشهد أكبر تطور لها عبر التاريخ. ومع ذلك، يمكن لهذه العلاقات أن تكون أكثر تطوراً لو أمكن لحزب العدالة والتنمية أن يتجاوز بعض المؤثرات الداخلية التي تواجهه، وتتعلق بالصراع السياسي مع القوى العلمانية المناوئة له، أو تلك التي تسعى إلى تعطيل مسيرة تعزيز الديمقراطية في بلد يعرف هوامش واسعة لها.

ولعل أحد أكبر الأسقف التي تواجه تنمية العلاقات بين العرب والأتراك سياسة الحياد أو المسافة الواحدة التي اتبعتها أنقرة تجاه كل الأطراف والبلدان العربية، ويمكن تسميتها بالأبعاد العربية الإسلامية، بحيث يمكن لتركيا أن تطور علاقاتها مع كل الوطن العربي، خصوصاً في ظل انتشار محاولات توسيع الفتن المذهبية، والنظر إلى تركيا من جانب بعض العرب بعين مذهبية، والرهان على أن تكون مع طرف ضد طرف، وهو ما لم يحصل، إذ عرفت أنقرة كيف توازن؛ لأن مصلحتها، كما مصلحة العرب الحقيقية، تقتضي ذلك. فوجود حزب يؤيد إقامة أفضل العلاقات مع العرب يجب أن يكون فرصة لإظهار قواعد جديدة للعبة العلاقات بين الدول وترسيخها، كي تترك الثمار الإيجابية لهذه العلاقات أثرها لدى كل الأطراف، بحيث تتخطى طبيعة السلطة القائمة لتكون مصلحة لها، بمعزل عن تغير الأنظمة والأيديولوجيات، كما هي العلاقات الاقتصادية، مثلا، بين الصين والولايات المتحدة.

الاستنتاجات:

قامت هذه الدراسة على الفرضية الرئيسية التالية:

ساهمت التوجهات الإسلامية لحزب العدالة والتنمية في تعزيز العلاقات العربية التركية بعد عام 2002. وقد جاءت الدراسة لتؤكد صحة الفرضية حيث كان لوصول حزب العدالة والتنمية أثر رئيسي في إحداث تحول استراتيجي في العلاقات العربية التركية التي عبرت عنها المواقف التركية من القضايا العربية، وخصوصاً قضية فلسطين، والصراع العربي الإسرائيلي، وتطور العلاقات العربية على المستوى السياسي والاقتصادي، وقد تم تأكيد ذلك من خلال ما يلي:

- ساهم وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة في تركيا بإحداث تحول في توجهات السياسة الخارجية التركية تجاه المنطقة العربية والمحيط الإقليمي في ضوء تبني الحزب لسياسة العمق الاستراتيجي التركي.

- شهدت السنوات الأخيرة تزايد ظهور الدور التركي والاهتمام به في غالبية القضايا المحورية في منطقة الشرق الأوسط، لاسيما بعد وصول حزب العدالة والتنمية للحكم في نوفمبر 2002، وإعلانه تدشين سياسة تركية جديدة تجاه المنطقة، قوامها تأكيد تركيا ومكانتها بوصفها قوة مركزية للاستقرار، وطرفاً فاعلاً في معالجة مختلف القضايا والصراعات في المنطقة.

- تؤكد حكومة حزب العدالة والتنمية تعدد أبعاد الأدوار التركية في الشرق الأوسط خلال السنوات الأخيرة، مع إمكانية إدراجها جميعاً في إطار دور جامع لتركيا كونها مركزاً لتحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة، فالغالبية العظمى من الأدوار التركية تقع في نطاق الأدوار التعاونية، وهو ما يظهر في دور تركيا كقناة اتصال ووسيط بين الأطراف المتصارعة في المنطقة، وشريك نشط في معالجة الخلافات السياسية في المنطقة، ومركز لتعزيز الاعتماد الاقتصادي المتبادل على المستوى الإقليمي، ونموذج أو مثال ملهم لدول المنطقة في الإصلاحات السياسية، والاقتصادية، والثقافية، والاجتماعية، ودعم التعاون الأمني بين دول المنطقة وتطوير مفهوم الأمن المشترك.

- تتمثل العناصر المعلنة للسياسة التركية الحالية وغاياتها في : الموازنة بين الحرية والأمن، والسعي لخفض المشكلات مع دول الجوار إلى نقطة الصفر، مع الاهتمام بمناطق الأزمات خارج دائرة الجوار المباشر لتركيا، وتعزيز علاقات تركيا مع شركائها العامليين

على نحو أكثر توازناً في إطار سياسة خارجية متعددة الأبعاد، وتعزيز مكانة تركيا كونها فاعلاً عالمياً، يمتلك مصادر متعددة "للقوة الناعمة"

- تأتي السياسة التركية إزاء الشرق الأوسط تحديداً بقضاياه وفاعليه امتداداً طبيعياً لرؤية الحزب للعالم، ومكانة تركيا فيه كدولة مركز، والتوجهات التعاونية الدافعة لأدوارها على المستويين العالمي والإقليمي بحيث تؤدي تركيا دوراً مركزياً لتحقيق الأمن والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط.

- تطرح حكومة حزب العدالة والتنمية العديد من المبررات لضرورة توسيع الانخراط التركي في قضايا المنطقة، يأتي في مقدمتها المصالح الوطنية التركية، إذ إن تحقيق الاستقرار يفتح المجال لدفع مشروعات التعاون الإقليمي بما يحقق المصالح التركية، وعلى العكس فإن سيادة الفوضى والصراعات في جوار تركيا من شأنه نقل التهديدات الأمنية من دول الجوار إلى داخل الأراضي التركية، فضلاً عن التأثير سلباً على مصالح تركيا، سواء تلك المتعلقة بالانضمام للاتحاد الأوروبي، أو تعزيز قدراتها على جذب الاستثمارات والسياحة، فالترابط بين القضايا الدولية والإقليمية يفرض على تركيا عدم اقتصار علاقاتها بدول جوارها المباشر، حتى في حالة رغبتها في الاكتفاء بحماية مصالحها القومية الأساسية.

- استطاع حزب العدالة والتنمية استغلال الموروثات التاريخية والجغرافية لتركيا وتوظيفها بشكل ساهم في تعزيز علاقاتها مع الدول العربية، من خلال الاستثمار الأمثل للبعد الجغرافي والديني والتاريخي لإعادة بناء علاقاتها مع محيطها العربي، والتحول في العلاقات العربية التركية من مرحلة التعاون المنخفض إلى مرحلة التحالف الاستراتيجي .

- إن التعاون العربي – التركي يجب أن يأخذ في الاعتبار العمق الاستراتيجي سواء من الناحية الجغرافية والحضارية، وهذا يمنحه المزيد من الصلابة والحماية، ويصونه من العوارض الجانبية المحتملة.

- لفترة طويلة من التاريخ كانت تركيا في نظر العالم دولة جسرية، ليس لها رسالة سوى أن تكون معبراً بين الأطراف الكبرى، دون أن تكون فاعلاً بين تلك الاطراف، ولذا فقد بدت تركيا لدى الشرقي دولة غربية، ولدى الغربي دولة شرقية، وكان من الضروري رسم خريطة جديدة لتركيا تجعلها مرشحة لأداء دور مركزي، وأن تصبح دولة قادرة على إنتاج الأفكار والحلول في محافل الشرق ومنتدياته، رافعة هويتها الشرقية دون امتعاض، وقادرة على مناقشة مستقبل أوروبا داخل محافلها ومنتدياتها من خلال نظرتها الأوروبية.

- انعكس التحول الاستراتيجي في العلاقات العربية التركية على المجالات السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، وبرز ذلك من خلال القبول بالنموذج الإسلامي التركي المعتدل الذي تمثل بحزب العدالة والتنمية متمثلاً بزعيمه رجب طيب أردوغان وقد عبرت عنه الشعوب العربية بالاستقبال الشعبي الكبير لأردوغان لدى زيارته في مصر وليبيا وتونس بعد الثورة، وهذا يشير إلى مستوى الشعبية التي وصل إليها الحزب لدى الشعوب العربية .

- إن من المهم إدراك أن ثوابت السياسة الخارجية التركية التقليدية لن تتغير بشكل جوهري، حتى مراجعة التسعينيات لم تؤد إلى قطيعة أو انقلاب راديكالي في هذه السياسة. ما تشهده السياسة الخارجية التركية هو إعادة توجيه وليس تحولاً مفصلياً.

- إن المخاوف التي أثارتها السياسة الخارجية التركية النشطة في بعض الدوائر القومية العربية أو الدوائر الرسمية مخاوف مبالغ فيها. فحكومة العدالة والتنمية ليس لديها مرشروعً للسيطرة، وليس لديها توجهات أيديولوجية معنية تسعى إلى فرضها، ولا دوافع اثنية أو طائفية. فما تطمح إليه هذه السياسة هو تعزيز المصالح التركية الإقليمية وتوافر بدائل لسياسة التوجه غرباً السابقة، ويدرك الأتراك أن مثل هذه الطموحات لا يمكن تحقيقها بدون تبادل، سواء على مستوى المصالح السياسية، أو الاقتصادية، أو الأمنية.

- إن المكونات الثقافية والحضارية والجغرافية المشتركة بين تركيا والوطن العربي تشكل أحد الحوافز الأساسية لبناء تعاون واسع، وعميق، وصلب في كل المجالات.

- إن التحديات التي تواجهها المنطقة لا تقتصر آثارها السلبية على جانب واحد من العرب أو الأتراك بدون الاخر. فبعد انتهاء الحرب الباردة تحولت مشاريع القوى الغربية والاستعمارية إلى فرض الهيمنة الأحادية الجانب على الجانب العربي، مستفيدين من غياب القطب الثاني الذي كان نصيراً للقضايا العربية، وإن ضمن حدود معينة. لكن هذه الهجمة الاستعمارية الجديدة التي تركزت على العراق في التسعينيات، وصولا إلى غزوه واحتلاله في العام 2003، لم تكن تقتصر باستهدافاتها على العراق فقط، بل جعله منطلقا ومنصة لإخضاع كل العالم الإسلامي.

- ليس هناك من إطار محدد مسبقاً أو جامد ليصب فيه أو من خلاله التعاون العربي – التركي المشترك. فيمكن لهذا التعاون أن يتخذ أشكالا مختلفة، تبعا لطبيعة الموضوعات أو الأطراف المعنية، خصوصا أن الوطن العربي لا يشكل كتلة سياسية أو اقتصادية موحدة. لذا فإن الاتفاقات الثنائية تبدو الأقرب إلى الواقعية، مع السعي إلى تطوير العمل الجماعي من خلال إنشاء مجالس أو هيئات عليا تضع سياسات ومبادئ عامة، تترجم من خلال المجالس

الثنائية أو المتعددة الاطراف. وهذا ما حصل فعلاً عبر اتفاقيات التعاون الاستراتيجية بين تركيا من جهة، وكل من سورية والعراق على حدة، أو عبر اتفاقيات متعددة الاطراف، كما حصل بين تركيا ومجلس التعاون الخليجي.

– إذا كانت تجربة حزب العدالة والتنمية التركي في السياسة، والحكم، والممارسة تشكل إلهاما للأحزاب الإسلامية في العالم العربي، للقبول بقواعد اللعبة الديمقراطية، والارتهان إلى الصندوق الانتخابي، واتباع الوسائل السلمية والمشاركة مع المختلفين أيديولوجيا في الحكم؛ فإنه لا يجب أن يغيب عن تحليلنا أن هذا النموذج بدأ يتعرض ومن الداخل التركي إلى انتقادات كثيرة تتعلق بتحوله إلى حزب سلطوي، دون أن يعني هذا عدم الاستفادة من الجوانب الإيجابية له،على الأقل لجهة اتباع الآليات السلمية والحفاظ على المناخ الديمقراطي والالتزام بقواعد انتقال السلطة بشكل سلمي، والحد من تدخل المؤسسة الأمنية والعسكرية في الحياة السياسية للبلاد،والكف عن التهويل من الخطر الإسلامي لأسباب تتعلق بالبقاء في السلطة، فجميع هذه الجوانب مهمة في النموذج التركي، ولكن السؤال الأساسي هنا: ما الذي يمنع ثورة الشعب المصري والتونسي من تقديم نموذج ديمقراطي يتجاوز النموذج التركي في مضمونه، وقيمه، ومحدداته، وأهدافه.

– منذ أن نجحت الثورة في تونس ومصر ضد نظامي زين العابدين بن علي ومحمد حسني مبارك لم يتوقف الحديث في تركيا وخارجها عن النموذج التركي ومحاسن الاقتداء به من قبل العديد من القوى والدول العربية، باعتباره نجح في التوفيق بين الإسلام والعلمانية والاقتصاد. وفي الواقع، فإنه مع الإقرار بأهمية هذا النموذج، ‘لا أن من دعا ويدعو إليه يتجاهل العديد من القضايا المتعلقة بخصوصية النموذج التركي وعليه ثمة أسئلة كثيرة ينبغي أن تطرح هنا، لعل أهمها: هل يمكن تطبيق النموذج التركي في العالم العربي؟ وما القواسم المشتركة وكذلك نقاط الاختلاف بين التجربتين التركية والعربية؟ وماذا عن الدور السياسي لكل طرف في منظومة العلاقات الدولية وعلاقة ذلك بالنموذج السياسي المنشود؟

التوصيات :

على ضوء نتائج الدراسة فإنها توصي بما يلي :

- يجب رؤية السياسة الخارجية التركية الجديدة فرصة تاريخية لتطوير العلاقات العربية التركية، وليس خطراً داهماً؛ ذلك لتعظيم المنافع العربية من هذه السياسة؛ فالتوجهات التركية للتعاون الاقتصادي والتجاري، لابد أن تقابلها توجهات مماثلة، والترويج السياحي التركي في الجوار العربي، لابد أن يقابله ترويج للروابط التركية بالجوار العربي فقد أصبحت تركيا دولة وشعباً أكثر حساسية تجاه ما يمكن أن يمس هذه الروابط ويؤثر سلباً عليها.

- أن على الدول العربية تجنب رؤية تركيا من زاوية المحاور العربية؛ فالانفتاح التركي الواسع النطاق على الدول العربية، من الخليج إلى شمال أفريقيا، يشير بوضوح إلى أن أنقرة لا تريد ولا ترغب في انتهاج سياسة المحاور؛ فالمنهاج الأمثل هو تخلص العرب من تلك السياسة والتعامل مع دول الجوار، والحلفاء، والأصدقاء، بسياسة عربية موحدة.

- وضع استراتيجية تعاون بين جامعة الدول العربية وتركيا في كل المجالات بما يحقق مصالح الطرفين.

- عوة الدول العربية إلى تعزيز تعاونها الاقتصادي مع تركيا تمهيداً لإقامة منطقة تجارة مشتركة على غرار الاتحاد الأوروبي خارج الحواجز الجمركية.

- عودة الدول العربية إلى تشكيل مجلس تعاون مشترك عبر جامعة الدول العربية يجتمع مرتين في السنة للتنسيق ودفع العلاقات الثنائية الى مرحلة المؤسسات.

- استغلال التوجهات التركية الواضحة في إقامة أفضل العلاقات مع العرب، من أجل تحويل هذه العلاقات الى علاقات مؤسساتية تتصل بسياسات الدولة بمعزل عن طبيعة السلطة السياسية القائمة التي تتغير بتغير الحزب الحاكم.

- دعوة تركيا إلى متابعة نهجها الحالي، وتقديم التسهيلات لحركة التبادلات الاقتصادية، والاستثمارية بينها وبين العرب.

- التنسيق الأمني والعسكري بين العرب وتركيا، ولا سيما في القضايا المشتركة، وفي العراق تحديداً، في ظل السياسة التركية المعلنة والثابتة في الحفاظ على وحدة الاراضي العراقية، ومعارضة أي شكل من اشكال التقسيم.

- إن أمام العرب والأتراك فرصة تاريخية نتيجة انبثاق رغبة مخلصة مشتركة لدى الطرفين في التعاون والتنسيق إلى أعلى درجة، مستفيدين من لحظة التحولات الإقليمية والدولية التي توفر نجاحا لهذا التعاون.

- أهمية إيلاء البعد الثقافي والاجتماعي والنفسي والإعلامي اهتماماً كبيراً لنزع الحواجز النفسية التي ما تزال تتحكم بجانب من سلوك الطرفين.

- إن المكونات الأيديولوجية أكثر من ضرورية كقاعدة للتعاون الإيجابي بين المجتمعات العربية والتركية. وبهذا يمكن مواجهة التحديات والتهديدات بفاعلية أكبر، حتى إذا أضيفت المصالح المشتركة عاملاً إضافياً للتعاون، أمكن للعرب والأتراك أن يتعاونوا ككتلة واحدة في هذه المنطقة من العالم الدائمة الاستهداف من القوى الخارجية وامتداداتها المحلية المتمثلة بإسرائيل.

المراجع العربية:

أولاً: الكتب

- أحمد ، فيروز، (2000)، **صنع تركيا الحديثة** ، ترجمة سليمان داؤود الواسطي وحمدي الدوري، بيت الحكمة، بغداد.

- أحمد داوود أوغلو، **العمق الاستراتيجي** ، مركز دراسات الجزيرة، الدار العربية للعلوم ، ط2، 2011.

- أوغلو، أحمد داود (2006) **العالم الإسلامي في مهب التحولات الحضارية،** ترجمة وتعريب: إبراهيم البيومي غانم، القاهرة: مكتبة الشروق الدولية.

- أوغلو، أحمد داود (2010)، **العمق الاستراتيجي .. موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية،** ترجمة: محمد جابر ثلجي وطارق عبدالجليل، الطبعة الأولى، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات والدار العربية للنشر.

- أوغلو، أحمد داوود(1997) **إدراك الحضارات للذات،** divan lmi aratsmalar، القسم الثالث.

- أوغلو، أحمد سمير (2009) **التوجهات التركية نحو التكامل الإقليمي،** القاهرة، مصر : المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية.

- التميمي، عبد الجليل (1995) **أهمية الموروث التاريخي العربي – العثماني وتأثيره في العلاقات العربية – التركية،** مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1.

- الجهماني، يوسف، (1997)، **حزب الرفاه** ، **نجم الدين أربكان الإسلام السياسي "الرهان على السلطة"** ، ط1، دمشق.

- حداد، معين (1996) **الشرق الأوسط: دراسة جيوبوليتيكية، قضايا الأرض والنفط والمياه،** شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت ، الطبعة الأولى.

- الحضرمي ، عمر (2010) **العلاقات العربية التركية تاريخها واقعها ونظرة في مستقبلها.** دار جرير.

- الدوري، عبد العزيز (1996) **العلاقات التاريخية بين العرب والايرانيين (الورقة العربية)**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، تموز.

- ربيع، محمد أحمد و مقلد، إسماعيل صبري، (1994)**موسوعة العلوم السياسية** ، جامعة الكويت، الكويت.

- سامح، راشد (2009) **دور تركيا الإقليمي آفاق ما بعد غزة** ، شؤون عربية.

- سليم، محمد السيد (1998): **تحليل السياسة الخارجية**، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة.

- سليم، محمد السيد(1998) "**تحليل السياسة الخارجية**"، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية. ميرال، زيا جوناثان س. باريس(2010) "**تحليل النشاط الزائد للسياسة الخارجية التركية**"، (سلسلة ترجمات الزيتونة: العدد 60، مركز الزيتونة للدراسات والإستشارات–بيروت) ص 7.

- عبد الفتاح، بشير (2009) **المحددات الداخلية للسياسة الخارجية التركية**، اوراق الشرق الأوسط.

- أبوعشة، محمد (1999). **التكامل والتنازع في العلاقات الدولية الراهنة (دراسة المفاهيم والنظريات)**، ط1، دار الجيل، بيروت.

- عبد الفتاح، بشير(2001) "**الأرمن وأزمة السياسة الخارجية التركية**"،السياسة الدولية: العدد 143.

- غالي، بطرس بطرس ، و عيسى، محمود خيري (1998) **المدخل في علم السياسة، ط10**، مكتبة الأنجلو المصرية.

- غزالي، عبد الحليم (2007) **الإسلاميون الجدد والعلمانية الأصولية في تركيا: ظلال الثورة الصامتة**، مكتبة الشروق الدولية.

- غوركان، إحسان(1995) **تركيا في الجيوسياسية الجديدة وآثارها في مستقبل العلاقات العربية التركية**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى،كانون الثاني.

- فنكل ، أندرو وآخرون (2002) ، **تركيا المجتمع والدولة**، دار النهضة ، القاهرة.

- كرم، محمد أحمد (2010) **تركيا أكثر اللاعبين نشاطاً على ساحة الشرق الأوسط**، جريدة الأهرام، عدد 6 مارس.

- كوبرلي، محمد فؤاد، (1993) **قيام الدولة العثمانية، ترجمة أحمد السعدي سليمان**،الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة.

- كولوغلو، أورهان (1995) **أهمية الموروث التاريخي العربي– العثماني وتأثيره على العلاقات العربية– التركية** ، العلاقات العربية التركية، حوار مستقبلي ، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت.

- مسلم، طلعت (1994) **قضايا ومتطلبات الأمن العسكري في نهاية القرن العشرين ومطلع القرن الحادي والعشرين**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ، الطبعة الأولى، آذار .

- ميشال ، نوفل (2010). **عودة تركيا إلى الشرق**، ط1، الدار العربية للعلوم.

- نور الدين، محمد (1997) **تركيا في زمن التحول**، رياض الريس للكتب والنشر، الطبعة الأولى ، القاهرة.

ثانياً: الدوريات

- أبو داوود، زهير، **حلقة نقاشية حول قضية نهر الفرات**، مجلة الباحث العربي، العدد 24، 1990.

- ادلر، الكسندر (2009) "**تركيا في القلب من أزمات أوروبا الكبرى ومعالجتها**"، صحيفة لوفيغارو ، باريس، 24-1-2009.

- أوغلو ، أحمد داوود (2010) " **سياسة تركيا في الشرق الاوسط والعلاقات التركية – المصرية**"،جريدة النهار اللبنانية: 2010/6/25.26.

- البشري، طارق (1991) **العلاقة بين العرب والترك: نظرة اجمالية**، مجلة مستقبل العالم الإسلامي، السنة الأولى، العدد الثاني، مالطا.

- **التعاون الاقتصادي والعسكري بين تركيا والبلدان العربية: إلى أين سيصل؟**، صحيفة الشرق الاوسط 15ديسمبر/كانون الأول، 2010 آرام نركيزيان

- الجميل، سيار (1997)، **العرب والأتراك الانبعاث والتحديث من العثمنة إلى العلمنة**، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى.

- حسن، بكر أحمد (2000) **العلاقات العربية التركية بين الحاضر والمستقبل**، دراسات استراتيجية العدد 14:.

- الحمامي، هشام (2007) **الحركة الإسلامية في تركيا، أربكان وأردوغان**، مجلة المجتمع العدد:1772، المجلد:73.

- داقوقي، إبراهيم (1997) **مستقبل الحكم في تركيا بعد إنذار الجيش لحكومة أربكان**، مجلة القضايا الدولية ، العدد (375)، السنة الثامنة .

- الداود، محمود علي(1996) **العلاقات العربية التركية والعوامل المؤثرة فيها**، مجلة المستقبل العربي، السنة الخامسة، العدد 45.

- الدغيم، محمود السيد (1996) **تركيا في عصر العلمانية، من الجمهورية الاتاتوركية إلى حكومة اربكان**، صحيفة الحياة اللبنانية.

- الربضي، سلام (2010) "**أمر العلاقات التركية الإسرائيلية ومستقبلها قد يتجاوز مصالح الدولتين**"، مجلة مدارات استراتيجية، صنعاء، العدد4.

- ربيع، محمد محمود (2005) **العلاقات العربية التركية وآفاق المستقبل وتوقعاته**، مجلة العلوم السياسية، القاهرة.

- ساسين، عساف (2011) **العلاقات العربية الإيرانية والعلاقات العربية التركية (2010-2011)**، بيروت .

- سعيد، عبد المنعم (1986) **الجماعة الأوروبية: تجربة التكامل والوحدة** ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

- صالح، محسن ونافع، بشير (2006)، **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني، 2005**، بيروت: مركز الزيتونة للدراسات.

- العزاوي، وصال نجيب عارف، (1980)، **المؤسسة العسكرية التركية دراسة في الدور السياسي 1960-1980**، رسالة ماجستير ، مركز دراسات العالم الثالث، بغداد.

- القريشي، رضا عبد الحسين غالي(1995) **العلاقات الاقتصادية العربية – التركية: واقعاً وتوقعاً، دراسة في الاقتصاد السياسي لعلاقات الجوار الجغرافي**،مجلة شؤون عربية، العدد 82.

- **قمة أفريقية تركية في إسطنبول بحضورالبشير"**، (موقع الجزيرة.نت:2008/8/19).نقلا عن الرابط : http://www.aljazeera.net

- الكيلاني، هيثم، (1994) **الأمن القومي العربي، هموم الأمن القومي العربي مع جواره**، مجلة شؤون عربة، العدد77آذار.

- لؤي، مصطفى (1991) **بيئة القرار الاستراتيجي وصنعه.** الفكر الاستراتيجي العربي، العدد 37، ص: 19- 31.

- اللباد ، مصطفى (2011) **السياسات الإقليمية لحزب "العدالة والتنمية": خلفيات أيديولوجية أم مصالح وطنية؟** ، مجلة الشرق، العدد السابع.

- مختار، محمود(2010) " **هل تعصف مذبحة "أسطول الحرية " بالعلاقات التجارية التركية الإسرائيلية**، (المحيط شبكة الإعلام العربية). نقلا عن الرابط:www.moheet.com

- معوض،علي جلال (2006) **الرؤية التركية للأمن الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط**، مجلة أوارق الشرق الأوسط .

- نافعة، حسن(2011) " **العرب والنموذج التركى فى السياسة الخارجية**"، (المصري اليوم: 2011/07/3). متاح علي الرابط أدناه:

- نركيزيان، آرام (2011) **تركيا والعرب التعاون الاقتصادي والعسكري.. إلى أين** ، نقلا عن الرابط: http://www.alqabas.com.kw

- نور الدين، محمد، (2010) **تركيا ..إلى أين؟** ، **حزب العدالة والتنمية (الإسلامي) في السلطة**، مجلة المستقبل العربي، العدد (287)، السنة الخامسة والعشرون، كانون الثاني.

ثالثاً: الانترنت

- أجتر، جنكيز (2011)، **فرص التحول نحو النظام اللامركزي في تركيا**، نقلاً عن الرابط الإلكتروني www.hurriyetdailynews

- أحمد، فيروز (2000) **صنع تركيا الحديثة** ، ترجمة سليمان داؤود الواسطي وحمدي الدوري، بيت الحكمة، بغداد.

- أراس، بولنت (2009) **سياسة تركية تجاه القضية الفلسطينية** ، مركز دراسات الجزيرة، نقلاً عن الرابط الإلكتروني www.aljazeera.net.

- أزمشلي، سمر (2009) **دمشق وأنقرة تسرعان ربط شبكتي الغاز والنفط**، نقلا عن الرابط:www.daralhayat.com.

- أورخان، محمد علي (2010) **العداله يلجم الجيش التركي**، نقلا عن الرابط: http://www.alwihdah.com

- أوغلو، أحمد داوود (2010) **العمق الاستراتيجي** ، نقلا عن الرابط:www.sahfai.jo.

- ايشلر، أمر الله (2011) **مغزى التحولات في تركيا ومستقبل العلاقات التركية العربية**، مركز دراسات الشرق الأوسط، نقلا عن الرابط:http://www.mesc.com.jo.

- باكير، علي حسين (2009) تركيا الدولة والمجتمع، نقلا عن الرابط: http://www.aljazeera.net

- باكير، علي حسين (2011) **محددات الموقف التركي من المستقبلية**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، نقلا عن الرابط: http://www.dohainstitute.org

- البخيت، معروف (2011) الدور التركي والمتغيرات الإقليمية، مركز الراي للدراسات، نقلا عن الرابط: http://www.alraicenter.com

- بشير ، نافع (2009) **السياسة الخارجية التركية وأسئلة ما بعد الحرب على غزة،** مركز الجزيرة للدراسات ، نقلاً عن الرابط الإلكتروني: www.aljazeera.net

- بشير ، نافع (2009) **السياسة الخارجية التركية وأسئلة ما بعد الحرب على غزة،** مركز الجزيرة للدراسات ، نقلا عن الرابط: http://www.aljazeera.net

- بوبوش، محمد (2011) **تركيا والعالم العربي**، نقلا عن الرابط: http://boubouche.maktoobblog.com/

- بيت الاستثمار العالمي" **جلوبل** "مارس 2011، نقلا عن الرابط: http://shbabeg.wordpress.com

- تشاندار، جنكيز (2009) **الحجج المتبادلة بين التيارات السياسية التركية المستقبلية**، نقلاً عن الرابط:www.todayszaman.com

- تلي، عبد المالك (2010) **نظرية الدور**، نقلا عن الرابط الالكتروني: www .maktoob.tllibdelmalek.com .

- التميمي،خالد سعيد (2011) **التحرك التركي في زمن "الربيع العربي": الدوافع والدلالات**، نقلا عن الرابط: www.shebacss.com

- جفال، عمار (2005) **التنافس الإيراني التركي على آسيا الوسطى والقوقاز،** دورية دراسات استراتيجية. نقلا عن الرابط:www.univ-biskra.dz

- الجهماني ، يوسف ابراهيم (2010) **الخلفية الدينية الإسلامية لحزب العدالة والتنمية التركي**، نقلا عن الرابط: http://www.an-nour.com
- جوهر ، إسلام (2009) **سياسة تركيا** ، مجلة أوراق الشرق الأوسط. .
- الحمد، فيصل محمد (2011) **العلاقات التركية العربية طموح وتحديات**، مجلة مؤتمرات الامه، نقلا عن الرابط: http://www.ommahconf.com
- حمدي، غاده (2011) **حزب العدالة والتنمية التركي تجربة ناجحة للتكامل بين الإسلام والعلمانية**،نقلاً عن الرابط:www.almasryalyoum.com
- الدغيم، محمود السيد (1995) **الخريطة السياسية التركية والاستحقاق الانتخابي: بروز العوامل القومية والدينية وتراجع العلمانية**، صحيفة الحياه.
- رجب، ايمان احمد (2011) **التداخل: أنماط وأدوار "الفاعلين من غير الدول" في المنطقة العربية**، نقلا عن الرابط: http://digital.ahram.org.eg.
- رويترز ،2011، حقائق عن الاقتصاد التركي ، نقلا عن الرابط: http://www.aleqt.com
- الزعبي، خيام محمد (2011) **السياسة الخارجية السورية بين الثابت والمتغير**، نقلا عن الرابط:digital.ahram.org.eg
- السامرائي، نزار (2011) **المصالح الاقتصادية بين العراق وتركيا**، نقلا عن الرابط:www.albasrah.ne .
- الشوبكي، بلال (2011) **السياسة الخارجية التركية .. من المثالية إلى الواقعية**، نقلا عن الرابط: http://shobaki.elaphblog.com
- الشيمي، أحمد حسين (2011) **العرب وتركيا.. الواقع وتحديات المستقبل**، نقلا عن الرابط:www.alukah.net.
- الشيمي، محمد نبيل (2009) **صيغ التكامل الاقتصادي العربي في إطار متعدد الأطراف** ، نقلا عن الرابط:www.ahewer.org.

- صابر، محمد نبيل (2011) **نظرات في النموذج التركي**، الحوار المتمدن، العدد:3403، نقلا عن الرابط: http://www.ahewar.org

- الصافي، حيدر شامان (2011) **صوت العراق**، haideralsafei@yahoo.com

- صالح، جهاد (2006) **تركيا ومسألة الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي**، الحلقة الاولى ، تقرير منشور على الموقع، www.efrin.net

- صالحه،سمير (2011) **الخارطة الحزبية التركية**،تركيا اليوم، نقلاً عن الرابط الالكتروني:www .turkeytoday.com .

- العبيدلي، عبيدلي (2007) **تركيا نمر اقتصادي صامت**، نقلا عن الرابط: http://www.alwasatnews.com

- العزاوي، قيس (2009) **نحو تطوير دائم في العلاقات العراقية التركية**، نقلا عن الرابط: http://www.aljaredah.com

- عطا،احمد (2007) **أبرز الأحزاب والقوى التركية في انتخابات 2007**، نقلا عن الرابط: www.anislam.net.

- غرايبة ، محمد (2011) **تركيا دولة المسلمين وليست الدولة الإسلامية** ، المعرفة، نقلا عن الرابط: http://www.aljazeera.net

- كاجابتاي، سونر (2011) **7 أعوام من حكم حزب العدالة والتنمية الإسلامي**، مجلة القلم،نقلاً عن الرابط الإلكتروني www.akhawana.com

- كركوكلي، جمال كمال (2007) **أزمة الرئاسة التركية 2007**، نقلا عن الرابط: http://www.regionalstudiescenter.net.

- كور أوغلو، برهان (2011) **قراءة في نتائج الانتخابات التركية الأخيرة** ، مركز الجزيرة للدراسات، نقلا عن الرابط:www.aljazeera.net.

- كوش، عمر (2010) **العلاقات السورية التركية.. من التأزم إلى التعاون**، نقلا عن الرابط: http://www.wasatiaonline.net.

- كوم ،نقودي (2011) **أبعاد التجربة الاقتصادية التركية** ، نقلا عن الرابط: http://www.nuqudy.com

- محمد،عصام (2007) **نظرية الدور في علم السياسة المعاصر**، نقلا عن الرابط: http://disam.maktoobblog.com .

- محمود، رستم (2011) **دستور جديد لتركيا إمكانيات التغير**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، نقلا عن الرابط: http://www.dohainstitute.org

- مزاحم، هيثم أحمد (2011) **تركيا والخيارات الاستراتيجية العربية: قراءة في كتاب الحوار العربي التركي ين الماضي والحاضر**، نقلاً عن الرابط الإلكتروني : http://www.dohainstitute.org

- معوض، علي جلال (2010) **الارتباك تحليل أولي للدور التركي في ظل الثورات العربية**، نقلا عن الرابط: http://digital.ahram.org.eg

- منتديات اكوالتي (2010) **مفهوم الدور**، نقلاً عن الرابط الإلكتروني : http://movies1.yoo7.com/t577-topic

- النعيمي، زياد عبد الوهاب (2011) **آلية صنع القرار السياسي في ظل المتغيرات الدولية**، نقلا عن الرابط: http://arabic.rt.com.

- نور الدين ، محمد (2003) **الديمقراطية التركية أمام امتحان جديد** ، جريدة الشرق القطرية ، www. Alsharq.com

المراجع الاجنبية:

- Baykal: Erdoğan Sisleme Yapıyor ", **Milliyet gazetesi** , 24 Aralık 2006.
- David Singer, **Quantitative International Politics , Insights and Evidence**,NY,free Press.
- Fernand braduel (1993) **ahistory of civilization** , new york : penguin.
- Halford j.mackender(1943) **the roud world and the winning of the pace**, foreign affairs.
- Hurriyet Daily Ibrahim Ozturk(2011) ،**Turkish Economy in the Age of Arab Revolutions** ،**Today's Zaman**،'Higher oil prices to raise burden of imports' News.
- Michael,p Sullivan, **International relation, Theories and Evidence**,N.J. Prentice Hal linc,1976.
- Sezer mı Arınçmı tartışması " **, Akşam gazetesi**, 3 Mayıs 2007.
- Ziya Meral and Jonathan Paris(2010) " **Decoding Turkish Foreign Policy Hyperactivity** ", (THE WASHINGTON QUARTERLY: OCTOBER).